

التفصيل للتوجيهات التي لا يُحْمَلُ عليها التنزيل

أ.م.د. ليث فهير عبد الله خليل الهيبي- كلية الاداب - جامعة الانبار

aahmadnono@yahoo.com

المستخلص

ينهض هذا البحث بدراسة التوجيهات النحوية للشواهد القرآنية، والوقوف على أقوال العلماء فيما حُمِلَ في كتاب الله على القليل والضعيف والشاذ، والتفصيل للمسألة الواحدة تفصيلاً دقيقاً لكل جزئية من جزئياتها، بعد الاطلاع على ما قاله العلماء - مفسرون ولغويون- من أقوال فيها، وأجرى الباحث موازنة دقيقة بين هذه التوجيهات، وبين قوتها وضعفها، ومن ثم ترجيح ما يراه توجيهاً قوياً فصيحاً وصحيحاً يليق بمقام كلام رب العالمين، والتنبيه على تنزيهه من كل ما لا يليق به. وسيطلع القارئ الكريم على كثرة هذه التوجيهات وكثرة تأويلاتها وغرابة قسم منها والتعقيدات التي أبعدت النحو عن الغاية المرجوة من نشأته. وقد جمع هذا البحث تسع عشرة لفظة من كتاب الله، حُمِلت توجيهات على الضعيف والقليل والشاذ، وهي بمثابة نموذج لدراسة أوسع، وعمل أكبر، لمن أراد الوقوف على ما حُمِلَ في كتاب الله- تعالى- على ما لا يليق به، ولا سيما أن القرآن كلام رب العالمين، والمعجزة الكبرى الخالدة . والله تعالى أسأله التوفيق والسداد في العلم والعمل خدمة لكتابه العزيز.

الكلمات الرئيسية: النحو، القرآن الكريم، الشواهد القرآنية

Abstract

This paper studies the grammatical parsing of selected problematic utterances from the Glorious Quran. It surveys the grammarians' views on the rare, weak, and irregular problematic utterances. The researcher carried a through and deep analytical comparison of the stated views on each Quranic utterances in order to establish the most authoritative ones. There is a complex body of intricate and sometimes strange linguistic interpretation of these utterances. Some of these interpretations are extremely odd and lay outside the boundaries of grammar. The paper studies a total of 19 utterances as typical representative for this phenomenon in the Glorious Quran.

Key Words: Grammar, Glorious Quran, Quranic Utterances

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة:

الحمد لله الذي وسع كل شيء، وبيده كل شيء، والقادر على كل شيء، خلق الأشياء بقوله: {كن فيكون}، إذ قال في كتابه: {إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ}، والصلاة والسلام على من أرسله الله - تعالى- رحمة للعالمين، وخصه بالخلق العظيم، وقال فيه: {لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ}، خاتم الأنبياء والمرسلين، نبينا وحبينا محمداً الصادق الوعد الأمين، يا رب صلِّ وسلِّم عليه صلاةً وسلاماً دائماً باقيين إلى يوم الدين. أما بعد.

فما أجمل أن ينقضي الوقت مع القرآن الكريم، تلاوةً ومعنىً ولغةً وبياناً. نتأمل آياته، ونقف عند تأويلاته؛ لتتعرف على عظيم إعجازها، وبديع غاياتها؛ لذا كثرت الدراسات فيه ولاقيت اهتماماً كبيراً من لدن العلماء القدماء والمحدثين من حيث تفسيره وبيان معانيه، وإعرابه وما فيه من تأويلات وتوجيهات تُبني على المعنى حيناً؛ فتخرج عما قعده العلماء، وعلى القاعدة النحوية حيناً آخر؛ فتبتعد عن المعنى الذي يطلبه السياق، وكلُّ يريد أن يقرب الغاية المرجوة من كلام الله - تعالى-؛ لذا كثرت أقوال علماء اللغة والتفسير، وكثرت تأويلاتهم وأراؤهم، فوجدنا فيها الأصح والصحيح، والقوي والضعيف، والشاذ والقليل، والنادر، فقبلنا الأصح واعتمدنا على الصحيح وأخذنا بالقوي منها، فكيف نحكم على الضعيف والشاذ والقليل والنادر في كتاب الله؟ وهل يجوز أن يُحْمَلُ كلام الله - تعالى- عليها أم لا يجوز؟! ولا سيما أنني وقفت على أقوالٍ تنادي بحمل كلام الله على الأصح والصحيح والأفصح والفصيح، فإذا كان للكلام محمل صحيح فصيح، فحمله على القليل أو الضعيف أو الشاذ أو النادر تعسف لا يجوز. لذا انحصرت مهمة البحث في الوقوف على التوجيهات التي قيلت في كتاب

الله، وهي توجهاتٌ مبنيةٌ على القلّة أو الضّعف أو الشدوذ أو النّ درة، وأحياناً على الضّرورة، ثمّ تفصيل القول فيها . فهو بمثابة دفاع عن كتاب الله ورتي به نحو أقوى اللّغات وأفصحها، وأقرب المعاني وأحسنها . واقتضت طبيعة البحث أن يكون على مقدّمةٍ وتمهيدٍ وثلاثة مباحث، تضمّن التّمهيد : العنوان تعريفه ودلالته، وتضمّن المبحث الأول : ما وُجّه في كتاب الله على القليل، والثّاني: ما وُجّه في كتاب الله على الضّعيف، والثّالث: ما وُجّه في كتاب الله على الشّاذ، ثمّ ختمت الدّراسة بذكر النّتائج التي توصلت إليها. والله تعالى أسأله التّوفيق والسّداد، إنّه نعم المولى ونعم النصير .

التّمهيد:

العنوان: تعريفه ودلالته.

قبل البدء بتوضيح دلالة العنوان ، لا بدّ من الحديث –ولو كان موجزاً- عن أصول النّحو، الذي اتّسع ذكره، وشا صبيته في تأليف العلماء؛ لأنّه علم يُبحث فيه عن أدلّة النّحو الإجمالية من حيث هي أدلّته، وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل^(١). وله فائدة تلمسها ابن الأنباري فقال : (وفائدته التّعويل في إثبات الحكم على الحجّة والتعليل، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع^(٢) الاطلاع على الدليل)^(٣). وأصول النّحو أو أدلّته التي اعتمد عليها علماء الصنّاعة النّحوية في تقعيد القواعد، أربعة: هي السّماع أو النّقل-كما يسمّيه ابن الأنباري- والقياس والإجماع واستصحاب الحال^(٤). الثّلاثة الأولى ذكرها ابن جني^(٥)، وأضاف إليها الأخير ابن الأنباري^(٦). أمّا السّماع أو النّقل، فهو الأصل الأوّل الذي دون العلماء اللّغة بموجبه، والطّريق التي تعرف بها أسرار اللّغة، وتتوضّح به خصائصها، كما أنّه أقرب سبيل إلى ضبط اللّغة العربيّة، ومعرفة المستعمل منها وغير المستعمل. إذ إنّ اللّغات في أصلها نقليةٌ، والسّماع هو الأساس في معرفة خصائصها^(٧). والسّماع ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله، وهو القرآن الكريم، وكلام نبيّه محمّد- صلى الله عليه وسلّم- وكلام العرب، قبل بعثته وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً وشعراً عن مسلمٍ أو كافرٍ . فهذه ثلاثة أنواع لا بدّ في كلّ منها من الثّبوت^(٨). وأمّا القياس، فقد عُرف بتعريفات كثيرة، منها تعريف ابن الأنباري في كتابه (لمع الأدلّة). إذ قال: (وهو في عرف العلماء عبارة عن: تقدير الفرع بحكم الأصل)^(٩)، وعرفه في كتابه (الإغراب في جدل الإعراب)، إذ قال: (هو حمل غير المنقول على المنقول إذ كان في معناه)^(١٠). (وقيل: (هو حمل فرعٍ على أصلٍ بعلةٍ، وإجراء حكم الأصل على الفرع)، وقيل: (هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع)، وقيل: (هو اعتبار الشّيء بالشّيء بجامع))^(١١). وعرفه الجرجاني (ت٨١٦هـ). فقال: (القياس قولٌ مؤلّفٌ من قضايا إذا سلّمَتْ لزم عنها لذاتها قولٌ آخر)^(١٢). أمّا الإجماع، فهو إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة^(١٣)، ولا بدّ من الإجماع أن لا يكون مخالفاً للمتنصوص، أو المقيس على التنصوص، وفي هذا المعنى يقول ابن جني: (باب القول على إجماع أهل العربيّة متى يكون حجّة)، اعلم أنّ إجماع أهل البلدين إنّما يكون حجّة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المتنصوص، والمقيس على التنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجّةً عليه، وذلك أنّه لم يرد ممّن يطاع أمره في قرآن ولا سنّة أنّهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء النصّ عن رسول الله - صلى الله

(١) ينظر: الاقتراح للسيوطي: ٤٠.

(٢) اللفاع: كلُّ شيءٍ مُرتفعٍ. ينظر: اللسان ٤١٤/٨، مادة (يفع).

(٣) لمع الأدلّة: ٨٠.

(٤) ينظر: الخصائص ١٧٣/١، ولمع الأدلّة: ٨٠، والاقتراح: ٤٠.

(٥) الخصائص ١٧٣/١.

(٦) لمع الأدلّة: ٨٠.

(٧) ينظر: الشّاهد وأصول النّحو: ١٣٤.

(٨) ينظر: الاقتراح: ٤٨.

(٩) الصّفحة: ٩٣.

(١٠) الصّفحة: ٤٢.

(١١) ينظر: لمع الأدلّة: ٩٣.

(١٢) التّعريفات: ١٩٠.

(١٣) ينظر: الاقتراح: ٣٥.

عليه وسلّم- من قوله: ((أمتي لا تجتمع على ضلالة))^(١)، وإنما هو علم منتزع من استقرار هذه اللغة، فكل من فرق له عن علة صحيحة وطريق نهجة كان خليل نفسه، وأبا عمرو فِكْرُهُ^(٢). أما استصحاب الحال، فقد عرفه ابن الأنباري بقوله: (استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء، ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب، وما يوجب البناء في الأسماء هو شبه الحرف أو تضمّن معنى الحرف... ومثال التمسك باستصحاب الحال في الاسم المتمكّن أن تقول: الأصل في الأسماء الإعراب، وإنما يبني منها ما أشبه الحرف أو تضمّن معناه)^(٣). وهو من أضعف الأدلة كما يقول ابن الأنباري، فلا ينبغي التمسك به ما وجد هناك دليل^(٤). بعد هذا الحديث الموجز في معنى أصول النحو، يتبين لي وللقارئ الكريم أنّ هذا الب حث ميدانه الأصل الأوّل من أصول النحو وهو السماع، والسماع ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمّل كلام الله، وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه محمّد- صلى الله عليه وسلّم- وكلام العرب على اختلاف لغاتهم، وهذا المسموع إمّا مطّرد وإمّا شاذّ وقد جعله ابن جني على أربعة أنواع، قال ابن جني: (ثمّ اعلم من بعد هذا أنّ الكلام في الأطراد والشذوذ على أربعة أضرب: مطّرد في القياس والاستعمال جميعاً، وهذا هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة، وذلك نحو: قام زيد، وضربت عمراً، ومررت بسعيد. ومطّرد في القياس شاذّ في الاستعمال. وذلك نحو الماضي من: يذُرُ ويَدْعُ. وكذلك قولهم: (مكان مبقلاً) هذا هو القياس، والأكثر في السماع: باقل، والأوّل مسموع أيضاً... وممّا يقوى في القياس يضعف في الاستعمال مفعول (عسى)، اسماً صريحاً، نحو قولك: عسى زيد قائماً أو قياماً، هذا هو القياس، غي رانّ السماع ورد بحظّره والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا وذلك قولهم: عسى زيد أن يقوم، {فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِي بِالْفَتْحِ}^(٥)... ومنه المثل السائر: ((عسى الغوير أبوساً))^(٦). والثالث المطّرد في الاستعمال الشاذّ في القياس نحو قولهم: أخوص الرّمث^(٧)، واستصوبت الأمر... وأغيلت المرأة^(٨)، واستنوق الجمل^(٩)، واستنيست الشاة^(١٠)... ومنه: استفيل الجمل^(١١).

والزابع الشاذّ في القياس والاستعمال جميعاً. وهو كتميم (مفعول)، فيما عينه (واو)، نحو: ثوب مصوون، ومسك مدووف... وفرس مقوود، ورجل مقوود من مرضه. وكل ذلك شاذّ في القياس والاستعمال، فلا يسوغ القياس عليه ولا ردّ غيره إليه، ولا يحسن أيضاً استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية^(١٢). وذكر لنا السيوطي في كتابيه (الاقتراح)^(١٣)، و(المزهر)^(١٤)، نصّاً لابن هشام يبيّن فيه مراتب المسموع، إذ قال: (قال ابن أعلم أنّهم يستعملون غالباً وكثيراً ونادراً وقليلاً ومطّرداً، فالمطّرد لا يتخلّف والغالب أكثر الأشياء ولكنّه يتخلّف، واللّكثير دونه

(١) ذكره ابن ماجه في سننه في باب (السواد الأعظم)، والزوايه فيه ((إن أمتي لا تجتمع على ضلالة، فإذا رأيتم اختلافاً فعليكم بالأسواد الأعظم)). ١٣٠٣/٢.

(٢) الخصائص ١/١٨٩.

(٣) لمع الأدلة: ١٤١.

(٤) لمع الأدلة: ١٤٢.

(٥) سورة المائدة من الآية: ٥٢.

(٦) الغوير: تصغير غار، والأبوس: جمع بوس، وهو الشدة. وأصل هذا المثل فيما يُقال من قول الزبّاء حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعه الرجال وبات بالغوير على طريقه: عسى الغوير أبوساً أي: لعل الشر يأتيكم من قبل الغار، ويضرب مثلاً للرجل يخبر بالشر فيتهم به. ينظر: جمهرة الأمثال ٢/٥٠، وجمع الأمثال ٢/١٧.

(٧) الرّمث: شجر ترعاه الأبل، وإخاوصه أن يبدو فيه ورق ناعم، كأنه حوصة، ينظر: اللسان ٧/٣٢، مادة (حوص).

(٨) الغيل: إرضاع المرأة ولدها على حبل: يقال: سقيته لبناً غيلاً، والفعل: أغيلت المرأة. ينظر: العين ٤/٤٤٨، مادة (غيل).

(٩) يضرب مثلاً للرجل الواهن الرأى المخلط في لثامه. ينظر: جمهرة الأمثال ١/٥٤.

(١٠) قولهم: عز استنيست، يضرب مثلاً للرجل المهين يصير نبيلاً أي كان عزّاً فصار تيساً. ينظر: جمهرة الأمثال ٢/٣٩.

(١١) استنوق الجمل: أشبه الفيل في عظمه، ينظر: المعجم الوسيط ٩/٧٠.

(١٢) الخصائص ١/٩٨، وينظر: المنصف، شرح كتاب التصريف: ٢٨٥.

(١٣) الاقتراح: ٢١.

(١٤) المزهر: ١/١٤٠.

والقليل دون الكثير والنادر أقل من القليل ، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالباً والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب والثلاثة قليل، والواحد نادر، فعلم بهذا مراتب ما يُقال فيه ذلك).

بعد هذا الحديث، أبدأ على بركة الله- بتوضيح معنى عنوان البحث.

العنوان هو: التفصيل للتوجيهات التي لا يُحْمَلُ عليها التَّنْزِيلُ.

أما التفصيل، فتعريفه في اللغة هو التبيين . جاء في الصحاح: (والتفصيلُ أيضاً: التبيين)^(١)، وإليه ذهب ابن منظور^(٢)، ولا يخرج الفاء والصاد واللام عن هذا المعنى، قال ابن فارس: ((فَصَلَ) الْفَاءُ وَالصَّادُ وَاللَّامُ كَلِمَةٌ صَحِيحَةٌ تَدُلُّ عَلَى تَمْيِيزِ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ وَإِبَانَتِهِ عَنْهُ)^(٣).

أما التوجيهات، فالتوجيه مصدر للفعل (وَجَّهَ)، وأصله من الوجه، ووجه الكلام: السبيل الذي تقصده به^(٤)، ويقال في المثل: وَجَّهَ الْحَجَرَ وَجْهَةً مَا لَهُ، أي: ضعه على وجهه اللأثق به^(٥). ويراد بالتوجيه: بيان وجه الكلام ومعناه وحاصل هذه الكلمة أنه: (قد تقع أحياناً في الآية شبهة ظاهرة لاستبعاد تلك الصورة التي تدل عليها الآية. أو يبدو- في ظاهر الأمر- تناقض وتعارض في مفهوم الآية، أو يصعب فهم مدلول الآية على ذهن المبتدئ، أو لا تتمكّن من ذهنه فائدة قيد القيود. فإذا قام المفسر بحل هذه الإشكالات اعتُبر ذلك توجيهاً)^(٦).

فالتوجيه، يُقصد به بيان الوجه المقصود من الكلام، أو تلمس الأوجه المحتملة التي يجري عليها التّغايير الكلامي في مواضعه، وهو مصطلح شائع في الدرس اللغوي، استعمله علماء اللغة والنحو على حدّ سواء، كما سيأتي ذكره في أثناء هذه الدراسة.

أما قولي: لا يحمل عليه التّنزيل، فالحمل، في اللغة مشتق من: حَمَلَ الشَّيْءَ يَحْمِلُهُ حَمَلاً وَحَمَلَاناً فَهُوَ مَحْمُولٌ وَحَمِيلٌ^(٧). وأما في الاصطلاح: فَالْحَمْلُ، بِالْفَتْحِ: (مَا لَانَ فِي بَطْنِ أَوْ عَلَى شَجَرَةٍ، وَيَجْمَعُ غَالِباً فِي الْقَلَّةِ عَلَى (أحمال)، وَفِي الْكَثْرَةِ عَلَى (حمول)، وَأَخْتَلَفُوا فِي تَفْسِيرِ الْحَمْلِ فَقِيلَ: هُوَ اتِّحَادُ الْمُتَغَايِرِينَ فِي الْمَفْهُومِ بِحَسَبِ الْهَوِيَّةِ، وَنَقَضَ بِالْأُمُورِ الْعَدْمِيَّةِ الْمَحْمُولَةَ عَلَى الْمَوْجُودَاتِ الْخَارِجِيَّةِ، كَمَا فِي (زيد أعمى) إِذْ لَا هَوِيَّةَ لِلْمَعْدُومَاتِ وَقِيلَ: هُوَ اتِّحَادُ الْمُتَغَايِرِينَ فِي الْمَفْهُومِ بِحَسَبِ الدَّاتِ، أَعْنِي مَا صَدَقَ عَلَيْهِ، وَيَجُوزُ حَمْلُ الْمَفْهُومَاتِ الْعَدْمِيَّةِ عَلَى الْمَوْجُودَاتِ وَحَمْلُ الْمَوَاطَاةِ: هُوَ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ مَحْمُولاً عَلَى الْمَوْضُوعِ بِالْحَقِيقَةِ بِلَا وَسْطَةٍ كَقَوْلِنَا: (الإنسان حيوان)، وَحَمْلُ الْإِشْتِقَاقِ: هُوَ أَنْ لَا يَكُونَ مَحْمُولاً عَلَيْهِ بِالْحَقِيقَةِ، بَلْ يَنْسَبُ إِلَيْهِ كَالْبَيَاضِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِنْسَانِ، وَقِيلَ: حَمْلٌ هُوَ حَمْلُ الْمَوَاطَاةِ نَحْوُ: (زيد ناطق) وَحَمْلٌ دُو حَمْلِ الْإِنْسَانِ تَقَاقُ نَحْوُ: (زيد دُو نطق)^(٨).

وأما التّنزيل: فهو مصدر للفعل (أَنْزَلَ)، أو (نَزَلَ)، وَالتَّنْزِيلُ فِي اللُّغَةِ: التَّرْتِيبُ. وَالتَّنْزِيلُ: التَّرْزُولُ فِي مُهْلَةٍ^(٩). وَالتَّنْزِيلُ هُوَ الْقِرَاءَةُ الْعَظِيمَةُ. قَالَ أَبُو هَلَالٍ الْعَسْكَرِيُّ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْإِنْزَالِ وَالتَّنْزِيلِ: (قال بعض المفسرين: الإنزال: دفعي، وَالتَّنْزِيلُ: للتدرّج، قلت: وبدلك عليه قوله تعالى: {نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ} ^(١٠)، حيث حصّ بالتّنزيل؛ لتزوله منجماً، والكتابين بالإنزال لتزولهما دفقة)^(١١).

(١) الصحاح ٥/١٧٩.

(٢) لسان العرب مادة (فصل) ١٣/١٨٨.

(٣) مقاييس اللغة، مادة (فصل) ٤/٥٠٥.

(٤) لسان العرب، مادة (وجه) ١٣/٥٥٥.

(٥) قولهم: وَجَّهَ الْحَجَرَ وَجْهَةً مَا لَهُ، وَيُقَالُ: وَجْهَةٌ بِالرَّفْعِ، أَي: دَنَا الْأَمْرَ عَلَى وَجْهِهِ الَّذِي يَنْبَغِي. وَيَضْرَبُ مَثَلاً فِي حَسَنِ التَّدْبِيرِ. يَنْظُرُ: جمهرة الأمثال ٢/٣٣٣.

(٦) الفوز الكبير: ١٠١، و ١٠٢.

(٧) لسان العرب، مادة (حمل) ١١/١٧٤.

(٨) ينظر: الكليات ٢/٢١٦.

(٩) ينظر: لسان العرب، مادة (نزل) ١١/٦٥٧.

(١٠) سورة آل عمران الآية: ٣.

(١١) الفروق اللغوية: ٧٩.

إذن المعنى المراد من عنوان البحث هو معرفة التّوجّهات النّحوية التي صرّح بها العلماء، في قولهم: لا يحمل عليها كتاب الله العظيم؛ أو لا يحمل عليه التّنزيل، أو قولهم: لا يجوز في كتاب الله، ونحو ما ذكرت، وعلّلوا عدم حملها على كتاب الله، فقالوا: لأنّها توجّهات وُصِفَتْ بالشّدوذ، أو بالقلّة، أو بالضعف، أو بالنّدر، أو بالضرّورة، أو قالوا: إنّها تخريجات فيها تعسّف أو فسادٌ للمعنى، أو كفرٌ، أو بعدٌ عن المراد، لذا تتبعت ما قاله العلماء في هذا الجانب وأجريت دراسة تفصيلية لكلّ قول، وموازنة مع ما ذكره العلماء الآخرون مرجّحاً ما أراه مناسباً مع المعنى الخاص أو العام للآية القرآنية. وفي الختام أسأل الله تعالى أن يُنَوِّرَ بصائرنا بأنوار الهداية، وأن يُجَنِّبَنَا مَسَالِكَ الغواية، وأن يُلْهِمَنا إلى طَرِيقِ الصّوابِ، وأن يَزِدَّ زُقْفَانَا اتِّبَاعَ الْأَمْرَيْنِ النَّيِّرَيْنِ: السُّنَّةِ وَالْكِتَابِ، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله وسلّم على رسوله الأمين، وعلى آل بيته الطّيبين الطّاهرين، وصحبه الغرّ الميامين، وسلّم تسليماً كثيراً.

المبحث الأول

ما وجّه في كتاب الله على القليل

أولاً: توجيه لفظة (جميعاً)، في كتاب الله تعالى.

وردت هذه اللفظة تسعاً وأربعين مرّة موزّعة على سور القرآن الكريم، وعلى النّحو الآتي:-

- ١ - أربع في سورة البقرة، في قوله تعالى: {هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً...} ^(١)، وقوله تعالى: {قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعاً...} ^(٢)، وقوله تعالى: {... أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمْ اللَّهُ جَمِيعاً...} ^(٣)، وقوله تعالى: {... وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً...} ^(٤).
- ٢ - واحدة في سورة آل عمران، في قوله تعالى: {وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً...} ^(٥).
- ٣ - أربع في سورة النساء، في قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانفِرُوا تَبَاتٍ أَوْ انفِرُوا جَمِيعاً} ^(٦)، وقوله تعالى: {... فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً} ^(٧)، وقوله تعالى: {... إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعاً} ^(٨)، وقوله تعالى: {... وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعاً} ^(٩).
- ٥ - ست في سورة المائدة، في قوله تعالى: {... قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً إِنْ أَرَادَ أَنْ يُنَزِّلَ الْبُرْقَانَ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنَّهُمْ لَيَكْفُرُونَ بِهِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً...} ^(١٠)، وقوله تعالى: {مَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً...} ^(١١)، وقوله تعالى: {... فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ} ^(١٢)، وقوله تعالى: {... فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ}

(١) من الآية: ٢٩.

(٢) من الآية: ٣٨.

(٣) من الآية: ١٤٨.

(٤) من الآية: ١٦٥.

(٥) من الآية: ١٠٣.

(٦) الآية: ٧١.

(٧) من الآية: ١٣٩.

(٨) من الآية: ١٤٠.

(٩) من الآية: ١٧٢.

(١٠) من الآية: ١٧.

(١١) من الآية: ٣٢.

(١٢) من الآية: ٣٦.

- جَمِيعاً...^(١)، وقوله تعالى: {إِنَّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً فِئْتِنَتِكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ}^(٢).
- ٦ - اثنتان في سورة الأنعام، في قوله تعالى: {وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعاً ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا أَيْنَ شُرَكَاءُكُمْ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ}^(٣)، وقوله تعالى: {وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعاً يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ قَدِ اسْتَكْبَرْتُمْ مِنَ الْإِنْسِ...}^(٤).
- ٧ - اثنتان في سورة الأعراف، في قوله تعالى: {... حَتَّىٰ إِذَا آذَرْتُمُوهُمُ فِيهَا جَمِيعاً...}^(٥)، وقوله تعالى: {قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً...}^(٦).
- ٨ - اثنتان في سورة الأنفال، في قوله تعالى: {لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ الْخَبِيثَ بَعْضُهُ عَلَىٰ بَعْضٍ فَيَرْكُمَهُ جَمِيعاً فَيَجْعَلُهُ فِي جَهَنَّمَ أُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ}^(٧)، في قوله تعالى: {وَأَلْفَ يَوْمٍ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنْفَقَتْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مَا أَلْفَتْ يَوْمَ الْقُلُوبِ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلْفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ}^(٨).
- ٩ - أربع في سورة يونس، في قوله تعالى: {إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً...}^(٩)، وقوله تعالى: {وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعاً...}^(١٠)، وقوله تعالى: {وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ}^(١١)، وقوله تعالى: {وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعاً...}^(١٢).
- ١٠ - واحدة في سورة هود، في قوله تعالى: {مَنْ دُونِهِ فَكَيْدُونِي جَمِيعاً ثُمَّ لَا تُنظَرُونَ}^(١٣).
- ١١ - واحدة في سورة يوسف، في قوله تعالى: {... عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعاً...}^(١٤).
- ١٢ - أربع في سورة الزعد، في قوله تعالى: {... وَالَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُ لَوْ أَنَّ لَهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَافْتَدَوْا بِهِ...}^(١٥)، في قوله تعالى: {... بَلْ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعاً أَفَلَمْ يَنبَأِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعاً...}^(١٦)، وقوله تعالى: {وَقَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلِلَّهِ الْمَكْرُ جَمِيعاً...}^(١٧).
- ١٣ - اثنتان في سورة إبراهيم، في قوله تعالى: {وَقَالَ مُوسَىٰ إِنَّ تَكْفُرُوا أَنْتُمْ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً فَإِنَّ اللَّهَ لَغَيٌّ حَمِيدٌ}^(١٨)، وقوله تعالى: {وَبَرُّوْا لِلَّهِ جَمِيعاً...}^(١٩).
- ١٤ - واحدة في سورة الإسراء، في قوله تعالى: {فَأَرَادَ أَنْ يَسْتَفْزَهُمْ مِنَ الْأَرْضِ فَأَغْرَقْنَاهُ وَمَنْ مَعَهُ جَمِيعاً}^(٢٠).

(١) من الآية: ٤٨.

(٢) الآية: ١٠٥.

(٣) الآية: ٢٢.

(٤) من الآية: ١٢٨.

(٥) من الآية: ٣٨.

(٦) من الآية: ١٥٨.

(٧) الآية: ٣٧.

(٨) الآية: ٦٣.

(٩) من الآية: ٤.

(١٠) من الآية: ٢٨.

(١١) الآية: ٦٥.

(١٢) من الآية: ٩٩.

(١٣) الآية: ٥٥.

(١٤) من الآية: ٨٣.

(١٥) من الآية: ١٨.

(١٦) من الآية: ٣١.

(١٧) من الآية: ٤٢.

(١٨) الآية: ٨.

(١٩) من الآية: ٢١.

- ١٥ - واحدة في سورة طه، في قوله تعالى: { قَالَ اهْبِطْ مِنْهَا جَمِيعاً بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ... }^(١).
- ١٦ - اثنتان في سورة النور، في قوله تعالى: { ... وَتَوْبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعاً أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ وَنَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ }^(٢)، وقوله تعالى: { ... لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا جَمِيعاً أَوْ أَشْتَاتاً... }^(٣).
- ١٧ - واحدة في سورة سبأ، في قوله تعالى: { وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعاً ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ }^(٤).
- ١٨ - واحدة في سورة فاطر، في قوله تعالى: { مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعاً... }^(٥).
- ١٩ - أربع في سورة الزمر، في قوله تعالى: { قُلْ لِلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعاً لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ }^(٦)، وقوله تعالى: { وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَافْتَدَوْا بِهِ مِنْ سُوءِ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَبَدَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ }^(٧)، وقوله تعالى: { قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ }^(٨)، وقوله تعالى: { وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ }^(٩).
- ٢٠ - واحدة في سورة الجاثية: { وَسَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مِنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ }^(١٠).
- ٢١ - اثنتان في سورة المجادلة، في قوله تعالى: { يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعاً فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا أَحْصَاهُ اللَّهُ وَنَسُوهُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ }^(١١)، وقوله تعالى: { يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعاً فَيُخَلِّفُونَ لَهُ كَمَا يَخْلِفُونَ لَكُمْ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ أَلَّا إِنَّهُمْ هُمُ الْكَاذِبُونَ }^(١٢).
- ٢٢ - اثنتان في سورة الحشر، في قوله تعالى: { لَا يُقَاتِلُونَكُمْ جَمِيعاً إِلَّا فِي فُرَى مُحْصَنَةٍ أَوْ مِنْ وَرَاءِ جُدُرٍ بَأْسُهُمْ بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعاً وَقَلُوبُهُمْ شَتَّى ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ }^(١٣).
- ٢٣ - واحدة في سورة المعارج، في قوله تعالى: { وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً ثُمَّ يُنْجِيهِ }^(١٤).
- قبل ذكر الأقوال التي قيلت في توجيه لفظة (جميعاً)، في كتاب الله، أود أن أبين موقف النحاة من هذه اللفظة، وهل هي من ألفاظ التوكيد أم لا؟

(١) الآية: ١٠٣.

(٢) من الآية: ١٢٣.

(٣) من الآية: ٣١.

(٤) من الآية: ٦١.

(٥) الآية: ٤٠.

(٦) من الآية: ١٠.

(٧) الآية: ٤٤.

(٨) الآية: ٤٧.

(٩) الآية: ٥٣.

(١٠) الآية: ٦٧.

(١١) الآية: ١٣.

(١٢) الآية: ٦.

(١٣) الآية: ١٨.

(١٤) الآية: ١٤.

(١٥) الآية: ١٤.

انقسم النَّحَاةُ في هذه المسألة على قسمين:-

القسم الأول: يراها لفظاً من ألفاظ التوكيد، وعلى رأسهم سيبويه (١٧٠هـ)^(١)، والفراء (٢٠٧هـ)^(٢)، ومعهما المبرد (٢٨٥هـ)^(٣)، وابن مالك (٦٧٢هـ)^(٤)، وابن عقيل (٧٦٩هـ)^(٥)، وناظر الجيش (٧٧٨هـ)^(٦)، هؤلاء اشتهروا وجود الضمير الرابط بين التابع والمتبوع، قال سيبويه: (ويجيء توكيداً كقولك: لم يبق منهم مُخْبِرٌ، وقال: بقي منهم، ومثله أيضاً: مررتُ بهم أجمعين أكتعين، ومررتُ بهم جَمَعٌ كَتَعٌ، ومررتُ بهم أجمع أكتع، ومررتُ بهم جميعهم، فهكذا هذا وما أشبهه)^(٧)، فإذا انعدم الرابط عندهم خرجت من التوكيد إلى الحالية. ويرى الفراء أنّ (جميعاً)، بمعنى (كل)، و(أجمعين)، إذ قال: (فقولك للرجلين: قاما جميعاً، وللقوم: قاموا جميعاً، وللنساء: قُمنَ جميعاً، فهذا في معنى (كل)، و(أجمعين)؛ فلا تدخله ألفاً ولا لاما، كما لم تدخل في (أجمعين))^(٨)، وتبعه عمر بن عادل الحنبلي (٧٧٥هـ)، إذ قال: ((جميعاً)، في الأصل من ألفاظ التوكيد، نحو: (كل)، وبعضهم عدّها معها)^(٩).

والقسم الثاني من النَّحَاة: لا يعدّها من ألفاظ التوكيد، وهم أغلب النحويين، كما قال ابن مالك: (وأغفل ذلك أكثرُ المصنّفين سهواً أو جهلاً)^(١٠)، وعلى رأسهم ابن الوراق (٣٨١هـ)^(١١)، ومعه الرّمخشري (٥٣٨هـ)^(١٢)، وابن الحاجب (٦٤٦هـ)^(١٣)، وابن عصفور (٦٦٩هـ)^(١٤)، والرّضي (٦٨٦هـ)^(١٥)، وابن الصّائغ (٧٢٠هـ)^(١٦)، وأبو حيّان (٧٤٥هـ)^(١٧).

وابن هشام (٦٧١هـ)^(١٨)، واضطرب الأخير في ذكرها وعدم ذكرها، ففي أغلب كتبه لا يذكرها مع ألفاظ التوكيد، في حين ورد ذكرها في كتابه (مغني اللبيب)، وقال: مجيئها على هذه الصيغة قليل، إذ قال: (ثمّ التوكيد بـ(جميع) قليل)^(١٩)، ومن العلماء من جعلها على النّدر، وهو الجوجري (٨٨٩هـ)، في شرحه لكتاب (شذور الذهب)، لابن هشام، إذ قال: (لم يذكُر^(١) من ألفاظ النّوع الثاني (جميعاً)، و(عامّة)؛ لندور التوكيد بهما، وإن ذكرهما غيره)^(٢).

أمّا توجيهها عند أهل اللغة، فالذين قالوا: إنّها من ألفاظ التوكيد، قالوا بالحالية، وجواز التوكيد، وهم قلة، والذين بعدوها، قالوا بالحالية دون التوكيد، وإليك تفصيل المسألة:

-
- (١) ينظر: سيبويه ١١/٢.
 - (٢) معاني القرآن ٤٣٦/١.
 - (٣) المقتضب ٢٣٩/٣.
 - (٤) شرح التسهيل ١٥٤/٣.
 - (٥) شرح ابن عقيل ٢١٣/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣٨٤/٢.
 - (٦) شرح التسهيل ٣٣٠/٧.
 - (٧) سيبويه ١١/٢.
 - (٨) معاني القرآن ٤٣٦/١.
 - (٩) الألباب في علوم الكتاب ١٥٩/١.
 - (١٠) شرح التسهيل ١٥٤/٣.
 - (١١) علل النحو ٣٨٧/١.
 - (١٢) المفصل: ١٤٧.
 - (١٣) شرح الكافية نظم الوافية: ٢٦٤.
 - (١٤) المقرب: ٣١٦، وشرح جمل الرّجّاجي ٢٣٣/١.
 - (١٥) شرح الرّضي على الكافية ٣٨٩/٢.
 - (١٦) اللّحة في شرح اللّحة ٧٠٨/٢.
 - (١٧) ارتشاف الضرب ٦١٠/٢.
 - (١٨) شرح شذور الذهب: ٣٨٦.
 - (١٩) مغني اللبيب ٦٦٢/٢.
 - (١) يعني: ابن هشام صاحب كتاب (شذور الذهب).
 - (٢) شرح شذور الذهب ٧٦٢/٢.

أما سيبويه، فقال بالحالية دون التوكيد -إذا جُرِدَتْ من الضمير الرباط- إذ قال: (باب ما ينتصب أنه حالٌ يقع فيه الأمرُ وهو اسمٌ وذلك قولك: مررتُ بهم جميعاً، وعامَّةٌ وجماعةٌ)^(١)، وهذا قول أغلب النحاة^(٢)، والمفسرين^(٣). قال النحاس (٣٣٨هـ)، في توجيهه (جميعاً): (نصب على الحال)^(٤)، ولابن عطية (٥٤٢هـ)، في توجيهه لفظة (جميعاً)، في قوله تعالى: (وقلنا اهبطوا منها جميعاً)^(٥)، قولان:

أحدهما: أن (جميعاً)، حال من الضمير في (اهبطوا).^(٦)

والآخر: قال: (و(جميعاً)، ليس بمصدر ولا اسم فاعل، ولكنه عوض منهما دالٌّ عليهما، أي: هبوطاً جميعاً، أو هابطين جميعاً)^(٧)، وهذا قوله الثاني، وهو بهذا يبين لنا أن الحال في الحقيقة محذوف وأن (جميعاً)، تأكيد له، إلا أن تقديره بالمصدر ينفي جعله حالاً إلا بتأويل لا حاجة إليه^(٨).

وهذا القول ينافي القول الأول الذي ذكره ويعارضه، واعترضه أبو حيان، إذ قال: (وأبعد ابن عطية في قوله: كأنه قال: هبوطاً جميعاً، أو هابطين جميعاً، فجعله نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ، أو لاسمٍ فاعلٍ محذوفٍ، كلُّ منهما يدلُّ عليه الفعلُ. قال: لأنَّ (جميعاً)، ليس بمصدرٍ ولا اسمٍ فاعلٍ، مع مُناقاةٍ ما قدَّره للحكم الذي صدَّره، لأنه قال أولاً: (و(جميعاً)، حالٌ من الضمير في (اهبطوا)). فإذا كان حالاً من الضمير يري في (اهبطوا) على ما قرَّرَ أولاً، فكيف يُقدَّرُ ثانياً؟ كأنه قال: هبوطاً جميعاً، أو: هابطين جميعاً. فكلامه أخيراً يُعارضُ حكمه أولاً، ولا ينافي كونه ليس بمصدرٍ ولا اسمٍ فاعلٍ وفوعه حالاً حتى يُضطرَّ إلى هذا التقدير الذي قدَّره^(٩)، وكذلك تقديره بالمصدر ينفي جعله حالاً إلا بتأويل: لأنَّ الحال وصف يدلُّ على معنى وصاحبه، والمصدر يدلُّ على معنى فقط^(١٠).

وقدَّ العكبري (٦١٦هـ)، (جميعاً)، (بمجمعين)، أي: اهبطوا مجتمعين فهبطوا جميعاً، فحذف الحال من الأول لدلالة الثاني عليه، إذ قال: (جميعاً)، حالٌ: أي: مُجتمِعِين، إمَّا في زمنٍ واحدٍ، أو في أزمنةٍ، بحيثُ يشتركون في الهبوط^(١١)، وتبعه النَّسفي (٧١٠هـ)، في تفسيره^(١٢)، واعترضه أبو حيان (٧٤٥هـ) إذ قال: (وأبعد غيره أيضاً في زعمه أنَّ التقدير: وقُلنا اهبطوا مُجتمِعِين، فهبطوا جميعاً، فجعلَ ثمَّ حالاً محذوفاً لدلالة (جميعاً) عليها، وعملاً محذوفاً لدلالة (اهبطوا) عليه. ولا يلتزم هذا التقدير مع ما بعده إلا على إضمار قول: أي: قُلنا)^(١٣)، وهذا تكلف لم تدع إليه الضرورة^(١٤).

وقد ذكرتُ أنَّ ألفاظ التوكيد لابد لها من رابط يربطها بالضمير المذكور: ليحصل الربط بين التابع والمتبوع، ولا يجوز حذفه استغناءً بنية الإضافة^(١٥)، ولما كان وجود الضمير في ألفاظ التوكيد لازماً على رأي أغلب النحاة- ردَّ قول من جعل (جميعاً)، في

(١) سيبويه ٣٧٦/١.

(٢) ينظر: مجاز القرآن/٢٥٨، مشكل إعراب القرآن ٨٨/١، والكشاف ١٥٢/١، التبيان ٤٥/١، وارتشاف الضرب ٦١٠/٢، وأوضح المسالك ٣٢٨/٣، وشرح الأشموني ٣٣٧/٢، وهمع الهوامع ١٠١/٣، وشرح التصريح ٥٩٢/١، وحاشية الصبان ٢٦٣/٢، وحاشية الخضري ١٤٢/٢.

(٣) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية ٣٢٥٧/٥، وغرائب التفسير ١٠١٧/٢، وتفسير ابن عطية ٤٨٤/١، وإيجاز البيان ٣٤٣/١، والجامع لأحكام القرآن ٣٣٣/٨، وأنوار التنزيل ٣٨/٣، والبحر المحيط ٣٢٠/١، والدر المصون ٢٤٢/١.

(٤) إعراب القرآن ٤٧/١.

(٥) سورة البقرة: ٣٧.

(٦) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ١٣١/١.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) ينظر: اللباب في علوم الكتاب ٥٧٩/١.

(٩) البحر المحيط ٢٧١/١.

(١٠) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١٤٨/١، وشرح ابن عقيل ٢٥٢/٢.

(١١) التبيان في إعراب القرآن ٥٤/١.

(١٢) مدارك التنزيل وحقائق التأويل ٦٠/١.

(١٣) البحر المحيط ٢٧٠/١.

(١٤) ينظر: اللباب في علوم الكتاب ٥٨٠/١.

(١٥) ينظر: شرح الأشموني ٣٣٧/٢، وشرح التصريح ١٣٤/٢، وحاشية الصبان ١١٠/٢.

الآيات توكيداً، ووقفتُ على قسم منهم وهم قليل، منهم : عمر بن عادل الحنبلي في مواضع^(١)، والشَّريبي(٩٧٧هـ)،^(٢) وأبو السَّعود(٩٨٢هـ)،^(٣) والسَّمين الحلبي(٧٥٦هـ)، في مواضع^(٤). ومنهم من إذا ذَكَرَ التَّوكِيدَ قال: وقيل: على التَّوكِيدِ^(٥)، أو على رأي بعض النَّحْوِيِّين^(٦)، أو عند من أثبتها من النَّحْوِيِّين^(٧)، دون تعليق أوردٍ، لذا رُذِّقَ قولُ الهَرَوِيِّ (٤١٥هـ تقريباً)^(٨) في توجيهه (جميع)، على التَّوكِيدِ في قوله: تقول: (جَاءَ القَوْمُ جَمِيعًا)، على الحَالِ وَ(جَمِيعًا)، على التَّوكِيدِ^(٩)، قال ابن هِشَامٍ عند ذكر ألفاظ التَّوكِيدِ: (الحَادِي عشر ألفاظ التَّوكِيدِ الأوَّلُ وَإِنَّمَا يربطها الضَّمِيرُ المملُوظُ به نحو: جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ، والزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا، والقَوْمُ كُلُّهُمْ، وَمَنْ ثَمَّ كَانَ مردوداً قولُ الهَرَوِيِّ في الدَّخَائِرِ^(١٠) تقول: جَاءَ القَوْمُ جَمِيعًا، على الحَالِ، وَ جَمِيعًا على التَّوكِيدِ، وَقَوْلُ بعض من عاصرناه، في قوله تعالى: {هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا}، إِنَّ (جَمِيعًا)، توكيد لـ(مَا)، وَلَوْ كَانَ كَذَا لَقِيلَ: جَمِيعًا، ثُمَّ التَّوكِيدُ بِـ (جَمِيعًا)، قليل فلا يحمل عليه التَّنْزِيلُ وَالصَّوَابُ أَنَّهُ حَ (ال)^(١١)، ورُذِّقَ قول ابن عقيل، في توجيهه (جميعاً) في قوله تعالى: {خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا}، قال الشَّيْخُ خَالِدُ الأَزْهَرِيِّ (٩٠٥هـ): (فليس منه- أي: من التَّوكِيدِ- {خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا}: لعدم الضَّمِيرِ، خلافاً لمن وهم - وهو ابن عقيل- فإنه قال: إِنَّ (جَمِيعًا) توكيد لـ(ما) الموصولة الواقعة مفعولاً لـ (خلق))^(١٢). ومن العلماء من حمل توجيهه (جميعاً)، كونها توكيداً على الندرة، إذ قال الجوجري شارحاً قول ابن هِشَامٍ: (لم يذكر من ألفاظ النَّوعِ الثَّانِي (جميعاً) و(عامَّةً) ، لندور التَّوكِيدِ بهما، وإن ذكرهما غيرُهُ)^(١٣). وقد وقفتُ على قولٍ يجمع بين الحال والتَّوكِيدِ في توجيهه (جميعاً)، في كتاب الله، إذ جعل الحَالِيَّةُ على اللَّفْظِ، والتَّوكِيدُ على المعنى، وهو قول البيضاوي(٦٨٥هـ)، إذ قال: (و(جَمِيعًا)، حال في اللَّفْظِ تَأْكِيدٌ في المعنى كأنَّه قيل : اهبطوا أنتم أجمعون، ولذلك لا يستدعي اجتماعهم على الهبوط في زمان واحد كقولك : جاءوا جميعاً)^(١٤). وتبعه أبو السَّعود في تفسيره^(١٥). وهذا تكلف لم تدعُ إليه الحاجة ما دام غيره من التَّوجِيهَاتِ لا تكلف فيه. والله تعالى أعلم.

والَّذِي أراه أَنَّ (جميعاً)، في كتاب الله ليست توكيداً، وإنَّما هي حال منصوبة؛ للأسباب الآتية:

- ١ - الَّذِينَ قالوا بالتَّوكِيدِ هم قليل، والغالب من العلماء قالوا : إنَّها حال والأكثر مقدَّم على الأقلِّ، والقليل لا يُحْمَلُ على الكثير.
- ٢ - لم أقف على رأي الهَرَوِيِّ، ولا على كتابه (الدَّخَائِرِ)، سوى ما ذكره ابن هِشَامٍ، ولم أقف على رأي ابن عقيل، سوى ما ذكره الشَّيْخُ خَالِدُ الأَزْهَرِيِّ، والَّذِي وقفت عليه. من كلام ابن عقيل أَنَّهُ يؤيِّد ما ذكره العلماء من وجود الرِّبَاطِ بين النَّاعِ والمَتَّبِعِ في ألفاظ التَّوكِيدِ^(١٦)، وعليه فإنَّ (جميعاً)، عنده ليست توكيداً.

(١) اللَّبَابُ في علوم الكتاب ٤٨٧/١، و٣١٣/٧.

(٢) السَّرَاجُ المُنِيرُ في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير ٥٩٥/٣.

(٣) أرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ٣٣/٣.

(٤) الدَّر المصون في علوم الكتاب المكنون ٢٤٢/١، و٢٣٠/٤، و١٤٨/٥.

(٥) ينظر: الدَّر المصون ٢٤٢/١.

(٦) ينظر: اللَّبَابُ في علوم الكتاب ٤٨٧/١.

(٧) ينظر: الدَّر المصون ٦٠٣/٥.

(٨) هو أبو الحسن علي بن محمد النَّحْوِيُّ اللَّغَوِيُّ الهَرَوِيُّ، توفِّي في حدود (٤١٥هـ) ينظر: الأعلام ٣٢٧/٤.

(٩) مغني اللَّيْبِ ٢١٦/٢.

(١٠) وهو كتاب في النَّحْوِ يتألف من أربع مجلدات قال عنه ياقوت الحموي (رأيتَه بمصر بخطه)، ينظر: معجم الأدباء ١٩٢٣/٥.

(١١) مغني اللَّيْبِ ٢١٦/٢.

(١) شرح التَّصْرِيحِ ١٣٤/٢.

(٢) شرح سُذُورِ الذَّهَبِ ٧٧٢/٢.

(٣) أنوار التَّنْزِيلِ وأسرار التَّأْوِيلِ ٧٣/١.

(٤) إرشاد العقل السليم ٩٣/١.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل على أَلْفِيَّةِ ابن مالك ٢٠٧/٢.

- ٣ - من العلماء من قال: إن (جميعاً)، كونها من ألفاظ التوكيد قليل^(١)، ومنهم من قال: إنه نادر^(٢)، فكيف يخرج كلام رب العالمين على القليل والنادر؟! فكلام الله لا يحمل إلا على أبلغ ما يحتمله اللفظ والمعنى؛ لذا قال ابن هشام: (ثم التوكيد بـ(جَمِيعٍ)، قَلِيلٌ فلا يُحْمَلُ عَلَيْهِ التَّزْيِيلُ وَالصَّوَابُ أَنَّهُ حَالٌ)^(٣). والله تعالى أعلم.

ثانياً: تقدير الضمير في قوله تعالى: {... وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ}.

وهي جزء من آية، ذكرت في كتاب الله -تعالى- في أكثر من سورة، وإليك بيانها:

- ١ - في سورة البقرة في قوله تعالى: {الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ}^(٤).
- ٢ - في سورة الأنفال في قوله تعالى: {الَّذِينَ يَقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ}^(٥).
- ٣ - في سورة الحج في قوله تعالى: {الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَالصَّابِرِينَ عَلَىٰ مَا أَصَابَهُمُ وَالْمُتَّقِينَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ}^(٦).
- ٤ - في سورة القصص في قوله تعالى: {وَأُولَٰئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ بِمَا صَبَرُوا وَيَدْرُؤُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ}^(٧).
- ٥ - في سورة السجدة في قول ه تعالى: {تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ}^(٨).
- ٦ - في سورة الشورى في قوله تعالى : {وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ}^(٩)

وقبل الحديث عن أقوال العلماء في توجيه لفظه (ما)، وما بعدها، لا بدّ من ذكر أقوال العلماء في توضيح المعنى العام لقوله تعالى: {وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ}.

اختلف المفسرون في تأويل ذلك، فقال ابن قتيبة (٢٧٦هـ): إن معناها: يزكون ويتصدقون^(٤). وقال بعضهم: يؤتون الزكاة احتساباً بها^(٥). وقال آخرون: هي نفقة الرجل على أهله. وهذا قبل أن تنزل الزكاة^(٦). قال الطبري: (وأولى التأويلات بالآية وأحقها بصفة القوم أن يكونوا، كانوا لجميع اللازم لهم في أموالهم، مؤدين، زكاة كان ذلك أو نفقة من لزمته نفقته، من أهل وعيال وغيرهم، ممن تجب عليهم نفقته بالقرابة والملك وغير ذلك. لأن الله -جل ثناؤه- عمّ وصفهم، إذ وصفهم بالإنفاق مما رزقهم، فمدحهم بذلك من صفتهم، فكان معلوماً أنه إذ لم يخص مدحهم ووصفهم بنوع من النفقات المحمود عليها صاحبها دون نوع بخير ولا غيره - أنهم موصوفون بجميع معاني النفقات المحمود عليها صاحبها من طيب ما رزقهم ربهم من أموالهم وأملأكم، وذلك الحلال منه الذي لم يشبهه حرام^(٧).

أما توجيهها عند العلماء فعلى ثلاثة توجهات:

(١) مغني اللبيب ١/٦٦٢.

(٢) شرح شذور الذهب للجوجري: ٣٨٦.

(٣) مغني اللبيب ١/٦٦٢.

(٤) الآية: ٣.

(٥) الآية: ٥٤.

(٦) الآية: ٣٥.

(٧) الآية: ٥٤.

(٨) الآية: ١٦.

(٩) الآية: ٣٨.

(٤) غريب القرآن ١/٣٩.

(٥) ينظر: جامع البيان ١/٢٤٣.

(٦) ينظر: المصدر نفسه.

(٧) جامع البيان ١/٢٥٠.

التَّوَجِيه الأول: أن تكون (ما)، اسماً بمعنى (الذي)، و(رزقناهم)، صلَّها، والعائدُ محذوفٌ تقديره: رزقناهمُوه، أو رزقناهم إِيَّاه. وهو رأي أبي البقاء العكبري^(١)، وجوزَه النَّحَّاسُ، إذ قال: (ويجوز أن يكون بمعنى (الذي). وتحذف العائد^(٢)). وهذا التقدير الذي ذكر فيه إشكال من حيث العائد المحذوف سواء أكان متصلاً كما في (رزقناهموه)، أو منفصلاً كما في (رزقناهم إِيَّاه)، وهذا الإشكال قائم على أن تقديره متصلاً يلزم منه اتِّصال الضَّمير مع اتِّحاد الرتبة، وهو واجب الانفصال، ولا يقدر متصلاً؛ لأنَّ اتِّحاد رتبة الضَّمير في الغيبة يضعف الوصل، وتقديره منفصلاً يمنع حذفه: لأنَّ العائد متى كان منفصلاً امتنع حذفه والحذف يعكس القصد بخلاف المنفصل جوازاً فيحذف^(٣)، إلاَّ أتت وجدت من العلماء من ذكر أنَّ تقدير العائد المتصل قليل فلا يحمل عليه كتاب الله، قال ابن هشام: (في قوله تعالى {وممَّا رزقناهم ينفقون}، وتقديره، أنه إن قدر: وممَّا رزقناهموه، لزم اتِّصال الضَّميرين المتَّحدي الرتبة، وذلك قليل في ضمير الغيبة ممتنع في غيرهما، ولا يحسن حمل التَّنزيل على القليل^(٤)، وهناك من العلماء من رجَّح المنفصل على المتَّصل وفق الضَّوابط، قال الصَّبَّان: (فإن كان انفصال الضَّمير لمعنى يفوت بحذفه بأن كان للتقديم أو لكونه بعد أداة الحصر امتنع حذفه، وإن لم يكن لذلك جاز نحو: {وممَّا رزقناهمُوه}، بناء على تقدير العائد منفصلاً؛ لأنه أرجح، أي: رزقناهم إِيَّاه^(٥) وهذا ما أيده الخضري^(٦) (١٢٨٧هـ).^(٧)

وعلق الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ محيي الدِّين عبد الحميد على هذه المسألة في أثناء شرحه على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، وبين أن التَّقديرين جائزان، ولا إشكال في أحدهما، إذ قال: (فالَّذي لا يجوز حذفه هو الضَّمير الواجب الانفصال، فأما الضَّمير الجائز الانفصال فيجوز حذفه، وإنَّما يكون الضَّمير واجب الانفصال إذا كان مقدماً على عامله، نحو: جاء الذي إنَّه منطلق، أو كان مقصوراً عليه، كقولك: جاء الذي ما ضربتُ إلاَّ إيَّاه، والسَّر في عدم جواز حذفه حينئذ أنَّ غرض المتكلم يفوت بسبب حذفه، ألا ترى أنك إذا قلت: جاء الذي إيَّاه ضربتُ، كان المعنى: جاء الذي ضربتُه ولم أضرب سواه، فإذا قلت: جاء الذي ضربتُ، صار غير دالٍّ على أنك لم تضرب سواه، وكذلك الحال في قولك: جاء الذي ما ضربتُ إلاَّ إيَّاه، فإنه يدلُّ على أنك قد ضربتُ هذا الجائي ولم تضرب غيره، فإذا قلت: جاء الذي ما ضربتُ، دلَّ الكلام على أنك لم تضرب هذا الجائي فحسب. فأما المنفصل جوازاً فيجوز حذفه، والدليل على ذلك قول الشَّاعر:

ما اللهُ موليكَ فضلٌ فاحمَدَنهُ به^(٨)

فإن التَّقدير يجوز أن يكون: ما اللهُ موليكَ هـ، ويجوز أن يكون: ما اللهُ موليكَ إيَّاه، وممَّا يدلُّ على جواز حذف الجائز الانفصال قول الله تعالى: {فاكبهن بما آتاهم ربهم}، فإنه يجوز أن يكون التَّقدير: بالَّذي آتاهموه ربهم، وأن يكون التَّقدير: بالَّذي آتاهم إيَّاه ربهم، والثَّاني أولى، فيحمل عليه تقدير الآية الكريمة، وكذلك قول الله تعالى: {وممَّا رزقناهم ينفقون}، فإنه يجوز أن يكون التَّقدير: ومن الذي رزقناهموه، كما يجوز أن يكون التَّقدير: ومن الذي رزقناهم إيَّاه^(٩). وقد أيد السَّمِيُّ الحلبيُّ هذا الوجه، وأجاب عمَّا قيل فيه من إشكال إذ قال: (ويمكن أن يُجاب عن الأوَّل بأنَّه لما اختلف الضَّميران جمعاً وإفراداً - وإن اتَّحد رتبة - جاز اتِّصاله، ويكون كقوله: وقد جعلتُ نفسي تطيبٌ لِضَغْمَةٍ ... لِضَغْمَتَيْهَا يَقْرَعُ العظم نايها^(١٠)

(١) التَّبَّان في إعراب القرآن/١/١٨.

(٢) إعراب القرآن/١/١٨٢.

(٣) ينظر: شرح التَّصريح/١/١٧٤، وحاشية الخضري^(١)/١٩٤.

(٤) شرح قصيدة بانث سعاد: ٣٨.

(٥) حاشية الصَّبَّان/١/٢٤٧.

(٦) حاشية الخضري^(١)/١٩٤.

(٧) هذا صدر بيت وعجزه قوله: (فَمَ لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ).

(٨) البيت من الشواهد التي ذكروها ولم ينسبوا إلى قائل، ولم أعثر على قائله وهو في شرح الكافية الشافية ٢٩٠/١، وتوضيح المقاصد/١/٤٥٣.

(٩) شرح ابن عقيل/١/١٧١، الهامش رقم: (١).

(١٠) البيت منسوب للإمَّعَلِيَّ بن لقيط الجاهلي في تلخيص الشواهد: ٩٤، وخزانة الأدب ٣٠١/٥.

وأيضاً فإنه لا يلزم من منع ذلك ملفوظاً به منعه م قدراً لزوال الفصح اللفظي . وعن الثاني بأنه إنما يُمنع لأجل اللبس الحاصل ولا لئس هنا (١). وقد رجح هذا الوجه - من المتأخرين - ابن هشام (٢)، والشَّيخ خالد الأزهرى (٣)، والصَّبَّان (٤)، والخضري (٥).

التوجيه الثاني : يجوز أن تكون نكرة موصوفة (٦). وحيث نذ يكون الكلام في عائدها كالقلام في عائدها موصولة تقديراً واعتراضاً وجواباً (٧). وجوز هذا الوجه أبو البقاء إذ قال : (ويجوز أن تكون (ما) نكرة موصوفة بمعنى شيء : أي ومن مال رزقناهم ؛ فيكون (رزقناهم) في موضع جر صفة ل(ما)) (٨). ولم يرض أبو حيان هذا الوجه لضعف المعنى المراد من الآية، إذ قال: (وأبعد من جعل (ما) نكرة موصوفة وقدّر: ومن شيء رزقناهمو؛ لضعف المعنى بعد عموم المرزوق الذي يُنفق منه فلا يكون فيه ذلك التمدح) (٩). ثم قال : (وأكثرُ المُعَرِّبينَ للقرآن م نى صلح عندهم تقدير (ما) أو (من) ب(شيء) جَوَزُوا فيها أن تكون نكرة موصوفة، وإثبات كون (ما) نكرة موصوفة يحتاج إلى دليل، ولا دليل قاطع في قولهم : مررت بما معجب لك؛ لإمكان الزيادة، فإن اطرد ذلك في الرفع والنصب من كلام العرب، ك(أن سرتي ما معجب لك) و(أحببت ما معجباً لك)، كان في ذلك تقوية لما دعي التحويون من ذلك، ولو سُمعَ لأمكنَتِ الزيادةُ أيضاً لأنهم زادوا (ما) بين الفعل ومرفوعه والفعل ومنصوبه. الزيادة أمر ثابت ل (ما). فإذا أمكن ذلك فيها فينبغي أن يُحملَ على ذلك ولا يُثبت لها معنى إلا بدليل قاطع . وأمعنتُ الكلام في هذه المسألة بالنسبة إلى ما يقع في هذا الكتاب من علم النحو لما ينبني على ذلك في فهم القرآن) (١٠).

التوجيه الثالث: أن تكون مصدرية، ويكون المصدر حينئذ واقعاً موقع المفعول أي : مرزوقاً، وهو رأي النحاس وجعله راجحاً على غيره لعدم تقدير العائد فيه، إذ قال: (ما) في موضع خفض بـ (من) وهي مصدر لا يحتاج إلى عائد (١١). ولأبي البقاء رأي مخالف للنحاس فهو لا يجوز أن تكون (ما) مصدرية، إذ قال : (ولا يجوز أن تكون (ما) مصدرية؛ لأنَّ الفعل لا يُنفق) (١٢). وأيد ابن هشام ما ذهب إليه أبو البقاء، ورد قول النحاس، إذ قال: (ونحو{...حتى تنفقوا ممّا تحبون...} (١٣) يحتتمل الموصولة والموصوفة دون المصدرية لأن المعاني لا ينفق منها وكذا {...ومِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ} فإن ذهبت إلى تأويل (ما تحبون) و(ما رَزَقْنَاهُمْ) بالحب والرزق وتأويل هذين بالمحبوب والمرزوق فقد تعسفت عن غير محوج إلى ذلك) (١٤). والزاجح عندي ما ذهب إليه أبو البقاء العكبري، وجوزة النحاس، واختاره أغلب النحويين - كما بينت في الوجه الأول، إلا أنني أختار رأي من قدر العائد المحذوف منفصلاً وليس متصلاً؛ لأنه أقرب للمعنى من جهة، وأقل التقديرات والتأويلات من جهة أخرى . والله تعالى أعلم.

ثالثاً: توجيه لفظة (من) في قوله تعالى: {... وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَعْلَعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا...} (١٥).

- (١) الدر المصون ٩٥/١.
- (٢) مغني اللبيب ٧٣٧/١، وشرح قصيدة بانث سعاد: ٣٨.
- (٣) شرح التصريح على التوضيح ١٧٤/١.
- (٤) حاشية الصبان ٢٤٧/١.
- (٥) حاشية الخضري ١٩٤/١.
- (٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١٨/١، والدر المصون ٩٥/١، واللباب في علوم الكتاب ٢٩٠/١، ومغني اللبيب ٧٣٧/١.
- (٧) ينظر: الدر المصون ٩٥/١.
- (٨) التبيان ١٨/١.
- (٩) البحر المحيط ٦٩/١.
- (١٠) البحر المحيط ٨٥/١.
- (١١) إعراب القرآن ١٨/١.
- (١٢) التبيان ١٨/١.
- (١٣) سورة آل عمران من الآية: ٩٢.
- (١٤) مغني اللبيب ٧٣٧/١.
- (١٥) سورة آل عمران: ٩٧.

الحجّ فرضٌ من فرائض ديننا الحنيف الإسلام، وركن من أركانه على من استطاع من أهل التكليف السبيل إليه . واختلف أهل التأويل في تأويل قوله - عز وجل-: {مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا}، وما السبيل التي يجبُ مع استطاعتها فرض الحج؟ فقال بعضهم: هي الزّاد والرّاحلة^(١). وقال آخرون: السبيل، هو ما يسّرهُ الله^(٢). وقال آخرون: السبيل إلى ذلك: الصّحة^(٣). وقال آخرون: مَنْ وَجَدَ قُوَّةً فِي النَّفَقَةِ وَالْجَسَدِ وَالْحُمْلَانِ ، أي: ما يحمل عليه من الدّواب^(٤). وقال آخرون: السبيل التي إذا استطاعها المرء كان عليه الحج: الطّاقة للوصول إليه^(٥). قال الطّبري: (وأولى الأقوال في ذلك عندنا بالصّواب، قولٌ من قال بقول ابن الرّبير وعطاء: إنّ ذلك على قدر الطّاقة؛ لأنّ السبيل)، في كلام العرب: الطّريق، فمن كان واجداً طريقاً إلى الحجّ لا مانع له منه من زَمَانَةٍ^(٦)، أو عَجَزٍ، أو عَدْوٍ، أو قَلَّةِ ماءٍ في طريقه، أو زاد، أو ضعف عن المشي، فعليه فرضُ الحجّ، لا يجزيه إلا أداؤه، فإن لم يكن واجداً سبيلاً - أعني بذلك: فإن لم يكن مطيقاً الحجّ، بتعدُّر بعض هذه المعاني التي وصفناها عليه- فهو ممّن لا يجدُ إليه طريقاً ولا يستطيعه: لأنّ الاستطاعة إلى ذلك، هو القدرة عليه . ومن كان عاجزاً عنه ببعض الأسباب التي ذكرنا أو بغير ذلك، فهو غير مطيق ولا مستطيع إليه السبيل، وإنّما قلنا: هذه المقالة أولى بالصّحة ممّا خالفها؛ لأنّ الله -عزّ وجلّ- لم يخصّص، إذ ألزَمَ النَّاسَ فرضَ الحجّ، بعض مستطيع ي السبيل إليه بسقوط فرض ذلك عنه. فذلك على كلّ مستطيع إليه سبيلاً بعموم الآية^(٧).

وعلى هذا التّفسير لا بدّ من وجود تناسب بينه وبين التّوجيه النّحوي، إذ الارتباط بين الإعراب والمعنى ارتباط قويّ اعتمده كثيرٌ من النّحاة في توجيهاتهم: لذا كثرت الأقوال والتّوجيهات في (مَنْ)، في قوله تعالى: {مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا}، وإليك تفصيل المسألة:

ذكر علماء اللّغة والتّفسير أنّ (مَنْ)، في هذه الآية لها خمسة توجيهات^(٨):

التّوجيه الأوّل: أنّ (مَنْ)، بدلٌ، وهو مذهب أكثر النّحاة والمفسّرين^(٩)، فتكون موصولة في موضع جزّ، ولا بدّ لهذا النّوع من البديل من ضمير يعود على المبدل منه وليس هنا ضمير ظاهر لكنّه حذف للعلم به، قال أبو البركات: (وأما قوله تعالى: {وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا} {فَمَنْ} بدل من النَّاسِ، وتقديره: من استطاع سبيلاً منهم فحذف الضمير للعلم به)^(١٠)، وقال ابن عصفور: (وحذف الضمير لفهم المعنى، كأنه قال: من استطاع إليه سبيلاً منهم)^(١١).

ثمّ اختلفوا في هذا البديل هل هو بديل بعض من كلّ، أم بديل كلّ من كلّ؟

أما سيبويه فيرى أنّ (مَنْ)، بديل بعض من كلّ^(١٢)، وتبعه المتردّد^(١٣)، والزّجاج^(١٤)، وابن السّراج^(١٥)، وأبو علي الفارسي^(١٦) (٣٧٧هـ)^(١٧) وابن جيّ^(١٨) (٣٩٢هـ)^(١٩)، والعكبري^(٢٠)، وهو رأي أكثر النّحويين^(٢١).

(١) ينظر: جامع البيان ٣٧/٦.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) جاء في اللّسان ١٣/١٩٩، مادّة (زَمِنَ): الزّمانة: العاهة؛ زَمِنَ يَزْمُنُ زَمَانًا وَزَمْنًا وَزَمْنَةً وَزَمَانَةً، فهو: زَمِنٌ، والجمع: زَمِنُونَ، وَزَمِينٌ، والجمع زَمْتَى؛ لأنّه جنسٌ للبلايا التي يُصاؤونُ بها ويدخلونُ فيها وهم لها كارهونٌ.

(٧) ينظر: جامع البيان ٣٧/٦.

(٨) ينظر: سيبويه ١٥٢/١، ومعاني القرآن للفراء ١٧٩/١، والمقتضب ١١١/١، والمحرّر الوجيز ٤٩٨/١ ومفاتيح الغيب ٣٠٣/٨، والبحر المحيط ٢٧٥/٣، والدّر المصون ٣٢١/٣، واللّباب في علوم الكتاب ٤١٣/٥.

(٩) ينظر: سيبويه ١٥٢/١، ومعاني القرآن للفراء ١٧٩/١، والمقتضب ١١١/١، والمحرّر الوجيز ٤٩٨/١، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢١٣/١، ومفاتيح الغيب ٣٠٣/٨، والبحر المحيط ٢٧٥/٣، والدّر المصون ٣٢١/٣، واللّباب في علوم الكتاب ٤١٣/٥.

(١٠) أسرار العربيّة: ٢١٧.

(١١) شرح جمل الزّجاجي ٢٥٦/١.

(١٢) سيبويه ١٥٢/١.

(١٣) المقتضب ٢٧/١.

(١٤) معاني القرآن وإعرابه ٤٤٦/١.

ومنهم من يرى أن (مَنْ) في الآية بدل كل من كل، والمراد بالناس المذكورين هنا خاص، والفرق بين هذا الوجه والذي قبله، أن الذي قبله يُقال فيه : عامٌ مخصوصٌ. وهذا يُقال فيه : عامٌ أريد به الخاص، وهو فرق واضح^(١)، وقد ذكر الزركشي (٧٩٤هـ) رأياً نَسبه لابن برهان، إذ قال: (وَقَالَ ابْنُ بُرْهَانَ: بَلْ هَذِهِ بَدَلُ كُلِّ مِنْ كُلِّ وَاحْتِجَّ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يُكَلِّفِ الْحَجَّ مَنْ لَا يَسْتَطِيعُهُ فَيَكُونُ الْمُرَادُ بِالنَّاسِ بَعْضُهُمْ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ: {الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ} (٣)، فِي أَنَّهُ لَفْظٌ عَامٌّ أُريدُ بِهِ خَاصٌّ لِأَنَّ {النَّاسَ}، فِي اللَّفْظِ الْأَوَّلِ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ الْإِسْتِغْرَاقُ لَمَا انْتَهَمَ قَوْلُهُ بَعْدَهُ: {إِنَّ النَّاسَ}، فَعَلَى هَذَا هُوَ عِنْدَهُ مُطَابِقٌ لِعَدَّةِ الْمُسْتَطِيعِينَ فِي كَمِّيَّتِهِمْ وَهَمَّ بَعْضُ النَّاسِ لَا جَمِيعُهُمْ (٤). واحتمل هذا الرأي شهاب الدين المصري (١٠٦٩هـ)، إذ قال: (واحتمال أن يراد بالرأس من استطاع، وهذا مبيّن له، فهو بدل كل من كل خلاف الظاهر) (٥). والرأي الزاجح عندي ما ذكره سيبويه، وجمهور النحويين، من أن (مَنْ)، بدل بعض من كل: إذ إن (مَنْ)، واقع على بعض ما يقع عليه (الناس): لأن الناس منهم المستطيع وغير المستطيع، مع تقدير الضمير الذي يعود على المبدل منه، وهو (منهم). فتوافر الشرطان في هذا القسم من البديل، أما بدل الكل من الكل، فاشتراط وقوع اللفظين على معنى واحد، كما في قوله تعالى: {اهدنا الصراط المستقيم* صراط الذين أنعمت عليهم...} (٦)، فالصراط الثاني هو الأول، والله تعالى أعلم. التوجيه الثاني: أن (مَنْ)، في هذه الآية خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو، أو هم، أو الواجب (٧)، وحينئذ الجملة من المبتدأ والخبر في محل جر بدل من الناس، وزعم الرازي، أنه قول أبي البركات ابن الأنباري (٥٧٧هـ)، إذ قال: (قال ابن الأنباري: يجوز أن يكون (مَنْ)، في موضع رفع على معنى الترجمة للناس، كأنه قيل: من الناس الذين علمهم لله حج البيت؟ فقيل: هم من استطاع إليه سبيلاً) (٨)، ولم أقف عليه، والذي وقفت عليه هو خلاف ما ذكره الرازي، كما سيأتي ذكره في الوجه الرابع والخامس في هذه المسألة.

التوجيه الثالث: أنها منصوبة بإضمار فعل، أي: أعني من استطاع إليه سبيلاً، ذكره السمين الحلبي (٧٥٦هـ) (٩)، وسراج الدين عمر بن علي الحنبلي (١٠)، وأبو السعود (١١).

والوجه الثاني والثالث- في الحقيقة- مأخوذان من وجه البديل، قال السمين الحلبي: (فإن كل ما جاز إبداله ممّا قبله جاز قطعه إلى الرفع أو النصب) (١٢).

(١) الأصول في النحو ٢/٤٧.

(٢) الحجّة للقراء السبعة ١/٢١١.

(٣) اللّمع في العربيّة ١/٨٩.

(٤) اللّباب في علل البناء والإعراب ١/٤١٣.

(١) ينظر: سيبويه ١/١٥٢، ومعاني القرآن للقراء ١/١٧٩، والمقتضب ١/١١١، إعراب القرآن للنح ١/٣٣٨، والمحزّر الوجيز ١/٤٩٨، ومفاتيح الغيب ٨/٣٠٣، وشرح جمل الزّجاجي ١/٢٥٢، والبحر المحيط ٣/٢٧٥، والدّر المصون ٣/٣٢١، واللّباب في علوم الكتاب ٥/٤١٣.

(٢) ينظر: الدّر المصون ٣/٣٢١.

(٣) سورة آل عمران من الآية: ١٧٣.

(٤) البرهان في علوم القرآن ٢/٤٥٧.

(٥) حاشية الشّهاب (عناية القاضي وكفاية الرازي) ٣/٤٨.

(٦) سورة الفاتحة الآيتان: ٦ و٧.

(٧) مفاتيح الغيب ٨/٣٠٣، والتّبيان في إعراب القرآن ١/٢٨، والدّر المصون ٣/٣٢١، والبحر المحيط ٣/٢٧٥، واللّباب في علوم الكتاب ٥/٤١٣.

(٨) مفاتيح الغيب ٨/٣٠٣.

(٩) ينظر: الدّر المصون ٣/٣٢١.

(١٠) اللّباب في علوم الكتاب ٥/٤١٣.

(١١) وإرشاد العقل السّليم ٢/٦١.

(١٢) الدّر المصون ٣/٣٢١.

التَّوْجِيهِ الرَّابِعُ: أَمَّا شَرْطِيَّةٌ، فَتَكُونُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَجَوَابِ الشَّرْطِ مَحذُوفٍ، إِذِ التَّقْدِيرُ: مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا مِنْهُمْ فَعَلِيهِ الْحَجُّ، أَوْ فَعَلِيهِ الْحَجُّ. وَيُؤَيِّدُ هَذَا الْوَجْهَ مَجِيءُ الشَّرْطِ بَعْدَهُ فِي قَوْلِهِ: {وَمَنْ كَفَرَ}، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ قَوْلُ الْكَسَائِنِيِّ^(١)، قَالَ ابْنُ عُصْفُورٍ: (وَذَهَبَ الْكَسَائِنِيُّ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (مَنْ) شَرْطًا، وَالْجَوَابُ مَحذُوفٌ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: فَعَلِيهِمْ ذَلِكَ)^(٢)، فَهُوَ يَرَى أَنَّ حَذْفَ جَوَابِ الشَّرْطِ لِفَهْمِ الْمَعْنَى أَحْسَنُ مِنْ حَذْفِ الضَّمِيرِ مِنَ الْبَدَلِ، وَرَدَّ بِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى الْحَذْفِ مَعَ إِمْكَانِ تَمَامِ الْكَلَامِ^(٣)، وَقَالَ الْفَرَّاءُ: (إِنْ جَعَلْتَ (مَنْ)، مَرْدُودَةً عَلَى خَفْضِ (النَّاسِ) فَهُوَ مِنْ هَذَا^(٤)، وَ(اسْتَطَاعَ)، فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ، وَإِنْ نَوَيْتَ الْاسْتِثْنَاءَ بِ(مَنْ)، كَانَتْ جَزَاءً، وَكَانَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا جَزْمًا، وَكَانَتْفِيَتْ بِمَا جَاءَ قَبْلَهُ، مِنْ جَوَابِهِ^(٥)، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الْوَجْهَ الثَّانِي الَّذِي ذَكَرَهُ أَبُو الْبَرَكَاتِ بْنُ الْأَنْبَارِيِّ إِذْ قَالَ: وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ (مَنْ) شَرْطِيَّةً فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ وَ(اسْتَطَاعَ) فِي مَوْضِعِ جَزْمٍ بِ(مَنْ)، وَالْجَوَابُ مَحذُوفٌ وَتَقْدِيرُهُ: فَعَلِيهِ الْحَجُّ^(٦)، وَهُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَ ابْنِ هِشَامٍ إِذْ قَالَ: (أَوْ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ عَلَى أَنْ (مَنْ) مَوْضُوعَةٌ ضَمِنَتْ مَعْنَى الشَّرْطِ أَوْ شَرْطِيَّةً وَحَذْفِ الْخَبَرِ أَوْ الْجَوَابِ أَيَّ مِنْ اسْتَطَاعَ فَلِيحِجَّ، وَيُؤَيِّدُ الْإِبْتِدَاءَ {وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ عَنِّي عَنِ الْعَالَمِينَ}^(٧)).

التَّوْجِيهِ الْخَامِسُ: أَنْ تَكُونَ (مَنْ)، مَوْضُوعَةٌ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى أَنَّهَا فَاعِلٌ بِالْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ حَجٌّ، وَالتَّقْدِيرُ عِنْدَهُ: وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ أَنْ يَحُجَّ مِنْ اسْتَطَاعَ مِنْهُمْ سَبِيلًا إِلَى الْبَيْتِ، فَيَكُونُ الْمَصْدَرُ مَضَافًا إِلَى الْمَفْعُولِ وَرُفِعَ بِهِ الْفَاعِلُ^(٨)، وَقَدْ نَسَبَهُ ابْنُ هِشَامٍ وَالشَّيْخُ خَالِدُ الْأَزْهَرِيُّ لِابْنِ السَّيِّدِ^(٩)، وَنَسَبَهُ أَبُو حَيَّانٍ لِبَعْضِ الْبَصْرِيِّينَ^(١٠)، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الْوَجْهَ الْأَوَّلُ الَّذِي اخْتَارَهُ أَبُو الْبَرَكَاتِ بْنُ الْأَنْبَارِيِّ، إِذْ قَالَ: (وَالرَّفْعُ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ارْتِفَاعَ الْمَصْدَرِ ارْتِفَاعَ الْفَاعِلِ بِفَعْلِهِ، وَالْمَصْدَرُ مَضَافٌ إِلَى الْمَفْعُولِ، وَهُوَ حَجَّ الْبَيْتِ، وَتَقْدِيرُهُ: وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ أَنْ يَحُجَّ الْبَيْتَ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، وَيَجُوزُ إِضَافَةُ الْمَصْدَرِ إِلَى الْمَفْعُولِ كَمَا يَجُوزُ إِضَافَتُهُ إِلَى الْفَاعِلِ)^(١١).

وَقَدْ أَثَارَ هَذَا التَّوْجِيهِ ضَجَّةً كَلَامِيَّةً بَيْنَ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ، مِنْهُمْ الْمَعَارِضُ وَمِنْهُمْ الْمُخْطِئُ، وَمِنْهُ مَ مَنْ قَالَ بِضَعْفِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِفَسَادِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِبَطْلَانِهِ، حَتَّى قَالَ السُّهَيْلِيُّ (٥٨١هـ): (وَقَدْ اسْتَهْوَى طَائِفَةٌ مِنَ النَّاسِ الْقَوْلَ بِأَنَّهَا فَاعِلٌ بِالْمَصْدَرِ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَنْ يَحُجَّ الْبَيْتَ مِنْ اسْتَطَاعَ)^(١٢).

وإليك تفصيل المسألة:

إِنَّ هَذَا التَّوْجِيهِ فِيهِ فِسَادٌ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، وَاللَّفْظِ^(١٣)، فَمِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى لَا يَصِحُّ، إِذْ يَكُونُ الْمَعْنَى عَلَى هَذَا التَّوْجِيهِ: أَنَّ اللَّهَ أَوْجَبَ عَلَى النَّاسِ مُسْتَطِيعِيهِمْ وَغَيْرِ مُسْتَطِيعِيهِمْ أَنْ يَحُجَّ الْبَيْتَ الْمُسْتَطِيعِ. وَالْوَجُوبُ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الْمُسْتَطِيعِ لَا عَلَى النَّاسِ عَمُومًا، وَأَمَّا مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ أَوْ الصَّنَاعَةُ، فَإِنَّ إِضَافَةَ الْمَصْدَرِ لِلْمَفْعُولِ وَرَفْعَ الْفَاعِلِ بِهِ قَلِيلٌ فِي الْكَلَامِ، أَوْ شَادًا أَوْ ضَرُورَةً،

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٩٦/١، ومشكل إعراب القرآن لمكي ١٦٩/١، والتبيان في إعراب القرآن ٢٨١/١، وشرح جمل الزجاجة ٢٥٦/١.

(٢) شرح جمل الزجاجة ٢٥٦/١.

(٣) ينظر: شرح التصريح ١٩٢/٢.

(٤) يعني: أَنَّ (مَنْ)، بَدَلٌ مِنَ النَّاسِ.

(٥) معاني القرآن ١٧٩/١.

(٦) البيان في غريب إعراب القرآن ٢١٣/١.

(٧) شرح شذور الذهب ٤٩٥.

(٨) ينظر: المحرر الوجيز ٤٩٨/١، ونتائج الفكر ٢٤٠/١، والبحر المحيط ٢٧٦/٣، والدر المنصور ٣٢١/٣، وشرح شذور الذهب، لابن هشام ٤٩٥/١، ومغني اللبيب ٦٩٤/١، وشرح قطر الندى ٣٠٩، وشرح التصريح ١٩٣/٢.

(٩) ينظر: مغني اللبيب ٦٩٤/١، وشرح التصريح ٩/٢.

(١٠) ينظر: البحر المحيط ١٣/٣.

(١١) البيان في إعراب غريب القرآن ٢١٤/١.

(١٢) نتائج الفكر ٢٤٠/١.

(١٣) ينظر: نتائج الفكر ٢٤٠/١، وشرح جمل الزجاجة لابن عصفور ٢٥٧/١، والبحر المحيط ٢٧٦/٣، ومغني اللبيب ٦٩٤/١.

وقد جَوَّزَهُ بعضُهُمْ^(١) في الكلامِ على ضَعْفٍ، والقُرْآنُ لا يُحْمَلُ على الضَّرورةِ، ولا على ما فيه ضعف. قال ابن هشام: (الإتيان بالفاعل بعد إضافة المصدر إلى المفعول شاذٌّ حتى قيل إنه ضرورة كقوله: أَفْتَى تِلادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَسَبٍ ... قَرَعُ القَوَاقِيزِ أَقْوَاهُ الأَبَارِيقِ)^(٢)

فيمن رواه برفع (أقواه)، والحق جواز ذلك في النثر، إلا أنه قليل، ودليل الجواز هذا البيت فإنه زوي بالرفع مع التمكن من النصب وهي الرواية الأخرى وذلك على أن (القواقيز)، الفاعل، والأقواه مفعول)^(٣)، فلما علم ما في هذا التوجيه من فساد وضعف وبطلان: فلا ينبغي حمل القرآن عليه فضلاً عن كثرة التأويلات والتقدير التي تؤدي إلى فساد في اللفظ والمعنى . فالرأي الزاجح عندي ما عليهما جمهور النحويين من أن (مَنْ)، في الآية في موضع خفض بدل من الناس- بدل بعض من كل-: لصحة المعنى، وهو المراد في الآية، والله تعالى أعلم.

رابعاً: توجيه فاعل(جاءك) في قوله تعالى: {...وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ المرْسَلِينَ }^(٤) . بيان المعنى العام للآية : {وَلَقَدْ كَذَّبْتَ رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ فَصَبْرُوا عَلٰى مَا كُذِّبُوا وَأَوَدُوا حَتَّىٰ آتَاهُم نَصْرُنَا وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ المرْسَلِينَ }.

قال أبو جعفر: (وهذا تسلية من الله تعالى ذكره لنبية محمد -صلى الله عليه وسلم- وتعزية له عما ناله من المساءة بتكذيب قومه إياه على ما جاءهم به من الحق من عند الله.

يقول تعالى ذكره: إن يكذبك، يا محمد، هؤلاء المشركون من قومك، فيجحدوا نبوتك، وينكروا آيات الله أتمها من عنده، فلا يحزنك ذلك، واصبر على تكذيبهم ! يأك وما تلقى منهم من المكروه في ذات الله، حتى يأتي نصر الله، فقد كذبت رسل من قبلك أرسلتهم إلى أممهم، فنالوهم بمكروه، فصبروا على تكذيب قومهم إياهم، ولم يثتم ذلك من المضي لأمر الله الذي أمرهم به من دعاء قومهم إليه، حتى حكم الله بينهم وبينهم (ولا مبدل لكلمات الله)، يقول: ولا مغير لكلمات الله و (كلماته) تعالى ذكره: ما أنزل الله إلى نبيه محمد -صلى الله عليه وسلم- من وعده إياه النص على من خالفه وضاده، والظفر على من تولى عنه وأدبر (ولقد جاءك من نبي المرسلين)، يقول: ولقد جاءك يا محمد، من خير من كان قبلك من الرسل، وخير أممهم، وما صنعتهم حين جحدوا آياتي وتمادوا في غمهم وضلالهم)^(٥).

أما توجيه فاعل(جاءك)، فللعلماء فيه أربعة توجيهات :

التوجيه الأول: أن الفاعل ضمير مستتر، قدره تقديرين: النبأ، أو المجيء، وعلى كلا الوجهين يكون (مِنْ نَبِيِّ المرْسَلِينَ)، حالاً من ضمير الفاعل، والتقدير: مِنْ جِنْسِ نَبِيِّ المرْسَلِينَ^(٦). قال العكبري: (فاع (جاءك) مضمراً فيه، قيل: المضمراً المجرى، وقيل: المضمراً التنبأ، ودل عليه ذكر الرسل؛ لأن من ضرورة الرسول الرسالة، وهي تنبأ، وعلى كلا الوجهين يكون (مِنْ نَبِيِّ المرْسَلِينَ)، حالاً من ضمير الفاعل، والتقدير: مِنْ جِنْسِ نَبِيِّ المرْسَلِينَ)^(٧). وهو رأي أغلب المفسرين^(٨) والنحويين^(٩).

التوجيه الثاني: أن الفاعل، (نبأ)، على زيادة (من) في الإيجاب، والتقدير: ولقد جاءك نبأ المرسلين. وهو رأي الأخفش، والكسائي، وأبي علي الفارسي، الذين يجوزون الزيادة مطلقاً من غير شروط^(١٠). واختاره أبو إسحاق الثعلبي^(١١)، والبغوي^(١٢)، وابن مالك^(١٣). وذكر المالقي (ت ٧٠٢هـ) أن الكوفيين يرون زيادتها في الواجب، وغير الواجب^(١٤).

(١) ينظر: الدر المصون ٣/٣٢١.

(٢) البيت للأقيشر الأسيدي، واسمه المغيرة بن عبد الله بن الأسود الأسيدي، أحد بني عمرو بن أسد. والبيت في ديوانه/٦٠. والتلاد: المال القديم، والنسب: المال الأصيل، والقواقيز: جمع قاقوزة، وهي أوان يُشْرَبُ بها. ينظر: شرح شواهد المغني ٢/٨٩٢.

(٣) مغني اللبيب ١/٦٩٤.

(٤) سورة الأنعام الآية: ٣٤.

(٥) جامع البيان ١١/٣٣٥.

(٦) ينظر: التبيين في إعراب القرآن ١/٤٩٢.

(٧) التبيين ١/٤٩٢.

(٨) ينظر: جامع البيان ١١/٣٣٥، وغرائب التفسير ١/٣٥٧، والمحزر الوجيز ٢/٣٣٨، ومفاتيح الغيب ١٢/٥.

(٩) ينظر: إعراب القرآن للباقولي ١/٢٩٠، والتبيين في إعراب القرآن ١/٤٩٢، والبحر المحيط ٤/١١٨.

(١٠) معاني القرآن ٢٧٦: ٤١٠، المحزر الوجيز ٢/٢٨٧، والبحر المحيط ٤/٤٩١، والجنى الداني: ٣١٨، وحاشية الشهاب (عناية

واعترض النحاة عليهم مح تعين بأن زيادة (من) لا تكون إلا بشروط، فعند سيويه^(٥)، وجمهور البصريين^(٦)، لا تزداد إلا بشرطين: الأول: أن يكون ما قبلها غير موجب. ونعني بغير موجب النفي. نحو قوله تعالى: {مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ} ^(٧)، والنهي نحو: لا يَفْهَمُ مِنْ أَحَدٍ، والاستفهام، نحو قوله تعالى: {هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ} ^(٨)، ولا يحفظ ذلك في جميع أدوات الاستفهام، إننا يحفظ في (هل). والثاني: أن يكون مجرورها نكرة مراداً بها العموم. فإن (من) لا تزداد مع نكرة، يراد بها نفي واحد من الجنس^(٩).

التوجيه الثالث: أن (من) اسم بمعنى بعض، فتكون فاعلاً مضافة إلى النبا^(١٠). ولعل هذا التوجيه قد فهم من كلام الرمخشري الذي لم يتعرض لفاعل (جاء) بل قال: (لَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيٍّ الْمُرْسَلِينَ). بعض أنبياءهم وقصصهم^(١١)، وردّه أبو حيان إذ قال: (وهو تفسيرٌ معني لا تفسير إعراب؛ لأن (من) لا تكون فاعلاً)^(١٢).

التوجيه الرابع: أن يكون الفاعل محذوفاً وإقامة الصفة مقامه، وهي (من)^(١٣). قال الباقولي: (وَمِنْ حَذْفِ الْمُوصُوفِ قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيٍّ الْمُرْسَلِينَ} أي: شيء من نبي المرسلين. لا بد من هذا التقدير، لأنك لو لم تقدر هذا لوجب عليك تقدير زيادة (من) في الواجب)^(١٤). ورجحه صاحب كتاب التحرير والتنوير. واعترض على هذا الوجه بأنه لا يجوز عند الجميع أن تكون (من)، صفةً لمحذوف؛ لأن الفاعل لا يحذف وحرف الجر إذا لم يكن زائداً لم يصح أن يكون فاعلاً^(١٥). والذي أراه أن التوجيه الأول – وهو كون الفاعل ضميراً مستتراً ومقدراً – هو الأرجح، وغيره مردود؛ فأما توجيه زيادة (من)، فمردود من وجهين:

الأول: من جهة الصناعة.

والثاني: من جهة المعنى.

فمن جهة الصناعة أن زيادة (من) مطلقاً مخالف لأقيسة العرب وما ورد فمحمول على القليل. قال المالقي: (فهو قليل لا يقاس عليه)^(١)، والقليل لا يحمل عليه التنزيل.

ومن جهة المعنى، أنه لم ينجي النبي محمداً - صلى الله عليه وسلم - كلُّ نبي المرسلين لقوله تعالى: {مَنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمَنْهُمْ مَنْ لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ} ^(٢)، وزيادة (من) تؤدي إلى أنه جاء جميع الأنبياء؛ لأنه اسم جنس مضاف، والأمر بخلافه^(٣).

القاضي وكفاية الراضي) ٥١/٤.

(١) الكشف والبيان ١٤٥/٤.

(٢) معالم التنزيل في تفسير القرآن ١٢١/٢.

(٣) شرح التسهيل ١٣٨/٣.

(٤) رصف الميباني: ٣٢٥.

(٥) الكتاب ٣٢٧/٢.

(٦) ينظر: الأصول لابن السراج ٧٨/١، وعلل النحو ٢٠٦/١، ومعاني الحروف للزماني: ٩٧، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٥٥/١، و رصف الميباني: ٣٢٤، والجرى الداني: ٣١٨، وتوضيح المقاصد ٧٥٠/٢، ومغني اللبيب ٤٢٨/١.

(٧) سورة المؤمنون من الآيتين: ٢٣، و ٣٢.

(٨) سورة فاطر من الآية: ٣.

(٩) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٦٠/٤، وشرح الرضي ٤٢٦٩/٤.

(١٠) ينظر: التحرير والتنوير ٢٠٢/٧.

(١١) الكشف ٢٠/٢.

(١٢) البحر المحيط ٤٩١/٤.

(١٣) ينظر: إعراب القرآن للباقولي ٢٩٠/١.

(١٤) إعراب القرآن ٢٩١/١.

(١٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٤٩٢/١، والبحر المحيط ٤٩٢/٤، والدّر المصون ٦٠٦/٤.

(١) رصف الميباني: ٣٢٥.

(٢) سورة غافر: ٧٨.

(٣) ينظر: الدّر المصون ٦٠٦/٤.

وأما أن تكون (من) هي الفاعل، فما صرح به أحد إلا إذا جعل تفسير معنى لا تفسير إعراب، كما قال به الرمخشري، وبينه أبو حيان.

وأما أن يكون الفاعل مح ذوقاً وإقامة الصفة غير المفردة مقامه، وهي (من نبأ)، فلا يجوز؛ لأنّ الفاعل لا يحذف، وإن حذف إقامة الصفة غير المفردة مقامه ضعيف في العربية؛ فلا يحسن تخريج التّزليل عليه، قال ابن هشام الأنصاري : (وهذا ضعيف في العربية؛ لأنّ الصّفة غير مفردة فلا يحسن تخريج التّزليل عليه)^(١). والله تعالى أعلم.

خامساً: توجيه لفظة (حيث) في قوله تعالى {وَإِذَا جَاءَهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمَ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ}^(٢).

بيان المعنى العام:

قال أبو جعفر: (يقول تعالى ذكّره: وإذا جاءت هؤلاء المشركين -الذين يجادلون المؤمنين بزخرف القول فيما حرم الله عليهم، ليصدوا عن سبيل الله- (آية) ، يعني: حجة من الله على صحة ما جاءهم به محمد من عند الله وحقيقته - قالوا لنبي الله وأصحابه:- (لن نؤمن) ، يقول: يقولون: لن نصدق بما دعانا إليه محمد -صلى الله عليه وسلم- من الإيمان به، وبما جاء به من تحريم ما ذكر أن الله حرمه علينا- (حتى نُؤتى) ، يعنون: حتى يعطيم الله من المعجزات مثل الذي أعطى موسى من فلق البحر، وعيسى من إحياء الموتى، وإبراء الأكمه والأبرص. يقول تعالى ذكره: (اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ) ، يعني بذلك -جل ثناؤه-: أن آيات الأنبياء والرسل لن يُعطاها من البشر إلا رسولاً مرسلٌ، وليس العادلون برهم الأوثان والأصنام منهم فيعطوها. يقول -جل ثناؤه-: فأنا أعلم بمواضع رسالاتي، ومن هولها أهل، فليس لكم أيها المشركون أن تتخبروا ذلك علي أنتم، لأنّ تخبر الرسول إلى المرسل دون المرسل إليه، والله أعلم إذا أرسل رسالة بموضع رسالاته)^(٣).

وقال الرازي: ((اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ) فالمعنى أنّ للرسالة موضعاً مخصباً صلاً لا يصلح وضعها إلا فيه فمن كان مخصصاً موصوفاً بتلك الصفات التي لأجلها يصلح وضع الرسالة فيه كان رسولاً وإلا فلا، والعالم بتلك الصفات ليس إلا الله تعالى)^(٤).

أما توجيهها، فللعلماء فيها توجيهان:

التوجيه الأول: أنها مفعول به، وا لعامل فيها ليس (أعلم) إنّما هو فعل مضمردل عليه (أعلم)، وهو قول أبي عليّ الفارسي^(١)، وأغلب المفسرين^(٢)، والتجوّين^(٣)، واحتتمله المرادي^(٤)، ورجحه الأشموني^(٥)، وحجة هؤلاء، أنّ الله تعالى لا يكون أعلم في مكان ولا جهة من الجهات دون جهة ولا دون مكان؛ لخروجه عن حيز المحدودات والمجسمات؛ فثبت أنّها اسم^(٦).

قال أبو علي: (ولا يجوز أن يكون انتصابه انتصاب الظروف؛ لأنّ علم القديم سبحانه في جميع الأماكن على صفة واحدة، فإذا لم يستقم أن يحمل (أفعل) على زيادة علم في مكان، علمت أن انتصابه انتصاب المفعول به، والفعل، النَّاصِب مضمّر دلّ عليه قوله: أعلم)^(٧). وهذا ما ذهب إليه أبو البركات ابن الأنباري الذي يرى أنّ (حيث) اسم محض في موضع نصب بفعل

(١) مغني اللبيب/١/٤٢٩.

(٢) سورة الأنعام الآية: ١٢٤.

(٣) جامع البيان/١٢/٩٦.

(٤) مفاتيح الغيب/١٣/١٣٥.

(٥) الحجة للقراء السبع/٣/٢٤٤.

(٦) ينظر: غرائب التفسير/١/٣٨٤، والمحرر الوجيز/٢/٤٠٣، والبيان في غريب إعراب القرآن/١/٣٣٧، والجامع لأحكام القرآن/٧/٨٠، واللّباب في علوم الكتاب/٨/٤١٣، والسراج المنير/١/٤٨٨.

(٧) ينظر: التّبيان في إعراب القرآن/١/٥٣٧، وشرح الكافية الشافية/٢/١١٤، وشرح الرضي على الكافية/٣/١٧٦، واللّمحة في شرح الملّحة/٢/٩٠١، وأوضح المسالك/٢/٢٠٧، ومغني اللبيب/١/١٧٦.

(٤) توضيح المقاصد/٢/٩٤٤.

(٥) شرح الأشموني/١/٤٨٥.

(٦) اللّمحة في شرح الملّحة/٢/٩٠١.

(٧) الحجة/٣/٢٤٤.

مقدّر. ولا يجوز أن تكون في موضع جرٍّ، إذ قال: ((حيثُ) في موضع نصب بفعل مقدّرٍ، دلّ عليه (أعلم): لأنّ (حيثُ)، هنا اسم محض وتقديره: يعلم حيث يجعل رسالته، ولا يجوز أن تكون (حيثُ) في موضع جرٍّ؛ لأنّها بمعنى مكان، فيكون التقدير: الله أعلم أمكنة رسالته، وهذا أيضاً كفر مستحيل^(١).

ولم يلق هذا التّوجيه قبولاً عند أبي حيان إذ جعله مخالفاً للأقيسة والصّواب النّحوية، إذ قال: (وما قاله من أنّه مفعولٌ به على السّعة أو مفعولٌ به على غير السّعة تأباه قواعد النّحو: لأنّ النّحاة نصّوا على أنّ (حيثُ)، من الظّروف الّتي لا تتصرفُ وشذّ إضافتهُ (لدى) إليها وجرّها بالياء ونصّوا على أنّ الظّرف الّذي يُتوسّع فيه لا يكون إلا متصرفاً فإذا كان الأمر كذلك امتنع نصبُ (حيثُ) على المفعول به لا على السّعة ولا على غيرها^(٢)). والّذي يراه أنّ (حيثُ)، منصوبٌ على الظّرفية المجازية، إذ قال: (والّذي يظهر لي إقرارُ (حيثُ) على الظّرفية المجازية على أنّ تضمّن (أعلم) معنى ما يتعدّى إلى الظّرف فيكون التقدير: الله أنفدُ علماً حيث يجعلُ رسالتهُ، أي: هو نافذُ العلم في الموضع الّذي يجعلُ فيه رسالتهُ، والظّرفية هنا مجازٌ كما قلنا)^(٣) ولا أعلم ما الحجّة الّتي اعتمدها في اختيار مصطلح (الظّرفية المجازية) فهذا أغرب من توجيههم ل (حيثُ) على أنّها مفعول به، (وتأوّل شيئاً هو أعظم مما فرّ منه الجمهور)^(٤).

التّوجيه الثّاني: أنّها باقية على ظرفيتها المجازية لا الحقيقيّة. وهو قول أبي حيان- كما أسلفت- وتبعه المرادّي، إذ قال: (لم تجئ (حيثُ) فاعلاً ولا مفعولاً به ولا مبتدأً)^(٥). وقال السّفاسقي (٧٤٢هـ): (والذي يبدو لنا أنه باقٍ على معناه في الظرفية، والإشكال إنّما يرد من حيث مفهوم الظّرفية وكم موضع ترك فيه المفهوم لقيام الدليل عليه، ولا سيّما وقد قام في هذا الموضوع الدليل على ذلك)^(٦).

واضطرب ابن مالك في توجيهها، فالغالب على رأيهم أنّ (حيثُ) في هذا المقام مفعول به، إلاّ أنّه في موضع صرح أنّ توجيهه (حيثُ) مفعولاً به، نادرُ التصرف، إذ ذكر في التّسهيل قوله: (ونادرُ التصرف ك(حيثُ)...) ^(٧). وهذه العبارة أخذها الصّبّان ليخرج بقوله: (فلا ينبغي حمل التّزليل عليه)^(٨).

والّذي أراه أنّ التّوجه الثّاني في كون (حيثُ) ظرفاً، هو قول حسن لا يحتاج إلى كثرة التّقديرات والتّأويلات: إذ ليس من شكّ في أنّ الله- تعالى- أعلمُ في كلّ زمان وكلّ مكان. إلاّ أنّ ما ذهب إليه أغلب العلماء- من المفسّرين والتّحويين- في كون (حيثُ) مفعولاً به أقوى من حيث المعنى، فالله سبحانه وتعالى يعلم المكان المستحقّ للرّسالة لا أنّ علمه في هذا الموضع، ولا يوصف الله تعالى بأنّه أعلم في مواضع وأوقات، لأنّ علمه لا يختلف باختلاف الأمكنة والأزمنة. والله تعالى أعلم.

سادساً: توجيه لفظة (أسباطاً) في قوله تعالى: (وَقَطَعْنَا لَهُمْ آيَاتِي عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أَمَمًا...)^(٩).

بيان المعنى العام:

قال أبو جعفر: (يقول تعالى ذكره: فرقناهم، يعني: قوم موسى من بني إسرائيل، فرقهم الله فجعلهم قبائل شتى، اثنتي عشرة قبيلة)^(١٠).

أمّا توجيه لفظة (أسباطاً) فللعلماء فيها خمسة توجيهات:

التّوجيه الأوّل: أنّها بدل من (اثنتي عشرة)، والتّقدير: وقطعناهم اثنتي عشرة فرقة أسباطاً. وذكر الرّازي أنّه قول أبي عليّ الفارسي، إذ قال: (وقال أبو عليّ الفارسي: ليس قوله: أسباطاً تمييزاً، ولكنّه بدلٌ من قوله: اثنتي عشرة)^(١١)، ولم أقف عليه.

(١) البيان في غريب إعراب القرآن/١/٣٣٧.

(٢) البحر المحيط/٤/٦٣٧.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) الدّر المصون/٥/١٣٨.

(٥) شرح التّسهيل/٣/٤٢.

(٦) المُجيد في إعراب القرآن المُجيد: ١٥٦، و١٥٧.

(٧) شرح التّسهيل/٢/١٥٦.

(٨) حاشية الصّبّان/٢/١٨٥.

(٩) سورة الأعراف: من الآية: ١٦٠.

(١٠) جامع البيان/١٣/١٧٤.

وهذا التوجيه مرجوح عند الرّجّاج وليس راجحاً^(١)، ورّجّحه أبو البركات بن الأنباري^(٢)، واختاره ابن مالك في كتابه شرح التّسهيل^(٤)، وهو قول أغلب النّحويّين^(٥) والمفسّرين^(٦)، إلاّ أنّه مشكل، إذ المبدل منه في نيّة الطّرح غالباً، قال ابن هشام: (لأنّ المبدل في نيّة الإحلال محل المبدل منه)^(٧)، ولو قيل: وقطعناهم أسباطاً لفاتت فائدة كمية العدد، فهنا حمل كلام الله على غير الغالب، وهذا لا يجوز. قال الشّيخ خالد الأزهرّي: (والقول بالبدلية من (اثنتي عشرة) مشكل على قولهم: إنّ المبدل منه في نيّة الطّرح غالباً، ولو قيل: وقطعناهم أسباطاً لفاتت فائدة كميّة العدد، وحمله على غير الغالب لا يحسن تخريج القرآن عليه)^(٨).

التّوجيه الثّاني: أنّها بدل من التّمييز المحذوف بعد قوله تعالى (اثنتي عشرة). وتقديره: فرقة، أو قطعة^(٩). وهو قول السّمين الحلبيّ، إذ قال: (وتمييز (اثنتي عشرة)، محذوف لفهم المعنى تقديره: اثنتي عشرة فرقة و (أسباطاً)، بدل من ذلك التّمييز)^(١٠). واختاره سراج الدّين الحنبلي^(١١).

التّوجيه الثّالث: أنّها تمييز، والتّقدير: اثنتي عشرة سبباً؛ لأنّ المراد: وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة، وكلّ قبيلة أسباط لا سبب، فوضع أسباطاً موضع قبيلة. وهو قول الرّمخشريّ. إذ قال: (فإن قلت:

مميّز ما عدا العشرة مفرد، فما وجه مجيئه مجموعاً؟ وهلاّ قيل: اثني عشر سبباً؟ قلت: لو قيل ذلك لم يكن تحقيقاً لأنّ المراد: وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة، وكلّ قبيلة أسباط لا سبب، فوضع أسباطاً موضع قبيلة)^(١٢). واختاره ابن مالك في شرح الكافية^(٤)، والبيضاويّ في تفسيره^(٥)، إلاّ أنّ هذا التّوجيه قد ردّد من جهتي الصّناعة، والمعنى. أمّا من جهة الصّناعة، فالمعدود ذكر واحده (سبب)، فكان ينبغي أن يقول: اثني عشر أسباطاً، فقلوه: (عشرة) بتاء التّأنيث دليل على أنّه ليس بتمييز^(١٣)، هذا أولاً. ثانياً: أنّ تمييز العدد المركّب مفرد، و (أسباطاً) جمع، فقلوه: (أسباطاً) - جمعاً - دليل على أنّه ليس بتمييز؛ لذا لم يجوز أبو البركات بن الأنباري هذا التّوجيه إذ قال: (ولا يجوز أن يكون (أسباطاً) منصوباً على التّمييز؛ لأنّه جمع، والتّمييز في هذا إنّما يكون مفرداً)^(١٤).

أمّا من جهة المعنى، فلو كان تمييزاً، لكانوا ستّة وثلاثين، وهذا مخالف للعدد الحقيقيّ، قال ابن الحاجب: ((أسباطاً) منصوب على البدلية من (اثنتي عشرة)، ولو كان تمييزاً لكانوا ستّة وثلاثين على هذا النّحو؛ لأنّ مميّز (اثنتي عشرة) واحد من اثنتي عشرة، فإذا كان ثلاثة كانت الثلاثة واحداً من اثنتي عشرة فيكونون ستّة وثلاثين قطعاً)^(١٥).

(١) مفاتيح الغيب ١٥/٣٨٨.

(٢) معاني القرآن ٢/٣٨٢.

(٣) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١/٣٧٦.

(٤) شرح التّسهيل ٢/٢٩٤.

(٥) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/٣٤١، معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٨٢، وإعراب القرآن للتّحّاس ٢/١٥٦، ومشكل إعراب

القرآن ١/٣٠٣، واللبّيان في إعراب القرآن ١/٥٩٩، وشرح جمل الرّجّاجي ٢/١٢٨.

(٦) ينظر: غرائب التّفسير ١/٤٢٥، ومعالم التّنزيل ٣/٢٩٢، والمحزّر الوجيز ٢/٤٦٥، وزاد المسير في علم التّفسير ٣/٢٧٥، وأنوار

التّنزيل ٣/٣٨، والبحر المحيط ٥/١٩٩.

(٧) شرح شذور الذهب: ٥٦٣.

(٨) شرح التّصريح ٢/٤٦١.

(٩) ينظر: المحزّر الوجيز ٢/٤٦٤.

(١٠) الدّر المصون ٥/٤٨٤.

(١١) اللّباب في علوم الكتاب ٩/٣٤٩.

(١٢) الكشّاف ٢/١٦٨.

(١٣) شرح الكافية الشّافية ٢/١٦٦٤.

(١٤) أنوار التّنزيل ٣/٣٨.

(١٥) ينظر: شرح جمل الرّجّاجي ٢/١٢٨.

(١٦) البيان في غريب إعراب القرآن ١/٣٧٦.

(١٧) الإيضاح في شرح المفصل ١/٢١٤.

التوجيه الزابع: أتمها صفة لموصوف محذوف، تقديره: اثنتي عشرة فرقةً أسباطاً، ثم حُذِفَ الموصوفُ وأقيمت الصِّفةُ مُقامه. وهو قول الجرمي^(١) والحوفي^(٢). واختاره نجم الدين النيسابوري^(٣).

التوجيه الخامس: أتمها على التقديم والتأخير، والتقدير: وقطعناهم أسباطاً أما اثنتي عشرة. وهو قول البغوي في تفسيره^(٤)، ف(أسباطاً) على هذا التقديم، لها توجيهان: فإن كان (قطعناهم)، بمعنى: فرقناهم ف(أسباطاً) حال، وإن كان بمعنى: صيرنا فهو مفعول به ثاني^(٥).

والذي أراه أن التوجيه الثاني أقرب من غيره فيما مر من التوجيهات: لقلّة التقديرات أولاً. وجريانه وفق الضوابط والأصول التحوية ثانياً، وغيره (كلّها تقاديرٌ مُتَكَلِّفَةٌ)^(٦). والله تعالى أعلم.

المبحث الثاني:

ما وجّه في كتاب الله على الضعيف

أولاً: توجيه لفظة (ما) في قوله تعالى: {ما أمر الله به أن يوصل}.

وهي جزء من آية، ذُكِرَتْ ثلاثاً في كتاب الله تعالى:

١ - في سورة البقرة في قوله تعالى: {وَالَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ} (١).

٢ - اثنتان في سورة الرعد في قوله تعالى: {وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخِفُونَ سُوءَ الْجَسَابِ} (٢). وفي قوله تعالى: {وَالَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ} (٣).

قبل البدء ببيان الأوجه الإعرابية أريد أن أبين المعنى من قوله تعالى: {... وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ ...}، وقوله تعالى: {وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ ...}.

اختلف العلماء في تفسير هاتين الآيتين، فقال القاضي أبو جعفر: (والذي رغب الله في وصله وذم على قطعه في هذه الآية: الرِّحْم. وقد بين ذلك في كتابه، فقال تعالى: {فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ} (٤) (٥). وقال آخرون: ما أمر الله به أن يوصل بقطيعة الرِّحْم والقراية^(٦). فالآية الأولى دالّة على ذم الله كل قاطع قطع ما أمر الله بوصله، رَحْمًا كانت أو غيرها، والثانية مدح لمن وصل ما أمر الله بوصله، رَحْمًا كانت أو غيرها، قال ابو حيان: (أنّه على العموم في كل ما أمر الله به أن يوصل، وهذا هو الأوجح هُ، لأنّ فيه حمل اللَّفْظِ على مدلوله من العموم، ولا دليل واضح على الخصوص)^(٧). والله تعالى أعلم.

أما توجيه (ما) في قوله تعالى: {ما أمر الله به}، فللعلماء فيها توجيهان:

(١) ينظر: توضيح المقاصد ٣/١٣٢٨.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٥/١٩٩.

(٣) إيجاز البيان عن معاني القرآن ١/٣٤٣.

(٤) معالم التنزيل ٣/٢٩٢.

(٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/٥٩٩.

(٦) البحر المحيط ٥/٢٠٠.

(١) الآية: ٢٧.

(٢) الآية: ٢١.

(٣) الآية: ٢٥.

(٤) سورة محمد الآية: ٢٢.

(٥) جامع البيان ١/٤١٥.

(١) ينظر: الدر المنثور ١/٤٢، وفتح القدير ١/٤٦.

(٢) البحر المحيط ١/٢٠٦.

التَّوَجِيهِ الْأَوَّلُ: أَمَّا اسْمُ مَوْصُولٍ بِمَعْنَى الَّذِي، وَهَذَا رَأْيُ أَكْثَرِ الْمُفَسِّرِينَ، ^(١) وَالنَّحْوِيِّينَ ^(٢). قَالَ النَّحَّاسُ: ((مَا أَمْرٌ اللَّهُ بِهِ (مَا) فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ بِـ (يَقْطَعُونَ)) ^(٣). وَاخْتَارَ هَذَا الْوَجْهَ الْعَكْبَرِيُّ مِنْ أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرَهُمَا، إِذْ قَالَ: ((مَا أَمْرٌ: (مَا) بِمَعْنَى الَّذِي) ^(٤)، وَكَذَلِكَ أَبُو حَيَّانَ ^(٥).

التَّوَجِيهِ الثَّانِي: أَنَّهَا نَكْرَةٌ مَوْصُوفَةٌ، أَي: وَيَقْطَعُونَ شَيْئًا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوَصَلَ، جَوْزُهُ أَبُو الْبَقَاءِ، إِذْ قَالَ: (وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً مَوْصُوفَةً) ^(٦)، وَهَذَا الْوَجْهَ ضَعِيفٌ فَهُوَ مَطْلُوقٌ وَلَا يَقَعُ الدَّمُّ الْبَلِيغُ وَالْحَكْمُ بِالْفَسْقِ وَالْخُسْرَانُ بِفِعْلِ مُطْلَقٍ مَا ^(٧). وَالْأَوَّلُ الَّذِي اخْتَارَهُ الْعُلَمَاءُ هُوَ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ كَلَامُ اللَّهِ (وَسِوَاهُ مِنَ الْأَعْرَابِ، بَعِيدٌ عَنِ فَصِيحِ الْكَلَامِ بَلْهُ أَفْصَحِ الْكَلَامِ وَهُوَ كَلَامُ اللَّهِ) ^(٨).

ثَانِيًا: تَوْجِيهِ لَفْظَةِ (قِتَالٍ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: { يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ... } ^(٩).

تَوْضِيحٌ مَعْنَى الْآيَةِ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: (يَعْنِي بِذَلِكَ -جَلَّ ثَنَاؤُهُ-: يَسْأَلُكَ يَا مُحَمَّدُ أَصْحَابُكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ - وَذَلِكَ رَجَبٌ - عَنِ قِتَالٍ فِيهِ. قُلْ: يَا مُحَمَّدُ: (قِتَالٌ فِيهِ) - يَعْنِي فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ (كَبِيرٌ)، أَي: عَظِيمٌ عِنْدَ اللَّهِ اسْتِحْلَالَهُ وَسَفْكَ الدَّمَاءِ فِيهِ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ: (قِتَالٌ فِيهِ)، قُلْ: الْقِتَالُ فِيهِ كَبِيرٌ. وَإِنَّمَا قَالَ: (قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ)، لِأَنَّ الْعَرَبَ كَانَتْ لَا تَقْرَعُ فِيهِ الْأَسِنَّةَ، فَيَلْقَى الرَّجُلُ قَاتِلَ أَبِيهِ أَوْ أَخِيهِ فِيهِ فَلَا يَهَيِّجُهُ تَعْظِيمًا لَهُ، وَتَسْمِيَةً مُضِرًّا (الْأَصْمُ): لِسُكُونِ أَصْوَاتِ السِّلَاحِ وَقَعْقَعَتِهِ فِيهِ ^(١٠).

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي تَوْجِيهِ لَفْظَةِ (قِتَالٍ)، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ)، وَالْخِلَافُ وَقَعَ بَيْنَ أَغْلَبِ الْمُفَسِّرِينَ، وَقَلِيلٍ مِنَ النَّحْوِيِّينَ. وَخِلَافَةُ التَّوْجِيهَاتِ، ثَلَاثَةٌ:

التَّوْجِيهِ الْأَوَّلُ: أَنَّ (قِتَالٍ) مَجْرُورٌ كَوْنُهُ بَدَلًا مِنَ الشَّهْرِ بَدَلِ اشْتِمَالِ، وَهَذَا الْوَجْهَ قَالَ بِهِ أَغْلَبُ الْمُفَسِّرِينَ ^(١١) وَالنَّحْوِيِّينَ ^(١٢). التَّوْجِيهِ الثَّانِي: أَنَّ (قِتَالٍ) مَجْرُورٌ عَلَى نِيَّةِ تَكْرِيرٍ (عَن)، وَهُوَ قَوْلُ الْكَسَائِيِّ ^(١٣) وَالْفَرَّاءِ، إِذْ قَالَ الْفَرَّاءُ: (فَخَفَضْتَهُ عَلَى نِيَّةِ (عَن) مَضْمُورَةً) ^(١٤)، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ الْكَسَائِيِّ، وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الْفَرَّاءِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ فِي تَوْجِيهِ لَفْظَةِ (قِتَالٍ)، إِذْ قَالَ: (يَرِيدُ: عَن قِتَالٍ فِيهِ بِالتَّكْرِيرِ) ^(١٥). وَقَدْ ضَعَّفَ أَبُو الْبَقَاءِ قَوْلِي الْكَسَائِيِّ وَالْفَرَّاءِ، وَاحْتَجَّ بِأَنَّ حَذْفَ

(١) ينظر: جامع البيان ١/٤١٥، والكشاف ١/١٥٠، والمحزر الوجيز ١/٩٩، والجامع لأحكام القرآن ١/٢٤٦، واللباب ١/٤٧٩.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١/٢٠٥، والتبيان ١/٤٤، والبحر المحيط ١/٢٠٦.

(٣) إعراب القرآن ١/٢٠٥.

(٤) التبيان ١/٤٤.

(٥) البحر المحيط ١/٢٠٦.

(٦) التبيان ١/٤٤.

(٧) ينظر: البحر المحيط ١/٢٠٧.

(٨) البحر المحيط ١/٢٠٧.

(٩) سورة البقرة من الآية: ٢١٧.

(١٠) جامع البيان ٤/٢٩٩.

(١١) ينظر: جامع البيان ٤/٣٠٠، الكشف والبيان في تفسير القرآن ٢/١٤٠، والوسيط في تفسير القرآن ١/٣٢١، والوجيز في تفسير الكتاب العزيز ١/١٦٣، وغرائب التفسير ١/٢١١، والكشاف ١/٢٨٦، ومفاتيح الغيب ٦/٣٨٧، والجامع لأحكام القرآن ٣/٤٤، وأنوار التنزيل ١/١٨٦، والبحر المحيط ٢/٣٨٣.

(١٢) ينظر: الجمل في النحو: ٢٧٠، وسيبويه ١/١٥١، والمقتضب ١/٢٧، ومعاني القرآن وإعرابه ١/٢٨٩، والأصول في النحو ٢/٤٧، واللعم في العربية: ٨٩، ومعاني القرآن للأخفش ١/١١٤، وإعراب القرآن للنحاس ١/٣٠٧، ومشكل إعراب القرآن ١/١٢٧، ونتائج الفكر ١/٢٤٣، والتبيان في إعراب القرآن ١/١٧٤، وشرح الكافية الشافية ١/١٢٧٧.

(١٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١/٣٠٧.

(١٤) معاني القرآن ١/٤١.

(١٥) معاني القرآن ٢/١٤٠.

حرف الجرّ وإبقاء عمله ممتنع على الم ختار، فقال: (وهذا ضعيفٌ جداً ^(١)؛ لأنّ حرفَ الجرِّ لا يبقى عمله بعد حذفه في الاختيار ^(٢)). وعلق السمين الحلبي على قول أبي البقاء، إذ قال: (فإن أراد في غير البديل فمُسَلَّم، وإن أراد في البديل فممنوع ^(٣)).

وادعى أبو حيان عدم الفرق - من حيث المعنى- بين التوجيه الأول، كون (قتال) بدل من الشهر، والتوجيه الثاني، كونه مجروراً بنية تكرير العامل، إذ قال: (ولا فرق بين هذه الأقوال، فهي كلها ترجع لمعنى واحد . ولا يجعل هذا خلافاً كما يجعله بعضهم؛ لأنّ قول البصريين إنّ البديل على نية تكرار العامل هو قول الكيسائي، والفرّاء ^(٤) . فإن أراد بالخلاف من جهة المعنى فالمعنى واحد، ولكنهما مختلفان من جهة الصنّاعة.

التوجيه الثالث: أنّ لفظة (قتال) مجرور على الجوار . ومسألة العطف على الجوار مسألة أخذت حيزاً كبيراً من كلام العلماء، واختلفوا فيه على ثلاثة مذاهب، فمنهم من أنكرو وجوده البتة، ومنهم من قال به في غير كتاب الله في أقوال العرب شعراً ونثراً، ومنهم من أثبتته، وإليك تفصيل المسألة:

المذهب الأول: المنكرون له هو أبو الفتح ابن جني الذي خرق إجماع النحاة في هذه المسألة، إذ أجمع العلماء على أنّه من الشاذ الذي لا يقاس عليه ولا يجوز ردّ غيره إليه، وعلى هذا أجمع النحويون . وخالفهم ابن جني وذهب إلى أنّ (خرب) صفة ل(ضب)، على أنّ الأصل: خرب جحره؛ ف(خرب) نعت سبي ل(ضب)؛ كما هو شأن النعت السبي . قال ابن جني: (فمما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت ما رأيته أنا في قولهم: ((هذا جحرُ ضبٍ خربٍ)) . فهذا يتناوله آخر عن أول، وتال عن ماض على أنّه غلط من العرب لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه وأنّه من الشاذ الذي لا يحمل عليه ولا يجوز ردّ غيره إليه. وأما أنا فعندي أنّ في القرآن مثل هذا الموضوع نيقاً على ألف موضع، وذلك أنّه على حذف المضاف لا غير . فإذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسلس وشاع وقيل . وتلخيص هذا أنّ أصله: هذا جحرُ ضبٍ خربٍ جحره، فيجري (خرب) وصفاً على (ضب) (وإن كان في الحقيقة للجحر ^(٥)). وهذا مأخوذ من قول سيبويه الذي يرى أنّ هذا الشاهد- هذا جحرُ ضبٍ خربٍ- الوجه فيه الرفع، إذ قال: (ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام: (هذا جحرُ ضبٍ خربٍ)، فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم . وهو القياس، لأنّ الخرب نعت الجحر والجحر رفع، ولكن بعض العرب يجره . وليس بنعت للضب، ولكنّه نعت للذي أضيف إلى الضب، فجرّوه؛ لأنّه نكرة كالضب، ولأنّه في موضع يقع فيه نعت الضب، ولأنّه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد ^(٦)). وقيل: إنّ هذا القول قول السيرافي (٣٦٨هـ) الذي أنكر الجرّ على الجوار أيضاً ^(٧) .

المذهب الثاني: الذين قالوا به في غير كتاب الله، هو النحاس الذي يرى أنّ الجرّ على الجوار غلط لا يجوز أن يعرب شيء على الجوار في كتاب الله - عزّ وجلّ-، إذ قال: (لا يجوز أن يعرب شيء على الجوار في كتاب الله - عزّ وجلّ- ولا في شيء من الكلام وإنما الجوار غلط وإنما وقع في شيء شاذ وهو قولهم: ((هذا جحرُ ضبٍ خربٍ))، والدليل على أنّه غلط قول العرب في التثنية: هذان جحرا ضبٍ خربان، وإنما هذا بمنزلة الإقواء ^(٨)، ولا يحمل شيء من كتاب الله - عزّ وجلّ- على هذا ولا يكون إلا

(١) ينظر: اللّباب في علل البناء والإعراب ١/٣١٦، ومغني اللّبيب ١/٣٨٦.

(٢) التّبيان في إعراب القرآن ١/١٧٤.

(٣) الدّر المصون ٢/٣٨٩.

(٤) البحر المحيط ٢/٣٨٣.

(٥) الخصائص ١/١٩٣.

(٦) سيبويه ١/٤٣٦.

(٧) ينظر: مغني اللّبيب ١/٥٩٤، وهمع الهوامع ٢/٥٣٥.

(٨) الإقواء أن يخثلف حركات الروي، فبعضه مرفوعٌ وبعضه منصوبٌ أو مجرورٌ، والإقواء اختلافُ إعراب القوافي وهو في عيوب الشعر: نقصانُ الحرف من الفاصلة يعني من عرّوض البيت، وهو مُشتقٌّ من قوّة الحبل، كأنّه نقص قوّة من قواه، وهو مثل القطع في عرّوض الكامل. ينظر: لسان العرب ١٥/٢٠٨، مادة (قوا).

بأفصح اللغات وأصحها^(١). وتبعه مكي القيسي الذي يرى أنّ الجرّ على الجوار مسموع ولا يقاس عليه، إذ قال: (إنّ الجوار لا يقاس عليه، إنّما يسمع ما جاء منه ولا يقاس عليه)^(٢).

المذهب الثالث: وهم الذين أثبتوه في كتاب الله - تعالى - وكلام العرب، ووجهوا كثيراً من الآيات القرآنية عليه، والملاحظ، أنّ قسماً من العلماء من يذكر المسألة دون تعليق، ومنهم من يفصل القول فيها . وأوّل من ذكر الجرّ على الجوار في كلام الله وكلام العرب، هو الخليل بن أحمد الفراهيدي، إذ قال: (وخفضوا بالجوار أيضاً مثل قول الشاعر:

أطوف بها لا أرى غيرَها ... كما طافَ بالبيعةِ الرَّاهِبِ^(٣))

خفض (الراهب) بالقرب والجوار والوجه فيه الرفع كما قالوا: ((هَذَا جُحْرُ ضَبِّ خَرِبٍ)) خفض خرباً وهو نعت الجُحر؛ وإنّما خفض لقربه من (ضَبِّ) ومنه قول الله - تعالى - في البروج {ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ^(٤)}. وفي الدّاريات {ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ^(٥) خفض (المجيد) و(المتين) بالقرب والجوار^(٦)، ويقرأ {ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ^(٧)،

{ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ^(٨) بالرفع على أنّه صفة لـ {ذِي الْعَرْشِ^(٩)، وهو محلّ النعت، والصّفة لله - تعالى - والنّعت للمخلوق^(١٠)، يفهم من هذا أنّه أثبت هذا النّوع من الجرّ في كتاب الله -تعالى- وكلام العرب، ولم يبيّن إن كان شاذّاً أو ضرورة.

والذي أراه أنّ المسألة فيها سعة من حيث الإعراب لا من حيث المعنى فالتّوجهات الـ ثلاثة الّتي ذُكرت مقبولة عندي، ما لم تعترض معنى يؤدّي إلى فساد، ولاسيّما أنّ القائلين به من أوائل النّحاة وعلمهم اعتمد في تقعيد القواعد، وأجمل عبارة

وقفت عليها في هذه المسألة ما ذكره أبو حيّان في ردّه على أبي عبيدة (٢٠٩هـ) الذي يرى أنّ لفظة (قتال) مجرورة على المجاورة^(١١)، إذ قال: (وقال أبو عبيدة: (قتال) فيه، خُفض على الجوار، قال ابن عطية: هذا خطأ. انتهى. فإن كان أبو عبيدة

عنى الخفض على الجوار الذي اصطاح عليه النّحاة، فهو كما قال ابن عطية: وجه الخطأ فيه هو أنّ يكون تابعاً لما قبله في رفع أو نصب من حيث اللفظ والمعنى، فيعدّل به عن ذلك الإعراب إلى إعراب الخفض لمجاورته لمخفوض لا يكون له تابعاً

من حيث المعنى، وهنا لم يتقدّم لا مرفوع، ولا منصوب، فيكون قِتال، تابعاً له، فيعدّل به عن إعرابه إلى الخفض على الجوار، وإن كان أبو عبيدة عنى الخفض على الجوار أنّه تابع لمخفوض، فخفضه بكونه جاور مخفوضاً أي: صار تابعاً له،

ولا نعني به المصطلح عليه، جاز ذلك ولم يكن خطأ، وكان موافقاً لقول الجمهور، إلاّ أنّه أغمض في العبارة، وألبس في المصطلح^(١٢). إلاّ أنّ قول ابن جني في المسألة هو الراجح. والله تعالى أعلم.

(١) إعراب القرآن ١/٣٠٧.

(٢) الهداية إلى بلوغ النّهاية ٣/١٦١٤.

(٣) البيت غير منسوب، ومن شواهد الجمل في النّحو: ١٧٥، ورواية البحر المحيط ١٠/٤٩٢: (تطوف العُقاة بأبوابه). بدل: (أطوف بها لا أرى غيرها).

(٤) سورة البروج، الآية: ١٥. وهي قراءة الحسن وعمرو بن عبيدة والأعمش وخلف وحمزة والكسائي. ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها ٢/٤٥٧، والكشف عن وجوه القراءات ٢/٣٦٩، وحجّة القراءات: ٧٥٧.

(٥) سورة الدّاريات، من الآية: ٥٨. وهي قراءة الأعمش ويحيى بن وثّاب وقتيبة عن الكسائي. ينظر: مختصر ابن خالويه: ١٤٥، والكشف عن وجوه القراءات ٢/١٨٢.

(٦) وتعرب كذلك صفة لـ (العرش)، قال مكي القيسي في كتابه: مشكل إعراب القرآن ٢/٨٠٩: (وقيل: لا يجوز أن يكون نعتا للعرش): لِأَنَّهُ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ -جَلَّ ذِكْرُهُ- وَإِنَّمَا هُوَ نَعْتٌ لِلرَّبِّ فِي قَوْلِهِ {إِنْ يَطْشُ رَبِّكَ لَشَدِيدٍ}.

(٧) وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر وعاصم وأبي جعفر ويعقوب وقتيبة عن الكسائي. ينظر: الحجّة لابن خالويه: ٣٦٧، والكشف عن وجوه القراءات ٢/٣٦٩.

(٨) وهي قراءة الجماعة. ينظر: مختصر ابن خالويه: ١٤٥، والكشف عن وجوه القراءات ٢/١٨٢.

(٩) ويعرب خبراً بعد خبر. ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ٢/٣٦٩.

(١٠) الجمل في النّحو: ١٩٦.

(١١) ينظر: مجاز القرآن: ٧٢.

(١٢) البحر المحيط ٢/٣٨٣.

ثالثاً: توجيه لفظة (مَنْ) في قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ} ^(١).

ذكر المعنى المراد من هذه الآية المباركة:

قال أبو جعفر: (يقول تعالى ذِكْرَهُ لِنَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: - يا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ)، وحسب من اتبعك من المؤمنين، الله. يقول لهم - جَلَّ تَنَاؤُهُ -: ناهضوا عدوكم، فإنَّ اللهَ كافيكم أمرهم، ولا يَهُولَنَّكُمْ كثرةُ عددهم وقلَّةُ عدديكم، فإنَّ اللهَ مُؤَيِّدُكُمْ بنصره ^(٢) . وقال الزمخشري: (كفاك وكفى أتباعك من المؤمنين الله ناصرٌ أو كفاك الله وكفاك المؤمنون) ^(٣).

أمَّا توجيه (مَنْ) في هذه الآية فاللعمراء فيها ثلاثة توجهات:

التَّوَجِيهِ الْأَوَّلُ: أَنْ (مَنْ) فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ^(٤)، عَطْفًا عَلَى اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى. عَلَى مَعْنَى: فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ وَأَتْبَاعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ^(٥)، أَوْ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ مَضْمَر، أَي: وَمَنْ أَتْبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ كَذَلِكَ ^(٦)، (وَقِيلَ: فِي مَوْضِعِ رَفْعِ عَطْفٍ عَلَى (حَسْبِ) لِقَبْحِ عَطْفِهِ عَلَى اسْمِ اللَّهِ لَمَّا جَاءَ مِنَ الْكِرَاهَةِ فِي قَوْلِ الْمَرْءِ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتُ، وَلَوْ كَانَ بِالْفَاءِ أَوْ ثَمَّ؛ لِحَسَنِ الْعَطْفِ عَلَى اسْمِ اللَّهِ - جَلَّ ذِكْرُهُ-) ^(٧).

وموضع الرفع مختار عند الفراء، ونسبه للكسائي، إذ قال: (وإن شئت جعلت (مَنْ) في موضع رفع، وهو أحب الوجهين إلي؛ لأنَّ التَّلاوةَ تَدَلُّ عَلَى مَعْنَى الرَّفْعِ ^(٨)... وقد قال هذا القولُ الكِسَائِيُّ ورفِعَ (مَنْ) ^(٩)، وجَوَّزَهُ النَّحَّاسُ ^(١٠)، وَالرَّجَّازُ ^(١١)، واستحسنه الرَّاغِبِيُّ ^(١٢)، ودافع عنه سراج الدِّينِ الدَّمَشْقِيُّ وهو الظَّاهِرُ عنده، إذ قال: (أَنْ يَكُونَ (مَنْ)، مَرْفُوعَ الْمُحَلِّ، عَطْفًا عَلَى الْجَلَالَةِ، أَي: يَكْفِيكَ اللَّهُ وَالْمُؤْمِنُونَ. وَهَذَا فَسَّرَهُ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ (١١٠هـ) وجماعة وهو الظَّاهر ولا محذور في ذلك حيث المعنى.

فإن قالوا: من كان الله ناصرهم امتنع أن يزداد حاله، أو ينقص بسبب نصره غير الله، وأيضاً إسناد الحكم إلى المجموع يومه أن الواحد من ذلك المجموع لا يكفي في حصول ذلك المهم وتعالى الله عنه. ويجاب: بأنَّ الكُلَّ مِنَ اللَّهِ، إِلَّا أَنْ مِنْ أَنْوَاعِ النَّصْرَةِ مَا يَحْتَاجُ صِلَ بِنَاءٍ عَلَى الْأَسْبَابِ الْمَأْلُوفَةِ الْمَعْتَادَةِ، وَمِنْهَا مَا يَحْصُلُ لَا بِنَاءٍ عَلَى الْأَسْبَابِ الْمَأْلُوفَةِ الْمَعْتَادَةِ؛ فَلِهَذَا الْفَرْقِ اعْتَبِرَ نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُ النَّاسِ اسْتَصْعَبَ كَوْنَ الْمُؤْمِنِينَ يَكُونُونَ كَافِينَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-) ^(١٣).

وهذا الوجه- أعني موضع الرفع- لا إشكال فيه وهو مقبول من جتي اللفظ والمعنى، إلا واحداً وهو موضع الرفع عطفاً على لفظ الجلالة، فليس مقبولاً من جهة المعنى؛ لذا وجدت من العلماء من ردَّ هذا التوجيه وخطأه وضعفه، وغلظه وقبحه، بل ذهب بعضهم إلى أبعد من ذلك فقال: إنه مستلزم للكفر، ومنهم ابن تيمية (٧٢٨هـ)، إذ قال: (وقد ظنَّ بعضُ الغالطِينَ

(١) سورة الأنفال الآية: ٦٤.

(٢) جامع البيان ٤٨/١٤.

(٣) الكثراف ٢٢٢/٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ٤١٧/١، وإعراب القرآن للنحاس ١٠٣/٢، والمكتفى في الوقف والابتداء: ٨٥، والتبيين في إعراب القرآن ٦٣١/٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٤٢٣/٢، ومشكل إعراب القرآن ٣١٩/١.

(٥) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية ٢٨٧٣/٤، ولطائف الإشارات ٦٣٧/١، ومفاتيح الغيب ٥٠٣/١٥، والبحر المحیط ٣٤٨/٥.

(٦) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١٠٣/٢، ومشكل إعراب القرآن ٣١٩/١، والتبيين في إعراب القرآن ٦٣١/٢، وزاد المعاد ٣٨/١.

(٧) مشكل إعراب القرآن ٣١٩/١.

(٨) وهو أنَّ الْمُؤْمِنِينَ بِإِعَانَةِ اللَّهِ يَكْفُونَ الرَّسُولَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - غَوَائِلَ الْأَعْدَاءِ، وَالْآيَةُ الْآتِيَةُ تَدَلُّ عَلَى هَذَا إِذْ فِيهَا أَتَتْ تَعَالَى ضَمْنًا لِلْقَلِيلِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ الرَّصْرَةَ عَلَى مَنْ يَزِيدُ عِلْمَهُمْ أَعْضَاعًا فِي الْعِدَّةِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ.

(٩) معاني القرآن ٤١٧/١.

(١٠) إعراب القرآن ١٠٣/٢.

(١١) معاني القرآن وإعرابه ٤٢٣/٢.

(١٢) مفاتيح الغيب ٥٠٣/١٥.

(١٣) اللباب في علوم اللغاب ٥٦٠/٩.

أَنَّ مَعْنَى الْآيَةِ: أَنَّ اللَّهَ وَالْمُؤْمِنِينَ حَسْبُكَ. وَيَكُونُ: (مَنْ اتَّبَعَكَ) رَفْعًا عَطْفًا عَلَى اللَّهِ. وَهَذَا خَطَأٌ قَبِيحٌ مُسْتَلْزِمٌ لِلْكَفْرِ: فَإِنَّ اللَّهَ وَحْدَهُ حَسْبُ جَمِيعِ الْخَلْقِ^(١).

وَتَبِعَهُ ابْنُ الْقَيْمِ (٧٥١هـ)، إِذْ قَالَ بَعْدَ ذِكْرِ التَّقْدِيرَاتِ: (وَفِيهَا تَقْدِيرٌ رَابِعٌ، وَهُوَ خَطَأٌ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى: وَهُوَ أَنْ تَكُونَ (مَنْ) فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَطْفًا عَلَى اسْمِ اللَّهِ، وَيَكُونُ الْمَعْنَى: حَسْبُكَ اللَّهُ وَأَتْبَاعُكَ، وَهَذَا وَإِنْ قَالَهُ بَعْضُ النَّاسِ فَهُوَ خَطَأٌ مَخْضٌ لَا يَجُوزُ حَقْلُ الْآيَةِ عَلَيْهِ، فَإِنَّ (الْحَسْبَ) وَالْكَفَايَةَ لِلَّهِ وَحْدَهُ، كَالْتَوَكُّلِ وَالتَّقْوَى وَالْعِبَادَةَ^(٢)). لِذَا كَانَ تَفْسِيرُ الْآيَةِ عِنْدَهُ: (اللَّهُ وَحْدَهُ كَافِيكَ، وَكَافِي أَتْبَاعِكَ. فَلَا تَحْتَاجُونَ مَعَهُ إِلَى أَحَدٍ)^(٣). وَالَّذِي أَرَاهُ أَنْ تَوْجِيهِ الرِّفْعُ عَطْفًا عَلَى لَفْظِ الْجَلَالَةِ ضَعِيفٌ بَلْ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ الْحَسْبَ هُوَ الْكَافِي، وَلَا يَصِحُّ صَرَفَ هَذَا لِغَيْرِ اللَّهِ- تَعَالَى- كَالرَّغْبَةِ وَالرَّهْبَةِ وَسَائِرِ أَنْوَاعِ الْعِبَادَاتِ وَقَدْ دَلَّ الْقُرْآنُ فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ عَلَى أَنَّ الْحَسْبَ وَالْكَفَايَةَ لِلَّهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ فِيمَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {فَإِنَّ حَسْبُكَ اللَّهُ}، وَيَجِبُ حَمْلُ آيَاتِ التَّنْزِيلِ عَلَى الْأَوْجِهِ الْإِعْرَابِيَّةِ اللَّائِقَةِ بِسِيَاقِ الْآيَةِ وَمَعْنَاهَا، وَالْمُوَافِقَةِ لِأَدَلَّةِ الشَّرْعِ دُونَ الْأَوْجِهِ الْجَافِيَةِ عَنْهَا وَإِنْ كَانَ لَهَا وَجْهٌ صَحِيحٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ فَلَيْسَ كُلُّ مَا صَحَّ الْقَوْلُ بِهِ فِي تَرْكِيْبِ عَرَبِيٍّ صَحَّ حَمْلُ آيَاتِ التَّنْزِيلِ عَلَيْهِ فَلِلْقُرْآنِ عَرْفٌ خَاصٌّ يَجِبُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ، لِأَنَّ الْإِعْرَابَ يَبَيِّنُ الْمَعْنَى، وَالْمَعْنَى هُوَ الْقَصْدُ بِالنَّصِّ الْقُرْآنِيِّ دُونَ الْإِعْرَابِ وَقَوَاعِدِهِ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

التَّوْجِيهِ النَّانِي: أَنَّ (مَنْ) مَجْرُورَةٌ مَحَلٌّ عَطْفًا عَلَى الْكَافِ فِي حَسْبُكَ، وَالتَّقْدِيرُ: وَحَسْبُ مَنْ أَتْبَعَكَ، وَهُوَ قَوْلُ قِسْمٍ مِنَ الْمُفْسِّرِينَ^(١) وَاللُّغَوِيِّينَ^(٢)، وَجَعَلَهُ الْفَرَاءُ مَرْجُوحًا، وَالرَّاجِحُ عِنْدَهُ الرِّفْعُ^(٣)، وَجَوَّزَهُ ابْنُ عَطِيَّةَ^(٤). إِلَّا أَنَّ الْبَصْرِيِّينَ لَا يَجُوزُونَ هَذَا الْوَجْهَ؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ مِنْ غَيْرِ إِعَادَةِ الْجَارِ لَا يَجُوزُ عِنْدَهُمْ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ خِلَافِيَّةٌ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْكُوفِيِّينَ^(٥).

التَّوْجِيهِ الثَّلَاثُ: أَنَّ مَحَلَّهُ نَصْبٌ عَطْفًا عَلَى الْكَافِ فِي قَوْلِهِ (حَسْبُكَ)، وَالتَّقْدِيرُ: حَسْبُكَ اللَّهُ وَحَسْبُ مَنْ أَتْبَعَكَ. وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْمُفْسِّرِينَ^(١)، وَاللُّغَوِيِّينَ^(٢).

وَهُوَ رَأْيُ الْكَسَائِيِّ^(٨)، وَجَوَّزَهُ الْفَرَاءُ^(٩)، وَاخْتَارَهُ مَكِّي الْقَيْسِيُّ^(١٠)، وَالزَّمَخْشَرِيُّ^(١١)، وَقَالَ الشُّشَيْرِيُّ (٤٦٥هـ): (أَحْسَنُ التَّأْوِيلَاتِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَنْ تَكُونَ (مَنْ) فِي مَحَلِّ النَّصْبِ، أَي: وَمَنْ أَتْبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ يَكْفِيهِمُ اللَّهُ)^(١٢). وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ: ((فَمَنْ) فِي هَذَا التَّأْوِيلِ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَطْفًا عَلَى مَوْضِعِ الْكَافِ؛ لِأَنَّ مَوْضِعَهَا نَصْبٌ عَلَى الْمَعْنَى لِيَكْفِيكَ الَّتِي سَدَّتْ حَسْبُكَ مَسَدَهَا)^(١٣).

(١) منهاج السنة النبوية ٢٠١/٧.

(٢) زاد المعاد ٣٨/١.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) ينظر: لطائف الإشارات ٦٣٧/١، الكشاف ٢٢٢/٢، والمحزر الوجيز ٦٢٨/٢، ومفاتيح الغيب ٥٠٣/١٥، والجامع لأحكام القرآن ٤٣/٨.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء ٤١٧/١، والتبيان في إعراب القرآن ٦٣١/٢، والكشاف ٢٢٢/٢.

(٦) معاني القرآن ٤١٧/١.

(٧) المحزر الوجيز ٥٤٩/٢.

(٨) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٨٠/٢، المسألة (الخامسة والستون).

(٩) ينظر: جامع البيان ٤٩/١٤، والكشف والبيان ٣٧٠/٤، والهداية إلى بلوغ النهاية ٢٨٧٣/٤، ولطائف الإشارات ٦٣٧/١، الكشاف ٢٢٢/٢، والمحزر الوجيز ٦٢٨/٢، ومفاتيح الغيب ٥٠٣/١٥، والجامع لأحكام القرآن ٤٣/٨.

(١٠) ينظر: معاني القرآن للفراء ٤١٧/١، وإعراب القرآن للنحاس ١٠٣/٢، والتبيان في إعراب القرآن ٦٣١/٢، ومشكل إعراب القرآن ٣١٩/١، والكشاف ٢٢٢/٢، ومعاني القرآن وإعراجه ٤٢٣/٢.

(١١) ينظر: الهدايح إلى بلوغ النهاية ٢٨٧٣/٤.

(١٢) معاني القرآن ٤١٧/١.

(١٣) مشكل إعراب القرآن ٣١٩/١.

(١٤) الكشاف ٢٢٢/٢.

(١٥) لطائف الإشارات ٦٣٧/١.

(١٦) المحزر الوجيز ٥٤٩/٢.

واعترضه أبو حيان، إذ قال: (هذا ليس بجيد؛ لأنَّ حَسْبُكَ ليس مما تكون الكافُ فيه في موَضِعٍ نصبٍ بل هذه إضافةٌ صحيحةٌ ليست من نصبٍ، و (حَسْبُكَ) مبتدأ مضافٌ إلى الضمير وليس مصدرًا ولا اسم فاعلٍ إلاَّ إنَّ قيلَ: إِنَّهُ عَطْفٌ عَلَى التَّوَهُّمِ، كأنه توهم أنه قيل: يَكْفِيكَ اللَّهُ أَوْ كَفَاكَ اللَّهُ^(١). لكن الذي ذكره ابن عطية هو قول أكثر المفسرين واللغويين، كما مرَّ ذكره في التوجيه الثالث في هذه المسألة. فهذه الأوجه متفقة مع القاعدة وملازمة للصحيح في معنى الآية، ولا تُعارض أدلَّةً شرعيةً، وإن وجد تقديم لبعضها على بعض من جهة الصنعة كالذي يقال في القول الأول بأنه من العطف على ا لضمير المجرور بدون إعادة الجار، وهو وإن كان جائزاً في أصح القولين لكنّه قليل وإعادة الجار أحسن وأصح. والله تعالى أعلم.

رابعاً: توجيه لفظة (إذ) في قوله تعالى: {إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِي اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا...} ^(١).

قَبْلَ الْبَدءِ بذكر التَّوجِيهات أريد أن أذكر ما قاله العلماء في بيان معنى الآية . قال أبو جعفر: (وهذا إعلامٌ من الله أصحابِ رسوله -صلى الله عليه وسلم- أَنَّهُ التَّوَكَّلُ بنصر رسوله على أعداء دينه وإظهاره عليهم دونهم، -أعانوه أولم يعينوه، - وتذكيرٌ منه لهم فعلٌ ذلك به، وهو من العدد في قلة، والعدوُّ في كثرة، فكيف به وهو من العدد في كثرة، والعدوُّ في قلة؟ يقول لهم - جَلَّ ثَنَاؤُهُ -: إِلَّا تَنْفَرُوا، أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ، مع رسولي إذا استنفركم فتنصروه، فالله ناصره ومعينه على عدوه ومغنيه عنكم وعن معونتكم ونصرتكم؛ كما نصره - (إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا)، بالله من قريش من وطنه وداره- (ثاني اثنين) ، يقول: أَخْرَجُوهُ وهو أحد الاثنين، أي: واحد من الاثنين، وإتّما عني - جَلَّ ثَنَاؤُهُ - بقوله: (ثاني اثنين) ، رسولُ الله -صلى الله عليه وسلم- وأبا بكر- رضي الله عنه-، لأنَّهما كانا اللذين خرجا هاربين من قريش إذ هُمَا بقتل رسول الله -صلى الله عليه وسلم- واختفيا في الغار. يقول: إذ يقول رسول الله لصاحبه أبي بكر، (لا تحزن)، وذلك أَنَّهُ خَافَ من الطَّلَبِ أن يعلموا بمكانهما، فجزع من ذلك، فقال له رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: (لا تحزن)، لأنَّ الله معنا والله ناصرنا، فلن يعلم المشركون بنا ولن يصلوا إلينا . يقول -جَلَّ ثَنَاؤُهُ -: فقد نصره الله على عدوه وهو هذه الحال من الخوف وقلة العدد، فكيف يخذله ويُحوجُّه إليكم، وقد كَثُرَ اللهُ أنصاره، وِعَدَدَ جنوده؟^(١).

أما توجيه لفظة (إذ) في قوله تعالى {إذ يقول}، فللعلماء فيها توجيهان:

التوجيه الأول: أنها بدل ثانٍ من (إذ) الثانية في قوله تعالى {إذ هما في الغار}، التي هي بدل من (إذ) الأولى في قوله تعالى: {إذ أخرج ه}. وهذا قول أكثر المفسرين والنحويين^(٢).

والذي أريد تفصيله هنا ما قال به العلماء من تكرير البديل، فهل البديل يتكرر؟ وهل يُخرَجُ عليه كلام الله تعالى؟.

أما البديل -وهذه تسمية البصريين، والترجمة والتبيين تسمية الأخفش، والتكرير تسمية ابن كيسان (٢٩٩هـ)، وهما من الكوفيين^(٤)- فحقيقته أنه يجري مجرى التوكيد في التَّحْقِيقِ والتَّشْدِيدِ ومجرى الوصف في الإيضاح والتَّخْصِيبِ وهو في الكلام على أربعة أضرب بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط والنسيان^(٥)، زاد بعض النحاة نوعاً خامساً: سَمَاءَ بدل الكل من البعض^(٦).

وأما تعدد الأبدال، أو تكرارها، فأغلب النحويين لا يجيزونه إذا كان المبدل منه واحد^(١)، ومنهم

(١) البحر المحيط ٤/٥١٠.

(٢) سورة التوبة من الآية: ٤٠.

(٣) جامع البيان ١٤/٢٥٧.

(٤) ينظر: المُحْتَسَبُ في تبين وجوه شواذِّ القراءات ١/٢٩١، والكشاف ٢/٢٥٩، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/٤٠٠، ومفاتيح الغيب ١٦/٤٩، والتبيان في إعراب القرآن ٢/٦٤٤، وأنوار التنزيل ٣/٨١، ومدارك التنزيل ومدارك التأويل ٢/١١١، والبحر المحيط ٥/٤٢١، والدر المصون ٦/٥٢، والبرهان في علوم القرآن ٢/٤٦١.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٦١٩، وشرح التصريح ٢/١٩٠.

(٦) ينظر: اللمع في العربية ١/٨٧، واللباب في علل البناء والإعراب ١/٤١٠.

(٦) ينظر: همع الهوامع ٢/١٢٧، وشرح التصريح ٢/١٥٥.

الزَمْخْشَرِيُّ^(٢)، وابن مالك^(٣)، وأبو حَيَّان^(١) والمرادي^(٢)، إلّا في بدل الإضراب، أو ما يسمّى ببدل البداء^(٣)، أو بالبدل المعنوي^(٤) قال السمين الحلبي: (أما بدل البداء عند مَنْ أثبتّه فقد تَكَرَّرَتْ فيه الأبدالُ . وأما بدلُ كلِّ من كلِّ وبعضٍ من كلِّ وبدلُ اشتِماليّ فلا نصٌّ عن أحدٍ من النّحويّين أعرّفه في جواز التّكرار فيها أو منعه^(٥) . ففي جوازه نظّر، وليس في المسألة نقل كذلك، قال أبو حَيَّان: (وهي مسألة لم أقف على كلام أحد فيها)^(٦) .

لذا اعترض ابنُ هشام على من وجه (إذ) في قوله تعالى {إذ يقول}، على أنّها بدل ثانٍ - وهو توجيه أغلب النّحويّين - إذ قال: (وقد اجتمعت الثّلاثة في قوله تعالى {إلّا تُنصِرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِي اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا} الأوّل: ظرفٌ ل(نصره)، والثّانية بدلٌ منها والثّالثة: قيل: بدلٌ ثانٍ، وقيل: ظرفٌ ل(ثاني اثْنَيْنِ)، وفيهما وفي إبدال الثّانية نظر: لأنّ الرّمن الثّاني والثّالث غير الأوّل فكيف يبدلان منه؟ ثمّ لا يُعرف أنّ البديل يتكرّر إلّا في بدل الإضراب وهو ضعيف لا يحمل عليه التّزليل ومعنى {ثَانِي اثْنَيْنِ} واحد من اثنين فكيف يعمل في الظّرف وليس فيه معنى فعل وقد يُجاب بأنّ تقارب الأزمنة ينزلها منزلة المتحدّة أشار إلى ذلك أبو الفتح في المحتسب^(٧) والظّرف يتعلّق بوجه الفعل وأيسر روائحه^(٨) .

ووجه اعتراضه في أمرين:

أحدهما: أنّ الأزمنة تختلف بين زمن (إذ) الأوّل، وزمني (إذ) الثّانية، والثّالثة. وقد أجاب عنه بما أجاب به ابن جنيّ. والآخر: أنّ تكرار البديل لا يعرف إلّا في بدل الإضراب، وبديل الإضراب ضعيف، والضعيف لا يحمل عليه كتاب الله تعالى، وهذا الوجه عليه أكثر النّحويّين - كما أسلفت - وللخضريّ وجه حسن في عدم توجيه كلام الله على تكرار البديل، إذ يقول: (لما فيه من التّهافت حيث يكون مقصوداً غير مقصود)^(٩) .

التّوجيه الثّاني: أنّها ظرف ل(ثاني) في قوله تعالى: {ثاني اثنين}، وهو الاختيار الثّاني بعد البديل عند المفسّرين والنّحويّين^(١٠) . وهذا الوجه هو الرّاجح عندي: للخروج من الخلاف الحاصل بين العلماء في توجيه هذه اللفظة، ولاسيّما ما صرح به قسم منهم من ضعفه وقتلته، وعدم حمله في كتاب الله تعالى. والله تعالى أعلم.

خامساً: توجيه لفظة (كم) في قوله تعالى: {كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ}.

وردت لفظة (كم) مسبوقة بالفعل المجزوم (يهدي) مرتين:

(١) ينظر: الكشاف ٢/٢٥٩، وشرح الكافية الشّافية ٣/١٢٧٤، والبحر المحيط ٥/٥٠١، وتوضيح المقاصد ٢/١٠٤٠، والدّر المصون ١/٦٥، وحاشية الخضريّ ١/٤٦٠.

(٢) الكشاف ٤/٣٩٣.

(٣) شرح الكافية الشّافية ٣/١٢٧٧.

(٤) البحر المحيط ١/١٥٠.

(٥) توضيح المقاصد ٢/١٠٤٠.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشّافية ٣/١٢٧٧، توضيح المقاصد ٢/١٠٤٠، وأوضح المسالك ٣/٣٦٧.

(٧) ينظر: البرهان في علوم القرآن ٢/٤٦١.

(٨) الدّر المصون ٩/٤٥٤.

(٩) البحر المحيط ١/١٥٠.

(١٠) المحتسب ١/٢٩٠.

(١١) مغني اللّبيب ١/١١٦.

(١٢) حاشية الخضريّ ١/١٨.

(١٣) ينظر: الكشاف ٢/٢٥٩، وشرح الكافية الشّافية ٣/١٢٧٤، والبحر المحيط ٥/٥٠١، وتوضيح المقاصد ٢/١٠٤٠، والدّر المصون ١/٦٥، وحاشية الخضريّ ١/٤٦٠.

إحداهما: في سورة طه في قوله تعالى: {أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِينِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّأُولِي النُّهَى} (١).

والأخرى: في سورة السجدة في قوله تعالى: {وَأَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِينِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ أَفَلَا يَسْمَعُونَ} (١).

بيان المعنى العام:

قال أبو جعفر: (يقول تعالى ذِكْرُهُ لِنَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- : أَفَلَمْ يَهْدِ لِقَوْمِكَ الْمَشْرِكِينَ بِاللَّهِ، وَمَعْنَى يَهْدِ : يَبَيِّنُ . يَقُولُ : أَفَلَمْ يَبَيِّنْ لَهُمْ كَثْرَةَ مَا أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْأُمَمِ الَّتِي سَلَكَتْ قَبْلَهَا الَّتِي يَمْشُونَ فِي مَسَاكِينِهِمْ وَدَوْرِهِمْ، وَيُرُونَ آثَارَ عِقُوبَاتِنَا الَّتِي أَحْلَلْنَاهَا بِهِمْ سَوْءَ مَغِيبَةٍ مَا هُمْ عَلَيْهِ مَقِيمُونَ مِنَ الْكُفْرِ بِآيَاتِنَا، وَيَتَعْظَمُونَ بِهِمْ، وَيَعْتَبِرُونَ، وَيَنْبِئُونَ إِلَى الْإِذْعَانِ، وَيُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، خَوْفًا أَنْ يَصِيبَهُمْ بِكُفْرِهِمْ بِاللَّهِ مِثْلَ مَا أَصَابَهُمْ) (١).

وأما توجيهه (كم) في الآيتين، فللعلماء فيها توجيهان:

التوجيه الأول: أنها خبرية، فيكون موضعها نصباً مفعولاً به لـ (أهلكتنا) مقدماً عليه. وهذا قول أغلب المفسرين (٢) والنحويين (٤). وللغزالي في كتابه معاني القرآن قولان:

أحدهما: ما ذكره في توجيهه (كم) في سورة طه، إذ أزمها توجيهاً واحداً وهو كونها في موضع نصب، إذ قال: (و (كم) في موضع نصب لا يكون غيره) (٥).

والثاني: ما ذكره في توجيهه (كم) في سورة السجدة، إذ ذكر فيها قولين اثنين، إذ قال: ((كم) في موضع رفع بـ (يهد) كأنك قلت: أولم تهدم القرون الهالكة... وقد يكون (كم) في موضع نصب بـ (أهلكتنا) (٦). لذا القول- في موضع نصب- ليس للبصريين فحسب، بل هو للكوفيين أيضاً، وأما قول مكِّي القيسي: (والعامل في (كم) الناصب لها عند البصريين (أهلكتنا)) (٧). ففيه نظر.

التوجيه الثاني: أنها في موضع رفع فاعل للفعل (يهد). وهو الوجه الأول الذي ذكره الغزالي، كما بينته.

ونسب ابن هشام الأنصاري هذا القول لابن عُصْفُورٍ، ولم أقف عليه، إذ قال - في أثناء حديثه عن الجهة السادسة-: (ومن الوهم في الأول قول ابن عُصْفُورٍ في {أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا} {إن (كم) فاعل (يهد)}) (٨). وذكر في موضع آخر أنه لغة رديئة حكاها الأخفش (٩). واعترض النحاة على هذا القول، فمنهم من لم يجوزه ألبتة (١٠)، ومنهم من خطأه (١١)، ومنهم من جعله نقضاً لأصول النحويين (١٢)، ومنهم من جعله غلطاً (١٣). والأقوى من هذا كله من جعله خطأ عظيمًا: لا يجوز في كتاب الله - عز وجل- وهو قول ابن هشام، إذ قال: (وقوله: إن ذلك جاء على لغة رديئة حكاها الأخفش عن بعضهم أنه يقول: مَلَكْتُ كَمْ

(١) الآية: ١٢٨.

(١) الآية: ٢٦.

(٢) جامع البيان ٣٩٧/١٨.

(٣) ينظر: جامع البيان ١٩٥/٢٠، والهداية إلى بلوغ النهاية ٥٧٧٢/٩، والجامع لأحكام القرآن ٢٦٠/١١، والبحر المحيط ٣٩٦/٧، والدر المصون ١١/٨.

(٤) ينظر: معاني القرآن للغزالي ١٩٥/٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٣٧٩/٣، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢٦١/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٤٢/٣، ومشكل إعراب القرآن ٤٧٤/٢، والتبيان في إعراب القرآن ٩٠٧/٢، ومغني اللبيب ٢٤٤/١.

(٥) ١٩٥/٢.

(٦) معاني القرآن ٣٣٣/٢.

(٧) مشكل إعراب القرآن ٥٧٠/٢.

(٨) مغني اللبيب ٧٦٨/١.

(٩) مغني اللبيب ٢٤٤/١.

(١٠) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢١٠/٤.

(١١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٢/٣.

(١٢) ينظر: المصدر نفسه.

(١٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٤٧٤/٢.

عبيد، فيخرجها عن الصدريّة خطأ عظيم؛ إذ خرّج كلام الله سبحانه على هذه اللّغة (١). وفي موضع آخر قال: (قلت: قد اعترف برداءتها فتخريج التّنزيل عليها بعد ذلك رداءً) (٢). والذي أراه أنّ (كم) في وضع نصب، وهذا قول الأوائل من البصريين والكوفيين؛ والتّوجيه الثاني -كون (كم) في موضع رفع فاعل- مردود؛ لأنّ (كم) لا يعمل فيها ما قبلها لأنّها في الخبر بمنزلتها في الاستفهام لها صدر الكلام فلا يعمل فيها ما قبلها كما لا يعمل في الاستفهام ما قبله. وقوله: (ملكتم عبيد) لغة رديئة، كما اعترف الأخفش بذلك: وكتاب الله لا يُخرّج على اللّغة الرديئة. والله تعالى أعلم.

سادساً: توجيه لفظة (اختلاف) في قوله تعالى: (وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ *وَإِخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَخْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) (٣).

قال أبو جعفر الطبري في تفسير هاتين الآيتين: يقول تعالى ذكره: وفي خلق الله إياكم أيّها الناس، وخلق ما تفرّق في الأرض من دابة تدبّ عليها من غير جنسكم (آيات لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ) يعني: حججاً وأدلة لقوم يوقنون بحقائق الأشياء، فيقرّون بها، ويعلمون صحّتها... (وَإِخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) أيّها الناس، وتعاقبهما عليكم، هذا بظلمته وسواده وهذا بنوره وضيائه (وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ) وهو الغيث الذي به تخرج الأرض أرزاق العباد وأقواتهم. وإحيائه الأرض بعد موتها: يقول: فأنبت ما أنزل من السماء من الغيث ميت الأرض، حتّى اهتزّت ب النّبات والزرع من بعد موتها، يعني: من بعد جدوبها وقحوطها ومصيرها دائرة لا نبت فيها ولا زرع. وقوله (وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ) يقول: وفي تصريفه الرّيح لكم شمالاً مرة، وجنوباً أخرى، وصباً أحياناً، ودبوراً أخرى لمنافعكم... وقوله (آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) يقول تعالى ذكره: في ذلك أدلة وحجج لله على خلقه، لقوم يعقلون عن الله حججه، ويفهمون عنه ما وعظهم به من الآيات والعبر) (٤).

أمّا توجيه لفظة (اختلاف) في الآية الثانية التي حملت الرّم (٥)، فقد تكلم العلماء فيها كلاماً كثيراً، ووجهها توجيهين، وإليك تفصيل المسألة:

التوجيه الأول: أن يكون (اختلاف الليل) مجروراً ب (في) مضمرة، ويؤيده قراءة عبد الله بن مسعود: (وفي اختلاف) (٥)، وإنّما حُدِثَتْ لتقدّم ذكرها مرتين، وهو قول أكثر النّحويين (٦) وبه قال سيّويه، ولم يصرح به في توجيه الآية بل ذكره في توجيه قولهم: ما كلّ سوداء تمرّة، ولا بيضاء شحمة (٧)، إذ قال: (وإن شئت نصبت شحمة. وبيضاء في موضع جرّ، كأنك أظهرت (كلّ) فقلت: ولا كلّ بيضاء) (٨). وقوله في توجيه قول الشاعر أبي داود: أكلّ امرئ تحسّين امرأ... ونار توقد بالليل نارا (٩) (١٠)، أي: وكلّ نار.

لكنّ الرّم مشرّبي -وهو مؤنّد لما ذهب إليه سيّويه- وضّح توجيه الآية عند سيّويه، وذكر أنّ (اختلاف) في الآية عند سيّويه مجرورة ب (في) مضمرة، إذ قال: (فإن قلت: العطف على عاملين على مذهب الأخفش سديد لا مقال فيه. وقد أباه سيّويه، فما وجه تخريج الآية عنده؟ قلت: فيه وجهان عنده:-

أحدهما: أن يكون على إضمار (في). والذي حسّنه تقدّم ذكره في الآيتين (١١) قبلها. وبعضه قراءة ابن مسعود. والثاني: أن ينتصب (آيات) على الاختصاص بعد انقضاء المجرور معطوفاً على ما قبله أو على التكرير (١٢). فأصاحب هذا الرّأي لا

(١) مغني اللبيب/١/٢٤٤.

(٢) مغني اللبيب/١/٧٦٨.

(٣) سورة الجاثية، الآيتان: ٥٤.

(٤) جامع البيان/٢٢/٥٩، و٦١.

(٥) ينظر: مختصر ابن خالويه: ١٣٨، ومعاني القرآن للفراء/٣/٤٥، والكشاف/٣/١١٢.

(٦) ينظر: سيّويه/١/٦١، والمقتضب/٤/١٩٥، والأصول في النّحو/٢/٧٣، واللّباب في علل البناء والإعراب/١/٤٣٣.

(٧) وفي مجمع الأمثال للميداني ٢/٢٨١ رقم ٣٨٦٨ مجمل حديثه: أن عامر بن ذهل وثب على عمه قيس بن ثعلبة، فجعل يخنقه لأنه أخذ مال أبيه. فقال قيس: يا بن أخي دعني فإن الشيخ متأوه فذهب قوله مثلاً. ثم قال: ما كل بيضاء شحمة ولا كل سوداء تمرّة. يعني أنه وإن أشبه أباه خلّقا فلم يشبهه خلّقا، فذهب قوله مثلاً يضرب في موضع التهمة.

(٨) سيّويه/١/٦١.

(٩) ديوانه: ٣٥٣.

(١٠) سيّويه/١/٦١، و٣٨٣/٢.

(١١) وهما الآيتان (٣)، و(٤) في قوله تعالى: (إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ)، و(وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ

يجيزون العطف على معمولي عاملين . وبه قال أبو البركات **بن الأنباري** الذي أبعد العطف في هذه الآية على عاملين، وقدّر (في) محذوفة، وإنما سوّغ هذا التّفديّر لتقدّم ذكرها في موضعين. إذ قال : ((واختلاف اللّيل). وتقديره: وفي اختلاف اللّيل، وإنما حذف (في) ههنا لتقدّم ذكرها في موضعين قبلها، وهما قوله تعالى : {إنّ في خلق السّموات والأرض}، والثّاني: {وفي خلّقتكم}: فلما تقدّم ذكرها مرتين، حذف في الثّالث، ولو لم يقدر هذا الحذف، لكننت قد عطفت بالواو على عاملين مختلفين، وهما (إنّ وفي)، وذلك لا يجوز عند البصريّين ما عدا الأخفش، فإنّه أجاز العطف في الآية وغيرها على عاملين، وأجاز أن يقال: إنّ في الدّار زيداً والقصر عمراً، فيعطف بالواو عمراً على زيد، والقصر على الدّار، فيقيم الواو مقام عاملين، وهما (إنّ وفي)، وجميع البصريّين على خلافه لضعفه، لأنّ قصارى الواو أن تقوم مقام عامل واحد، وفي جواز قيامها مقام عامل واحد خلاف، فكيف يجوز أن تقوم مقام عاملين؟!^(٢).

التوجيه الثّاني: أنّ (اختلاف) معطوفة على المجرور (في)، و(آيات)، على المنصوب (إنّ)، وهذا ما يسمّى في اصطلاح أهل اللّغة بالعطف على عاملين^(٣)، أو بللعطف على معمولي عاملين^(٤). وحقيقة المسألة^(٥) أن تعطف بحرف واحد، معمولين مختلفين كانا في الإعراب كالمندوب والمرفوع، أو متّفقين كالمندوبين أو المرفوعين، على معمولي عاملين مختلفين، نحو : إنّ زيداً ضرب عمراً، وبكراً خالدأ، وهذا عطف متّفقي الإعراب على معمولي عاملين مختلفين، وقولك : إنّ زيداً ضرب غلامه وبكراً أخوه، عطف مختلفي الإعراب، ولا يعطف المعمولان على عاملين، بل على معموليهما. وموقف العلماء من هذه المسألة على ثلاثة مذاهب^(٦):

أحدها: الجواز مطلقاً، وهو قول الكسائي، والأخفش^(٧)، ومعهم ابن هشام الأنصاري^(٨). والثّاني: المنع مطلقاً، وهو مذهب أكثر التّحويين، منهم سيبويه^(٩)، والقراء^(١٠)، والمبرد^(١١)، وابن السّراج^(١٢)، والزّمخشري^(١٣).

والثّالث: التّفصيل بين أن يتقدّم الجارّ نحو : في الدّار زيداً، والحجرة عمرو، فيجوز، أو لا، فيمتنع نحو : إنّ زيداً في الدّار، وعمراً في القصر، أي: وإنّ عمراً في القصر، وهو قول ابن الحاجب، والأعلم الشّنتمري^(١٤). ومع أنّ المسألة فيها خلاف إلا أنّ أغلب التّحويين لا يجيزون تخريج كلام الله على العطف على معمولي عاملين؛ فهو غير مسموع من العرب، ومخالف لأقيستهم؛ قال ابن السّراج : (العطف على عاملين خطأ في القياس غير مسموع من العرب)^(١٥): لأنّ حرف العطف نائب عن

يُوقِنُونَ.

(١) الكشّاف/٤/٢٨٨.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن/٢/٣٦٣، و٣٦٤.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء/٣/٤٥، والمقتضب/٤/١٩٥، والأصول في النّحو/٢/٧٣، شرح الكافية الشّافية/٣/١٢٤٢، وشرح الرّضي على الكافية/٢/٣٤٤.

(٤) ينظر: مغني اللّبيب/١/٨٥٧.

(٥) ينظر: الأصول في النّحو/٢/٦٩.

(٦) ينظر: الهداية إلى بلوغ الثّاية /١٠/٦٧٧، والمقتضب/٤/١٩٥، والكشّاف/٤/٢٨٤، والبحر المحيط /٩/٤١٢، وإعراب القرآن للنحاس/٤/٩٢.

(٧) ينظر: الهداية /١٠/٦٧٧، وإعراب القرآن للنحاس/٤/٩٣، وحيّة القراءات: ٦٥٨، والكشّاف/٤/٢٨٤، والبيان في غريب إعراب القرآن/٢/٣٦٤.

(٨) مغني اللّبيب/١/٦٣٤.

(٩) سيبويه/٢/٣٨٣.

(١٠) معاني القرآن/٣/٤٥.

(١١) المقتضب/٤/١٩٥.

(١٢) الأصول في النّحو/٢/٧٣.

(١٣) ينظر: الهداية /١٠/٦٧٧، وإعراب القرآن للنحاس/٤/٩٣، وحيّة القراءات/٨/٦٥٨، والكشّاف/٤/٢٨٤.

(١٤) ينظر: شرح الرّضي على الكافية/٢/٣٤٥.

(١٥) الأصول في النّحو/٢/٧٥.

العامل وليس من قوته أن ينوب عن اثنين فلذلك لا يصح إظهارهما بعده، وأنه لو جاز العطف على عاملين لجاز على أكثر ولجاز أن يتقدم المرفوع على المجرور. (ولو كان الذي أجاز العطف على عاملين، أي شاهد عليه بلفظ غير مكرر نحو: إن في الدار زيدا والمسجد عمرا، و (عمرؤ) غير (زيد) لكان ذلك له شاهداً على أنه إن حكى مثله حاكٍ ولم يوجد في كلام العرب شائعا فلا ينبغي أن تقبله وتحمل كتاب الله - عز وجل - عليه^(١). والذي أراه أن العطف على معمو لي عاملين في كتاب الله قليل، لذا لم يخرج العلماء الأوائل مثل الخليل، وسيبويه، من البصريين، والكسائي والفراء، من الكوفيين، أية في كتاب الله على العطف على معمولي عاملين، وإن وجد في غير كلام الله، يقبل على رأي من أثبتته وهم قليل. والله تعالى أعلم.

المبحث الثالث

ما وجه في كتاب الله على الشاذ

أولاً: توجيه لفظة (زوجك) في قوله تعالى: {... اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ...}. وردت هذه اللفظة مرتين، إحداهما: في سورة البقرة، في قوله تعالى: {وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ} (٢). والأخرى: في سورة الأعراف، في قوله تعالى: {وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ} (١).

بيان المعنى العام:

قال ابن كثير: (يقول الله تعالى إخباراً عما أكرم به آدم: بعد أن أمر الملائكة بالسجود له، فسجدوا إلا إبليس: إنه أباحه الجنة يسكن منها حيث يشاء، ويأكل منها ما شاء رغداً، أي: هنيئاً واطمئناً) (٣).

أما توجيه لفظة (زوجك) في هاتين الآيتين، فللعلماء فيها توجيهان:

التوجيه الأول: أنها معطوفة على الضمير المستتر وجوبا في الفعل (اسْكُنْ). وهذا قول سيبويه (٣)، وأغلب المفسرين (٤) والتحويين (٥). والذي سوغ هذا التوجيه، وجود الضمير المؤكد وهو (أنت)، والمسألة فيها خلاف بين البصريين والكوفيين (٦). قال سيبويه: (أما المعطوف فكقولك: رُوَيْدُكُمْ أَنْتُمْ وَعَبْدُ اللَّهِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: افْعَلُوا أَنْتُمْ وَعَبْدُ اللَّهِ، لَأَنَّ الْمُضْمَرَ فِي النِّيَّةِ مَرْفُوعٌ، فَهُوَ يَجْرِي مَجْرَى الْمُضْمَرِ الَّذِي يَبِينُ عِلْمَهُ فِي الْفِعْلِ. فَإِنْ قُلْتَ: رُوَيْدُكُمْ وَعَبْدُ اللَّهِ، فَهُوَ أَيْضاً رَفَعٌ وَفِيهِ فُبْحٌ، لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: اذْهَبْ وَعَبْدُ اللَّهِ كَانَ فِيهِ فُبْحٌ، فَإِذَا قُلْتَ: اذْهَبْ أَنْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ، حَسُنَ. وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ: {فَأَذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَوْلاً آتِلاً}، و{اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ} (٧).

التوجيه الثاني: أنها فاعل لفعل محذوف دل عليه قبله وهو (اسْكُنْ) والتقدير: وليسكن زوجك، فالعطف هنا عطف جملة على جملة. وهو قول ابن عمرو (٨)، وابن مالك (٩)، وتبعه المرادي (١٠)، والأشموني (١١). قال ابن مالك: (فلو كان ما بعد

(١) شرح الرضي على الكافية ٧٣/٢.

(٢) الآية: ٣٥.

(٣) الآية: ١٩.

(٤) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٢٣٣/١.

(٥) الكتاب ٣٧٨/١.

(٦) ينظر: الكشاف ١٥٦/١، ومفاتيح الغيب ٤٥١/٣، والجامع لأحكام القرآن ٢٩٨/١، وأنوار التنزيل ٧٢/١، والبحر المحيط ٢٥٢/١، والدر المصون ٢٧٩/١.

(٧) ينظر: الكتاب ٣٨٧/١، والمقتضب ٢١٠/٣، واللمع في العربية ٩٦، والتبيان في إعراب القرآن ٥٢/١، وشرح جمل الزجاجي ١٩٩/١.

(٨) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٨٩/٢، المسألة (٦٦).

(٩) الكتاب ٢٤٧/١.

(١٠) ينظر: البرهان في علوم القرآن ١٠٧/٤.

(١١) شرح التسهيل ٢٢٩/٣.

(١٢) توضيح المقاصد ١٠٢٥/٢.

العاطف لا يصلح لمباشرة العامل، ولا هو بمعنى م ا يصلح لمباشرة أضمـرله عامل مدلول عليه بما قبل العاطف، وجعل من عطف الجمل، نحو: {اسكن أنت وزوجك الجنة}، و{اذهب أنت وربك}، ف(زوجك وربك) مرفوعان بـ(ليسكن) و(ليذهب) مضميرين مدلول عليهما بـ(اسكن واذهب)^(١). ثم بين العلة المحوجة لهذا التقدير: فقال: (والمحوج إلى هذا التقدير أن فعل الأمر لا يرفع إلا ضمير المأمور المخاطب، لكنه وإن لم يكن صالحاً لرفع غيره فهو صالح للدلالة على ما يرفعه)^(٢). وأيد ابن هشام ما ذهب إليه ابن مالك، وهم التحوين الذين قالوا: (إن (زوجك) في الآية عطف على الضمير المستتر في الفعل (اسكن)، إذ قال: (ومن الوهم قول التحوين في نحو: {اسكن أنت وزوجك الجنة} إن العطف على الضمير المستتر، وقد رد ذلك ابن مالك وجعله من عطف الجمل، والأصل: ولتسكن زوجك وكذا قال في {لا تخلفه نحن ولا أنت} إن التقدير: ولا تخلفه أنت؛ لأن مرفوع فعل الأمر لا يكون ظاهراً، ومرفوع الفعل المضارع ذي النون لا يكون غير ضمير المتكلم)^(٣). والذي أراه أن توجيه لفظة (زوجك) في قوله تعالى {اسكن أنت وزوجك}، معطوفة على الضمير المستتر في الفعل (اسكن)، لأنه لو سلمنا بما قال به ابن مالك ومن تبعه، لقد رنا تقديرات لا حاجة لنا بها في التقدير الأول، وتقديرهم فيه حذف فعل الأمر ولام الأمر وهو شاذ، قال الصبان: (فلا حاجة لما قيل: إنه فاعل لمحدوف أي: وليسكن زوجك الجنة، على أنه يلزم عليه حذف الفعل المقرون بلام الأمر وهو شاذ)^(٤). فلشذوذه لا يحسن حمل التنزيل عليه. قال الشيخ خالد الأزهرى: (ولو سلم فاجتماع حذف الفعل وحذف الأمر شاذ، فلا يحسن تخريج التنزيل عليه)^(٥). والله تعالى أعلم.

ثانياً: توجيه لفظة (من)، في قوله تعالى: {مَا نَسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّمَّا أَوْ مِثْلَهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ} ^(٦).

بيان المعنى العام:

قال الطبري: (يعني جل ثناؤه بقوله: {ما ننسخ من آية} ما ننقل من حكم آية، إلى غيره فنبدله ونغيّره. وذلك أن يحول الحلال حراماً، والحرام حلالاً والمباح محظوراً، والمحظور مباحاً. ولا يكون ذلك إلا في الأمر والنهي، والحظر والإطلاق، والمنع والإباحة. فأما الأخبار، فلا يكون فيها ناسخ ولا منسوخ.

وأصل (النسخ)، من: نسخ الكتاب، وهو نقله من نسخة إلى أخرى غيرها. فكذلك معنى (نسخ)، الحكم إلى غيره، إن ما هو تحويله ونقل عبارته عنه إلى غيرها، فإذا كان ذلك معنى نسخ الآية، فسواء - إذا نسخ حكمها فغيّر وبدل فرضها، ونقل فرض العباد عن اللازم كان لهم بها - أقر خطها فترك، أو مغي أثرها، فعقبي ونسي- إذ هي حينئذ في كلتا حالتها منسوخة، والحكم الحادث المبدل به الحكم الأول، والمنقول إليه فرض العباد، هو الناسخ. يقال منه: نسخ الله آية كذا وكذا ينسخه نسخاً، و (النسخة)، الاسم)^(٧).

أما توجيه (من) في قوله تعالى: {مَا نَسَخْ مِنْ آيَةٍ...}، فللعلماء فيها ثلاثة توجهات:

التوجيه الأول: أنها للتبويض، والمعنى: أي شيء من الآيات، قاله أبو حيان، وخرج عليه كل ما جاء على هذا النحو في القرآن الكريم وكلام العرب، إذ قال: (من: هنا للتبويض، و(آية) مفرد وقع موقع الجمع، ... والمعنى: أي شيء من الآيات. وكذلك ما جاء من هذا النحو في القرآن، وفي كلام العرب تخريج هـ هكذا، نحو قوله: {مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ} ^(٨)، {وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ} ^(٩)، وقولهم: مَنْ يَضْرِبُ مِنْ رَجُلٍ أَضْرِبُهُ)^(١٠).

(١) شرح الأشموني ٤٠٥/٢.

(٢) شرح التسهيل ٢٢٩/٣.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) مغني اللبيب ٧٥٤/١.

(٥) حاشية الصبان ٢٠٤/٢.

(٦) شرح التصريح ١٨٧/٢.

(٧) سورة البقرة الآية: ١٠٦.

(٨) جامع البيان ٤٧٢/٢.

(٩) سورة فاطر من الآية: ٢.

(١٠) سورة التحل من الآية: ٥٣.

وتبعه السَّمِينُ الحَلْبِيَّ^(٢)، وسراج الدِّين الحنْبَلِيَّ^(٣).

التَّوْجِيهِ الثَّانِي: أَتَمَّا لِبَيَانِ الْجِنْسِ، قَالَهُ مَجْدُ الدِّينِ الْفَيْرُو زَابَادِي (٨١٧هـ)، وَذَكَرَ أَتَمَّا كَثِيرًا مَا تَقَعُ بَعْدَ (مَا) وَ(مَهْمَا)، إِذْ قَالَ: (وَكَثِيرًا مَا تَقَعُ بَعْدَ (مَا) وَ(مَهْمَا)، وَهَمَا بِهَا أَوْلَى؛ لِإِفْرَاطِ إِهْمَا مَهْمَا نَحْوُ: {مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا}، {مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ}، {مَهْمَا تَأْتِيَا بِهِ مِنْ آيَةٍ} (٤). وَمِنْ وَقُوعِهَا بَعْدَ غَيْرِهِمَا {يُحْلُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ} (١)، {وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ} (٢)، وَنَحْوُ: {فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ} (٣) (٤) وَتَبِعَهُ ابْنُ هِشَامٍ الْأَنْصَارِيُّ (٥). وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا- أَيْ: بَيْنَ التَّبَعِيضِيَّةِ، وَالْجِنْسِيَّةِ- يَكَادُ يَكُونُ غَيْرَ وَاضِحٍ، وَكَثِيرًا مَا يَكُونُ التَّقَارُبُ بَيْنَهُمَا، قَالَ الْمَالِقِيُّ فِي كِتَابِهِ رِصْفِ الْمِبَانِي: (وَكَثِيرًا مَا تَقَرَّبَ الَّتِي لِلتَّبَعِيضِ مِنَ الَّتِي لِبَيَانِ الْجِنْسِ، حَتَّى لَا يُفْرَقُ بَيْنَهُمَا إِلَّا بِمَعْنَى خَفِيٍّ، وَهُوَ أَنَّ الَّتِي لِلتَّبَعِيضِ تَقَدَّرُ بِ(بَعْضٍ)، وَالَّتِي لِبَيَانِ الْجِنْسِ تَقَدَّرُ بِتَخْصِيصِ الشَّيْءِ دُونَ غَيْرِهِ) (١).

التَّوْجِيهِ الثَّلَاثُ: أَتَمَّا زَائِدَةٌ، وَهُوَ قَوْلُ مَكِّي الْقَيْسِيِّ، وَ (آيَةٌ) مَنْصُوبٌ بِ(نَنْسَخُ) (٧)، وَاخْتَارَ أَبُو الْبَقَاءِ وَجْهًا آخَرَ، وَهُوَ أَنَّ (مَا) شَرْطِيَّةٌ جَارِمَةٌ لَ (نَنْسَخُ)، وَلَكِنَّهَا وَقَعَتْ مَوْقِعَ الْمَصْدَرِ، وَ (آيَةٌ)، هُوَ الْمَفْعُولُ بِهِ، وَ (مِنْ)، زَائِدَةٌ، وَالتَّقْدِيرُ: أَيْ نَسَخَ نَسَخَ آيَةً (٨)، وَقَدْ رَدَّ أَبُو حَيَّانٍ هَذَا الْقَوْلَ بِأَمْرَيْنِ (٩):

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يَلْزِمُ خُلُوقَ جُمْلَةِ الْجَزَاءِ مِنْ ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى اسْمِ الشَّرْطِ وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ.

وَالثَّانِي: أَنَّ (مِنْ)، لَا تُزَادُ فِي الْمَوْجِبِ، وَالشَّرْطُ مَوْجِبٌ، وَهَذَا فِيهِ خِلَافٌ لِبَعْضِ الْبَصْرِيِّينَ أَجَازَ زِيَادَتَهَا فِي الشَّرْطِ لِأَنَّهُ يُشْبِهُ النِّفْيَ، وَلَكِنَّهُ خِلَافٌ ضَعِيفٌ (١٠).

وَجَوَّزَ أَبُو الْبَقَاءِ زِيَادَتَهَا فِي تَوْجِيهِ آخَرَ، وَفِيهِ أَنَّ (آيَةٌ)، لَيْسَ مَنْصُوبًا عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، بَلْ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ، إِذْ قَالَ: (وَإِجْوَزَ أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً، وَ(آيَةٌ) حَالًا، وَالْمَعْنَى: أَيْ شَيْءٍ نَسَخَ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا. وَقَدْ جَاءَتْ الْآيَةُ حَالًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {هَذِهِ نَاقَةٌ لِلَّهِ لَكُمْ آيَةٌ} (١١) (١٢). وَلَمْ يَلْقَ هَذَا التَّوْجِيهِ قَبُولًا مِنْ قَبْلِ عُلَمَاءِ النَّحْوِ، فَردَهُ أَبُو حَيَّانٍ، إِذْ قَالَ: (وَهَذَا فَاسِدٌ لِأَنَّ، الْحَالُ لَا يُجِزُ بِ(مِنْ)) (١٣). وَتَبِعَهُ السَّمِينُ الْحَلْبِيُّ (١٤). وَردَهُ ابْنُ هِشَامٍ، وَاعْتَبَرَهُ شَادًّا وَأَنَّهُ تَنْظِيرٌ بِمَا لَا يَنَاسِبُ الْآيَةَ، إِذْ قَالَ: (وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي الْبَقَاءِ فِي {مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ} إِنَّهُ يَجُوزُ كَوْنُ آيَةٍ حَالًا وَ (مِنْ) زَائِدَةٌ كَمَا جَاءَتْ آيَةٌ حَالًا فِي {هَذِهِ نَاقَةٌ لِلَّهِ لَكُمْ آيَةٌ} وَالْمَعْنَى: أَيْ شَيْءٍ نَسَخَ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا، فَفِيهِ تَخْرِيجُ التَّنْزِيلِ عَلَى شَيْءٍ إِنْ ثَبَتَ فَهُوَ شَادٌّ أَعْنَى زِيَادَةَ (مِنْ) فِي الْحَالِ وَتَقْدِيرَ مَا لَيْسَ بِمَشْتَقٍ وَلَا مُنْتَقَلٍ وَلَا يَظْهَرُ فِيهِ مَعْنَى الْحَالِ حَالًا وَالتَّنْظِيرُ بِمَا لَا يَنَاسِبُ، فَإِنَّ (آيَةٌ) فِي {هَذِهِ نَاقَةٌ لِلَّهِ لَكُمْ آيَةٌ}، بِمَعْنَى عِلَامَةٍ، لَا

(١) البحر المحيط ١/٥٤٩.

(٢) الدر المصون ٢/٥٥.

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٢/٣٦٧.

(٤) سورة الأعراف من الآية: ١٣٢.

(١) سورة الحج من الآية: ٢٣.

(٢) سورة الكهف من الآية: ٣١.

(٣) سورة الحج من الآية: ٣٠.

(٤) بصائر ذوي التمييز ٤/٥٣١.

(٥) ينظر: مغني اللبيب ١/٤٢٤.

(٦) رصف الميباني: ٣٢٣.

(٧) مشكل إعراب القرآن ١/١٠٨.

(٨) التبيان ١/١٠٢.

(٩) البحر المحيط ١/٥٥٠.

(١٠) ينظر: اللباب في علل البناء وإعراب ١/٣٥٥، وشرح الكافية الشافية ٢/٧٩٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/١٣٨، وتوضيح

المقاصد للمراد ١/٤٣٢،

(١١) سورة الأعراف من الآية: ٧٣.

(١٢) التبيان ١/١٠٢.

(١٣) البحر المحيط ١/٥٤٩.

(١٤) الدر المصون ٢/٥٧.

واحدة الآي، وتفسير اللفظ بما لا يحتمله هو قوله قليلاً او كثيراً، وإتّما ذلك مستفاد من اسم الشّرط لعمومه لا من (آية) (١).

وذكر أبو البقاء وجهاً ثالثاً، وهو كون (من) زائدة، و (آية) تمييز ل(ما)، إذ قال: (و(من آية) : في موضع نصبٍ على التّمييز، والمميّز: (ما)، والتّقدير: أي شيءٍ نُسَخُ مِنْ آيةٍ) (١).

ولا يحسنُ هنا أن يقدر: أي آية نُسَخُ، لأنك لا تجمع بين (آية) وبين المميّز (آية). لا تقول: أي آية نُسَخُ مِنْ آية، ولا أي رجلٍ يضربُ مِنْ رجلٍ أضربه (٢).

والذي أراه أنّ التّوجيه الأول في كون (من) للتّبعيض هو الرّاجح، والتّوجيه الثّاني كونها لبيان الجنس. أراه مرجوحاً، وأنّ ما قيل في زيادة (من) لا يستقيم مع الأصول والضوابط النّحوية. وإن ثبت فلا يقاس عليه وقد عدّ من الشّواذ والشاذ لا يخرج عليه كتاب الله جلّ وعلا. والله تعالى أعلم

الثالث: توجيهه فاعل (تبيّن) في قوله تعالى: {... فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ} (٣).
بيان المعنى العام للآية:

ذكر الطّبري (٣١٠هـ) في تفسيره أنّ عزيراً لمّا اتّضح له عياناً ما كان مستنكراً من قدرة الله وعظّمته في قوله: {...أَنِّي يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا}، رأى ذلك عنده قبل عيانه، {...قال: أعلم...}، لأن بعد المعاينة والإيضاح والبيان، {...أنّ الله على كلّ شيءٍ قديرٌ} (٤). وقال ابن عطية: (أي: قال هو: أنا أعلم أنّ الله على كلّ شيءٍ قدير. وهذا عندي ليس بإقرار بما كان قبلُ يُنكره - كما زعم الطّبري- بل هو قول بعثه الاعتبار كما يقول الإنسان المؤمن إذا رأى شيئاً غريباً من قدرة الله : الله لا إله إلا هو، ونحو هذا) (٥). وهذا ما ذهب إليه الرّازي (٦٠٦هـ) في تفسيره إذ قال: (فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ، وهذا راجعٌ إلى ما تقدّم ذكره من قوله: أَنِّي يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا، والمعنى : فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ وَفُوعٌ مَا كَانَ يَسْتَعْبُدُ وَفُوعُهُ ...قال: أعلم أنّ الله على كلّ شيءٍ قديرٌ، وتأويله: أَنِّي قد علمتُ مُشاهدةً ما كنتُ أعلمُهُ قَبْلَ ذَلِكَ الاستدلال) (٦).

ومن المعلوم أنّ (تبيّن)، فعل ماضٍ مبنيٌّ على الفتح، ولا بدّ لهذا الفعل من فاعلٍ مذكور أو مقدّر يفسّره سياق الكلام وللعلماء فيه توجهان: (٧)

التّوجيه الأول: أنّه مضمّرٌ يفسّره سياقُ الكلام، والمفسّر فيه تقديران، الأول: تقديره: فلَمَّا تَبَيَّنَ له كيفيةُ الإحياء التي استقرّ بها (٨).

والتّقدير الثّاني: لمّا تَبَيَّنَ له ما أشكل عليه، يعني من أمر إحياء الموتى. والأوّل أوّل؛ لأنّ قوّة الكلام تدلُّ عليه بخلاف الثّاني (٩)، قال أبو حيّان: (وقدّره الرّمخشيّ: فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ مَا أَشْكَلَ عَلَيْهِ، يَعْنِي أَمْرَ إِحْيَاءِ الْمَوْتَى، وَيَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ عَلَىٰ أَنَّهُ تَفْسِيرٌ مَعْنَى، وَتَفْسِيرُ الإِعْرَابِ أَنْ يُقَدَّرَ مُضْمَرًا يَعُودُ عَلَى كَيْفِيَّةِ الإِحْيَاءِ الَّتِي اسْتَعْرَبَهَا بَعْدَ الْمَوْتِ) (١٠).

التّوجيه الثّاني: أن تكون المسألة من باب التّنازع، عند البصريين (١)، أو الإعمال عند الكوفيين (٢)، يعني أنّ الفعل (تبيّن)، يطلبُ فاعلاً، و (أعلم) يطلبُ مفعولاً، وجملة (أنّ الله على كلّ شيءٍ قديرٌ)، تصلح أن تكون فاعلاً ل(تبيّن)، ومفعولاً ل(أعلم).

(١) مغني اللبيب/١/٤٢٧.

(١) التبيان/١/١٠٢.

(٢) ينظر: البحر المحيط/١/٥٤٩.

(٣) سورة البقرة من الآية: ٢٥٩.

(٤) جامع البيان في تأويل القرآن ٤٨١/٥.

(٥) المحرّر الوجيز/١/٣٥١.

(٦) مفاتيح الغيب-التفسير الكبير-٣٣/٧.

(٧) ينظر: الكشّاف/١/٣٠٨، والبحر المحيط/٢/٦٤٠، والدّر المصون/٢/٥٦٨، اللّباب في علوم الكتاب/٤/٣٦٢.

(٨) ينظر: جامع البيان ٤٨١/٥، أنوار التّنزيل/١/١٥٦، المحرّر الوجيز/١/٣٥١، والبحر المحيط/٢/٦٤٠.

(٩) ينظر: الدّر المصون/٢/٥٦٨.

(١٠) البحر المحيط/٢/٦٤١.

وهذا القول قال به الزمخشري، والبيضاوي^(٣) والخطيب الشيريني^(٤)، وهو عندهم مقدّم على القول الأول، قال الزمخشري: (وفاعل (تَبَيَّنَ)، مضمّر تقديره: فلما تبَيَّنَ له أنّ الله على كلّ شيء قديرٌ، قال: أَعْلَمُ أنّ الله على كلّ شيء قديرٌ، فحذف الأول لدلالة الثاني عليه، كما في قولهم: ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا، ويجوز: فلما تبَيَّنَ له ما أشكل عليه، يعنى: أمر إحياء الموتى^(٥)، فجعل التقدير الأول من باب التنازع، وحقيقته أن يتقدّم فعلاً متصرفاً، أو اسمان يشبهانهما، أو فعل متصرف واسم يشبهه، ويتأخر عنهما معمول غير سببي مرفوعٌ، وهو مطلوب لكلّ منهما من حيث المعنى^(٦). والعامل عند البصريين الفعل الثاني، وعند الكوفيّين الأول^(٧).

والقول الأول عليه أكثر النحويّين وبه صرحوا، وردّوا الثاني للأسباب الآتية:

- ١ - أن هذا التقدير في هذه الآية ليس من باب الإعمال؛ لأنّ العاملين في هذا الباب لا بُدَّ لهما من الارتباط إمّا بعاطف كما في: قاما وقعدا أخواك، أو عمل أولهما في ثانيهما، نحو قوله تعالى: {وَأَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُ لَشَئْمِنَا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا}^(٨)، وقوله تعالى: {وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا لَمَّا ظَنَنْتُمْ أَن لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا}^(٩)، أو كون ثانيهما جواباً للأول، إمّا جوابية الشرط نحو قوله تعالى: {تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ}^(١٠)، ونحو قوله تعالى: {آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا}^(١١)، أو جوابية السؤال، نحو قوله تعالى: {يَسْأَلُونَكَ قُلُوبَهُمْ يُفْتِنُكُمُ فِي الْكَلِمَاتِ}^(١٢)، أو نحو ذلك من أوجه الارتباط ولا يجوز: قامَ قعدَ زيد^(١٣).
- ٢ - ذكر الزمخشري أولاً الإضمار ثمّ الحذف، والحذف ينافي الإضمار للفاعل، وهذا عند البصريّين إضمارٌ يُفسّره ما بعده، ولا يُجيزُ البصريّون في مثل هذا الباب حذفَ الفاعل أصلاً، فإن كان أراد بالإضمار الحذف فقد حَرَجَ إلى قول الكسائيّ من أنّ الفاعل في هذا الباب لا يضمّر، لأنّه يُؤدّي إلى الإضمار قبل الذّكر، بل يُحذف عندهُ الفاعل، والسّماعُ يردُّ عليه^(١٤).
- ٣ - في هذه الآية ليس العامل الثاني مشتركاً بينه وبين: (تَبَيَّنَ)، الذي هو العامل الأول بحرفٍ عطفيّ، ولا بغيره، ولا هو معمولٌ: (تَبَيَّنَ)، بل هو معمولٌ: (قَالَ)، و(قَالَ) جوابٌ (لَمَّا) إن قلنا: إنّها حرفٌ، وعاملةٌ في (لَمَّا) إن قلنا: إنّها ظرفٌ، و(تَبَيَّنَ) على هذا القول مخفوضٌ بالظرف، ولم يذكر النحويّون في مثل هذا الباب: لو جاءَ قَتَلْتُ زَيْدًا، ولا: متى جاءَ قَتَلْتُ زَيْدًا، ولا: إذا جاءَ ضَرَبْتُ خَالِدًا. ولذلك حكى النحويّون أنّ العرب لا تقول: أكرمت أهنّت زيداً؛ لعدم الاشتراك بين العاملين^(١٥).

ووجدت من العلماء^(١٦) من ردّ هذا القول وخطأ صاحبه وجعل تقديره شاذاً، وهناك من ضعفه وجعله من الضرورات، قال ابن عطية معلّقاً على قول الزمخشري: (وَهَذَا حَطٌّ: لِأَنَّهُ أَلْزَمَ مَا لَا يَقْتَضِيهِ اللَّفْظُ، وَقَسَرَ عَلَى الْقَوْلِ

(١) ينظر: شرح التصريح ٣١٥/٢.

(٢) ينظر: شرح التصريح ٣١٥/٢.

(٣) أنوار التنزيل ١٥٦/١.

(٤) السراج المنير ١٧٤/١.

(٥) الكشاف ٣٠٨/١.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية ٦٤١/٢، وتوضيح المقاصد ٦٢٩/٢، وأوضح المسالك ١٦٧/٢.

(٧) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٧١/١، المسألة (الثالثة عشرة).

(٨) سورة الجنّ الآية: ٤.

(٩) سورة الجنّ الآية: ٧.

(١٠) سورة المنافقون من الآية: ٥.

(١١) سورة الكهف من الآية: ٩٦.

(١٢) سورة النساء من الآية: ١٧٦.

(١٣) ينظر: البحر المحيط ٦٤٠/٢.

(١٤) ينظر: البحر المحيط ٦٤٠/٢.

(١٥) ينظر: الدرّ المصون ٥٦٨/٢.

(١٦) ينظر: البحر المحيط ٦٤٠/٢.

الشَّاذِّ، والاحتمال الضَّعِيف^(١)، ثم رأيتُ ابنَ هشام يضع قاعدة تأصيلية في باب التَّنَازَعِ، وهي قاعدة ارتباط العملين، إذ قال: (ولهذه القاعدة أيضا بطل قول بعضهم^(٢) في {فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ}، إِنَّ فَاعِلَ (تَبَيَّنَ)، ضمير راجع إلى المصدر المفهوم من (أَنَّ)، وصلتها بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ (تَبَيَّنَ)، و(أَعْلَمَ)، قد تنازعا كما في: ضربي وضربتُ زيدا، إذ لا ارتباط بين (تَبَيَّنَ)، و(أَعْلَمَ)، على أنه لو صحَّ لم يحسن حمل التَّنْزِيلِ عليه؛ لضعف الإضمار قبل الذَّكَرِ في باب التَّنَازَعِ حتَّى إِنَّ الكوفيَّين لا يجيزونه أَلْبَتَّةً، وضعف حذف مفعول العامل الثَّانِي إذا أهمل ك (ضَرَبْتِي وَضَرَبْتُ زيدا) حتَّى إِنَّ البصريَّين لا يجيزونه إلا في الضَّرُورَةِ^(٣).

فالقول الأول أولى، وأقوى من الثَّانِي، وهو الَّذِي يحمل عليه كتاب الله، والثَّانِي لا يقبله كثيرٌ من العلماء حتَّى إِنَّ هم قالوا بشذوذه وضعفه وقتله، وأنَّ كَلَامَ اللَّهِ -تعالى- لا يحمل إلا على أبلغ ما يحتمله اللفظ والمعنى، قال سيبويه: (ولأنه لا يحمل على الاضطرار والشَّاذِّ إذا كان له وجهٌ جيِّد)^(٤).

رابعاً: توجيه الواو الداخلة على الفعل المضارع (يعلمكم)، في قوله تعالى {...وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ...}^(٥).
بيان المعنى العام:

الآية جزء من آية الدِّين وهي أطول آية في كتاب الله تعالى ومعنى قوله تعالى {وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ}. قال أبو جعفر: (يعني بقوله جل ثناؤه: {وَاتَّقُوا اللَّهَ})، وخافوا الله، أيها المتدابرون في الكتاب والشَّهَادِ، أن تضارَّوهم، وفي غير ذلك من حدود الله أن تُضَيِّعوه. ويعني بقوله: {وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ})، ويبين لكم الواجب لكم وعليكم، فاعملوا به^(٦). والمعنى اتقوا الله في جميع أوامره ونواهيه، ويعلمكم الله ما يكون إرشاداً واحتياطاً في أمر الدُّنْيَا، ك ما يعلمكم ما يكون إرشاداً في أمر الدِّين^(٧).

أما الواو في قوله تعالى {وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ}، فللعلماء في توجيهها ثلاثة توجهات:
التَّوْجِيهِ الأَوَّل: أيها واو الاستئناف، وهو قول أكثر المفسرين والنحاة^(٨)، قال أبو البقاء: {وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ}: مستأنف لا موضع له^(٩).

التَّوْجِيهِ الثَّانِي: أيها عاطفة، وهو قول الزركشي، إذ قال: (وأما قوله تعالى: {وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ} فظنَّ بعض النَّاسِ أَنَّ التَّقْوَى سببُ التَّعْلِيمِ والمحققون على منع ذلك؛ لأنه لم يربط الفعل الثَّانِي بالأوَّل ربط الجزاء بالشَّرْطِ فلم يقل: واتقوا الله يُعَلِّمُكُمْ، ولا قال: فيعلمكم الله، وإنما أتى بواو العطف وليس فيه ما يقتضي أن الأوَّل سببٌ للثَّانِي وإنما غايته الاقتران والتلازم، كما يُقال: رُزِّي وَأَرْوَرُكَ، وَسَلِّمْ عَلَيْنَا وَنُسَلِّمْ عَلَيْكَ، ونحوه ممَّا يقتضي اقتران الفعلين والتعاضد من الطرفين^(١٠)). واعترضه ابن هشام واحتجَّ على أنه لا يُعْطَفُ خبرٌ على أمر، إذ قال: (وواو الاستئناف نحو: {...لنبيِّنَ لَكُمْ وَنُقَرُّ فِي الأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ...}^(١١)، ونحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فيمن رفع، و نحو: {مَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَلا هادي لَهُ ويذرهم^(١٢)...} فيمن رفع

(١) المحرر الوجيز ١/٣٥١.

(٢) وهو الرَّمْخَشْرِي.

(٣) مغني اللبيب ٢/٦٦٠.

(٤) سيبويه ٢/١٦٤.

(٥) سورة البقرة من الآية: ٢٨٢.

(٦) جامع البيان ٦/٩٣.

(٧) ينظر: مفاتيح الغيب ٧/٨٩.

(٨) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/٢٣٢، وأنوار التنزيل ١/١٦٥، والبحر المحيط ٢/٣٧٠، ومغني اللبيب ١/٤٧٠.

(٩) التبيان في إعراب القرآن ١/٢٣٢.

(١٠) البرهان في علوم القرآن ٤/١٤٣.

(١١) سورة الحج من الآية ٥.

(١٢) سورة العراف من الآية: ١٨٦.

أَيْضاً وَنَحْوُ {وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمِكُمُ اللَّهُ} إِذْ لَوْ كَانَتْ وَوَالْعَطْفُ لَانْتَصَبَ (نُقِرُّ). ولانتصب أو انجزم (تشرب)، ولجزم (يذر). كما قرأ الآخرون وللزم عطف الخبر على الأمر^(١).

التَّوْجِيهِ التَّالِثُ: أَتَى حَالِيَّةً، فَجَمَلَةٌ (وَيَعْلَمِكُمُ اللَّهُ) فِي مَوْضِعِ حَالٍ مِنَ الْفَاعِلِ فِي (اتَّقُوا)، تَقْدِيرُهُ: وَاتَّقُوا اللَّهَ مَضْمُونًا التَّعْلِيمِ أَوْ الْهَدَايَةِ. وَأَنَّ يَكُونُ حَالًا مَقْدَرَةً^(٢). ذَكَرَ الْأَوَّلُ أَبُو الْبَقَاءِ وَجَوَّزَ الثَّانِي، إِذْ قَالَ: (وَقِيلَ: مَوْضِعُهُ حَالٌ مِنَ الْفَاعِلِ فِي (اتَّقُوا) تَقْدِيرُهُ: وَاتَّقُوا اللَّهَ مَضْمُونًا التَّعْلِيمِ أَوْ الْهَدَايَةِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مَقْدَرَةً^(٣). إِلَّا أَنَّ هَذَا التَّوْجِيهِ لَمْ يَلْقَ قَبُولًا مِنْ لَدُنْ عُلَمَاءِ النَّحْوِ، إِذْ إِنَّ اتِّصَالَ الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ الْوَاقِعِ حَالًا بِوَاوِ الْحَالِ ضَعِيفٌ جَدًّا أَوْ شَادًّا. قَالَ أَبُو حَيَّانَ: (وَهَذَا الْقَوْلُ، أَعْنِي: الْحَالُ، ضَعِيفٌ جَدًّا، لِأَنَّ الْمَضَارِعَ الْوَاقِعَ حَالًا، لَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ وَوَاوِ الْحَالِ إِلَّا فِيمَا شَدَّ مِنْ نَحْوِ: قُمْتُ وَأَصْبَحْتُ عَيْنُهُ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ الْقِرَاءَنُ عَلَى الشَّدْوِذِ^(٤)). وَهَذَا شَبِيهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى {هَآأَنْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِآ لِكِتَابِ كَلِّهِ...^(٥)، فَقَدْ رَدَّ أَبُو حَيَّانَ قَوْلَ الزَّمَخْشَرِيِّ: إِنَّ الْوَآوِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (وَيُؤْمِنُونَ) هِيَ وَوَاوِ الْحَالِ^(٦)، إِذْ قَالَ: (فِيهِ مِنَ الصَّنَاعَةِ النَّحْوِيَّةِ مَا يَخْدُشُهُ، وَهُوَ: أَنَّهُ جَعَلَ الْوَآوِ فِي (وَتُؤْمِنُونَ) لِلْحَالِ، وَأَنَّهَا مَنَّصَبَةٌ مِنْ (لَا يُحِبُّونَكُمْ). وَالْمَضَارِعُ الْمُنْتَبِتُ إِذَا وَقَعَ حَالًا لَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ وَوَاوِ الْحَالِ تَقُولُ: جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ، وَلَا يَجُوزُ: وَيَضْحَكُ. فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: قُمْتُ وَأَصْبَحْتُ عَيْنُهُ، فَبِي غَايَةِ الشَّدْوِذِ. وَقَدْ أُؤَلِّ عَلَى إِضْمَارٍ مَبْتَدَأً، أَي: قُمْتُ وَأَنَا أَصْبَحُ عَيْنُهُ، فَتَصِيرُ الْجَمَلَةُ اسْمِيَّةً^(٧). وَتَبِعَهُ السَّمِينُ الْحَلِيَّ وَاحْتَجَّ عَلَى أَنَّهُ لَا تَوْجِدُ ضَرُورَةَ تَدْعُو إِلَى هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ، إِذْ قَالَ: (وَفِي هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ نَظْرٌ: لِأَنَّ الْمَضَارِعَ الْمُنْتَبِتَ لَا تَبَآشِرُهُ وَآوِ الْحَالِ، فَإِنْ وَرَدَ مَا ظَاهَرَهُ ذَلِكَ يُوؤَلِّ، لَكِنْ لَا ضَرُورَةَ تَدْعُو إِلَيْهِ هَهُنَا)^(٨).

وَالَّذِي أَرَاهُ أَنَّ الْوَآوِ هَهُنَا اسْتِثْنَايَةٌ أَوْ حَرْفٌ ابْتِدَاءً، أَي أَنْ تَكُونَ لِابْتِدَاءِ الْكَلَامِ، فَلَا يَرْتَبِطُ مَا بَعْدَهَا مِنَ الْجَمَلِ بِمَا قَبْلَهَا^(٩). وَهَذَا هُوَ الْمَعْنَى الْمَقْصُودُ مِنَ الْآيَةِ، وَقَدْ عُلِّلَ الْبَيْضَاوِيُّ تَكَرُّرَ لَفْظِ الْجَلَالَةِ (اللَّهُ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمِكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ}: لِاسْتِقْلَالِيَّةِ كُلِّ جَمَلَةٍ عَنِ الْآخَرَى إِذْ قَالَ: (كَرَّرَ لَفْظَةَ (اللَّهُ) فِي الْجَمَلِ الثَّلَاثِ: لِاسْتِقْلَالِهَا، فَإِنَّ الْأَوَّلَى حَتَّى عَلَى التَّقْوَى، وَالثَّانِيَّةُ وَعَدُّ بِإِنْعَامِهِ، وَالثَّلَاثَةُ تَعْظِيمٌ لِشَأْنِهِ. وَلِأَنَّهُ أَدْخَلَ فِي التَّعْظِيمِ مِنَ الْكِنَايَةِ^(١٠)). وَأَمَّا التَّوْجِيهِ الثَّانِي فِي كَوْنِ الْوَآوِ عَاطِفَةً، فَفِيهِ عَطْفُ الْخَبْرِ عَلَى الْأَمْرِ - كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ ابْنُ هِشَامِ الْأَنْصَارِيُّ، وَأَمَّا التَّوْجِيهِ الثَّلَاثُ فِي كَوْنِهَا لِلْحَالِ فَفِيهِ اتِّصَالَ الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ بِوَاوِ الْحَالِ وَهَذَا ضَعِيفٌ جَدًّا - كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ أَبُو حَيَّانَ وَالسَّمِينُ الْحَلِيَّ - فَلَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى. فَضْلًا عَنِ أَنَّ وَوَاوِ الْحَالِ تَجِيءُ بَعْدَهَا جَمَلَةٌ تَكُونُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنْ ذِي حِالٍ، نَحْوُ قَوْلِنَا: جَاءَ زَيْدٌ وَيُدُّهُ عَلَى رَأْسِهِ، وَأَنَّهَا تَقْدَّرُ تَارَةً بِ(إِذْ) الظَّرْفِيَّةِ، وَتَارَةً بِ(فِي حَالٍ)^(١١). وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

خَامِسًا: تَوْجِيهِ لَفْظَةِ (صِرَاطٍ)، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {قَالَ فِيمَا أُغْوِيْتَنِي لِأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ}^(١٢).

بَيَانُ الْمَعْنَى الْعَامَّةِ:

قَوْلُهُ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى حَاكِيًا عَنِ إِبْلِيسَ: {قَالَ فِيمَا أُغْوِيْتَنِي لِأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ}: (وَهَذِهِ اسْتِعَارَةٌ. وَالصِّرَاطُ هَهُنَا كِنَايَةٌ عَنِ الدِّينِ، جَعَلَهُ اللَّهُ سَبَّحَانَهُ طَرِيقًا لِلنَّجَاةِ وَالْمَفَآزِ، فِي دَارِي الْقَرَارِ وَالْمَجَآزِ، وَإِنَّمَا قَالَ: صِرَاطَكَ. لَمَّا كَانَ الدِّينُ كَالطَّرِيقِ الْمُوَدِّيَّةِ إِلَى رِضَا اللَّهِ سَبَّحَانَهُ وَمَثُوبَتِهِ، الْمَوْصِلَةَ إِلَى نَعِيمِهِ وَجَنَّتِهِ. فَكَانَ إِبْلِيسُ - لَعْنَهُ اللَّهُ - إِنَّمَا يُوْعَدُ بِالْقُعُودِ

(١) مَغْنِي اللَّيْبِ ١/٤٧٠.

(٢) يَنْظُرُ: التَّبْيَانُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ١/٢٣٢، وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٢/٣٧٠، وَالدَّرُّ الْمَصُونُ ٢/٦٧٧.

(٣) التَّبْيَانُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ١/٢٣٢.

(٤) الْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٢/٣٧٠.

(٥) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ، مِنَ الْآيَةِ: ١١٩.

(٦) يَنْظُرُ: الْكَشَّافُ ١/٤٠٦.

(٧) الْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٣/٣١٩.

(٨) الدَّرُّ الْمَصُونُ ٢/٦٧٧.

(٩) يَنْظُرُ: الْجِنِّي الدَّانِي: ١٩١.

(١٠) أَنْوَارُ التَّنْزِيلِ ١/١٦٥.

(١١) يَنْظُرُ: رِصْفُ الْمَبَانِي: ٤١٧.

(١٢) سُورَةُ الْأَعْرَافِ: الْآيَةُ: ١٦.

على طريق الدّين ليضلّ عنه كلّ قاصد، ويردّ عنه كلّ وارد، بمكره وخدائعه، وتلبيسه، ووساوسه. تشبيهاً بالقاعد على مدرجة بعض السّبل، ليخوّف السّالّكين منها، ويعدل بالقاصدين عنها^(١). أمّا توجيهه (صراط)، فللعلماء فيها ثلاثة توجيهات:

التّوجيه الأول: أنّها منصوبة على إسقاط الخافض، وهو (على)، وهو قول الأخفش^(٢)، وأحد الوجهين اللّذين ذكرهما الفراء^(٣)، وهو قول الرّجّاج، إذ قال: (ولا اختلاف بين التّحويّين في أنّ (على) محذوفة، ومن ذلك قولك: ضُرب زيد الظّهر والبطن^(٤))، وقوله هذا مستمدّ من قول سيّويه، فيما ذكره من قولهم: ضُرب زيد الظّهر والبطن، أي: على الظّهر والبطن، إذ قال: (وإن شئت نصبت، تقول: ضُرب زيد الظّهر والبطن، ومُطِرنا السّهل والجبل، وقُلب زيد ظهره وبطنه، فالمعنى: أنّهم مُطِرُوا في السّهل والجبل، وقُلب على الظّهر والبطن)^(٥). واختاره النّحاس في كتابه إعراب القرآن^(٦). وأبو الليث السّمريّ في تفسيره^(٧)، وأبو عليّ الفارسيّ^(٨)، والثعلبيّ^(٩)، ومكي القيسيّ^(١٠)، والماورديّ (٤٥٠هـ)^(١١)، والواحديّ^(١٢)، والسّمعانيّ^(١٣)، والبعويّ^(١٤)، والباقوليّ^(١٥). واعترضه أبو حيّان واعتبر إسقاط الخافض في الآية غير مقيس، إذ قال: (وإسقاط حرف الجرّ لا ينقاس في مثل هذا، لا يقال: قعدتُ الخشبة، تريد: قعدتُ على الخشبة)^(١٦).

وتبعه السّمين الحلبيّ^(١٧)، وسراج الدّين الحنبليّ^(١٨). وقد قسم النّحاة المنصوب بحذف الجرّ على ثلاثة أقسام^(١٩): سماعيّ جائز في الكلام المنثور، نحو: نصحتّه، وشكرته، وسماعيّ خاصّ بالشّعر، كما في قول ساعدة بن جؤية الهذليّ: لَدُنْ بِهِرُ الكَفِّ يَغْسِلُ مَتْنُهُ ... فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ التُّعْلَبُ^(٢٠) وقياسيّ، وذلك في (أنّ وأنّ وكى)، نحو: {شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ...}^(٢١)، فمذهب الجمهور أنّه لا ينقاس حذف حرف الجرّ مع غير (أنّ وأنّ) بل يقتصر فيه على السّماع.

فجعل إسقاط الحرف في البيت سماعيّاً خاصّاً بالشّعر فلا يحمل عليه كلام الله تعالى. التّوجيه الثّاني: أنّ (صراط) منصوبة على الظّرفيّة، وزعم النّحاة أنّه قول ابن الطّراوة^(٢٢)، واختاره الطّبريّ في تفسيره^(٢٣)، وهو قول الرّمخشريّ، إذ قال: (وانتصابه على الظّرف، كقوله:

(١) تلخيص البيان في مجازات القرآن ١٤٢/٢.

(٢) معاني القرآن: ٣٢١.

(٣) معاني القرآن ٣٧٥/١.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٣٢٤/٢.

(٥) سيّويه ١٥٩/١.

(٦) إعراب القرآن ٤٦/٢.

(٧) بحر العلوم ٥٠٦/١.

(٨) الإغفال ٣٠٤/٢.

(٩) الكشف والبيان ٢٢١/٤.

(١٠) مشكل إعراب القرآن ٢٨٤/١.

(١١) النكت والعيون ٢٠٦/٢.

(١٢) الوسيط في تفسير القرآن المجيد ٣٥٤/٢، والوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٣٨٨/١.

(١٣) تفسير السمعاني ١٦٩/٢.

(١٤) معالم التنزيل ١٨٣/٢.

(١٥) إعراب القرآن ١١٩/١.

(١٦) البحر المحيط ٢١/٥.

(١٧) الدرّ المصون ٢٦٦/٥.

(١٨) اللباب في علوم الكتاب ٣٩/٩.

(١٩) ينظر: أوضح المسالك ١٥٩/٢، وشرح الأشمونيّ ١٥٢/٢، وشرح التّصريح ٤٦٧/١.

(٢٠) ينظر: ديوان الهذليّين ٩٠١/١.

(٢١) سورة آل عمران من الآية: ١٨.

..... كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ التَّغْلَبُ^(٣).

ويبدو أنّ هناك لبساً في ذكر الشاهد بين العلماء ، فمنهم من استشهد به على إسقاط الخافض، ومنهم من استشهد به على الظرفية، وأول من استشهد به هو الخليل بن أحمد الفراهيدي، حين ذكر النَّصْبَ على الظرف، إذ قال : (قال ساعدة بن جؤية:

لَدُنْ هَزَّ الكَفِّ يَعْسَلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ التَّغْلَبُ

فنصب الطريق على الظرف لأنَّ عسلان التَّغْلَبُ وهو مشيته وقع في الطريق^(٤). واستشهد به سيبويه على الظرفية كذلك^(٥)، إلا أنّ السمين الحلبي جعله شاهداً على إسقاط الخافض عند سيبويه، إذ قال : (وجعل هذا نظيراً ما فعل سيبويه في بيت ساعدة:

لَدُنْ هَزَّ الكَفِّ يَعْسَلُ مَتْنُهُ ... فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ التَّغْلَبُ

وهو أنّه جعله ممّا حُذِفَ فيه الحرفُ اتِّساعاً لا على الظرف؛ لأنّه ظرف مك ان مختص^(٦). ثم ذكر في موضع آخر : (إلا أنّ سيبويه: على أنّ قوله:

لَدُنْ هَزَّ الكَفِّ يَعْسَلُ مَتْنُهُ ... فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ التَّغْلَبُ

ضرورةً لنصبه الطريق^(٧) . وقال ابن سيده : (وليس الطريقُ بظرف ألا ترى أنه مكانٌ مخصوصٌ كما أن البيتَ والمسجدَ مخصوصان وقد نصَّ سيبويه على اختصاصه والنصُّ به ليس كالمذهب والمكان ألا ترى أنه حمل قول ساعدة : (لَدُنْ هَزَّ الكَفِّ يَعْسَلُ مَتْنُهُ ... فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ التَّغْلَبُ)، على أنّه قد حُذِفَ الحرفُ معه اتِّساعاً كما حُذِفَ عنده من : ذهبت الشَّامُ^(٨) . والذي أراه أنّ سيبويه استشهد بهذا البيت على الظرفية، لا على إسقاط الحرف، وأنّه استشهد بقول العرب : ضُربَ زيدٌ الظَّهْرَ والبطنَ، على إسقاط الحرف . وفرق البيضاوي في موطن الاستشهاد بالبيت، وقول العرب، فجعل الأول على الظرفية والثاني على إسقاط الحرف (على)، إذ قال: (ونصبه على الظرف كقوله:

لَدُنْ هَزَّ الكَفِّ يَعْسَلُ مَتْنُهُ ... فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ التَّغْلَبُ

وقيل: تقديره على صراطك، كقولهم: ضُربَ زيدٌ الظَّهْرَ والبطنَ^(٩) .

وهذا التوجيه الذي ذهب إليه الزمخشري، لم يلق قبولاً من لدن العلماء، واحتجوا عليه : بأنَّ الظرف مبهمة و (الصراط) ليس مبهماً^(٤)، قال أبو حيان: (وهذا أيضاً تخريجٌ فيه ضعفٌ لأنَّ (صراطك)، ظرفٌ مكانٍ مختصٌّ وكذلك الطريقُ فلا يتعدى إليه الفعل إلا بواسطة (في)، وما جاء خلاف ذلك شاذٌّ أو ضرورةً، وعلى الضرورة أنشدوا:

..... كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ التَّغْلَبُ

وما ذهب إليه أبو الحسين بن الطراوة من أنّ الصراطَ والطريقَ ظرفٌ مبهمٌ لا مختصٌّ رده عليه أهلُ العربية^(٥)، ثم قال: (فلا يجوز ذلك إلا في الضرورة، وقد نصَّ سيبويه على أنّ (عسل الطريق) شاذٌّ، فلا يُخرَجُ القرآنُ عليه^(٦) .

(١) البحر المحيط ٢١/٥ ،

(٢) جامع البيان ٣٣٧/١٢ .

(٣) الكشاف ٨٨/٢ .

(٤) الجمل في النحو: ٧١ .

(٥) سيبويه ٢١٤/١ .

(٦) الدر المصون ١١/٦ .

(٧) الدر المصون ٢٨٣/٩ .

(٨) المخصص ٢٤٦/٤ .

(٩) أنوار التنزيل ٧/٣ .

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي ٤٩١/١، والبحر المحيط ٢١/٥، والدر المصون ٢٦٦/٥، واللّباب في علوم الكتاب ٣٩/٩، ومغني

اللّيب ٧٥٠/١، وشرح الأشموني ٤٩٩/١، وشرح التصريح ٤٦٧/١، وحاشية الخضري ٤٠٠/١ .

(٥) البحر المحيط ٢١/٥ .

(٦) البحر المحيط ٢٩٨/١٠ .

التَّوْجِيهِ الثَّلَاثُ: أَنَّ (صِرَاطًا) مَنْصُوبَةً عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ عَلَى أَنْ يُضْمَنَّ (لِأَقْعُدَنَّ). اللَّازِمُ مَعْنَى فِعْلٍ مُتَعَدٍّ. وَهَذَا أَنْ لَا يَكُونُ الْمُرَادُ حَقِيقَةَ الْقَعُودِ بَلْ يُضْمَنَّ مَعْنَى آخِرِ تِلْكَ مَعِ الْمَعْنَى الْعَامَّةِ لِلآيَةِ. وَمِنَ الْقَائِلِينَ بِهَذَا، الْمَاتَرِيدِيُّ (٣٣٣هـ) فِي تَفْسِيرِهِ، إِذْ ذَكَرَ أَنَّ (لِأَقْعُدَنَّ): (هُوَ الْمَكْتُوبُ، لَيْسَ عَلَى حَقِيقَةِ الْقَعُودِ)^(١). أَوْ بِمَعْنَى: رَصُدُ الطَّرِيقِ، كَمَا قَالَ بِهِ الْفَيْرُوزَابَادِيُّ^(٢). وَيُرَى أَبُو حَيَّانَ أَنَّ الْأَوَّلَى أَنْ يُضْمَنَّ (لِأَقْعُدَنَّ)، مَعْنَى (لِأَلْزَمَنَّ)، الْمُنْعَدِّي بِنَفْسِهِ دُونَ حَرْفِ جَرٍّ، إِذْ قَالَ: (وَالْأَوَّلَى أَنْ يُضْمَنَّ (لِأَقْعُدَنَّ)، مَعْنَى مَا يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ فَيَنْتَصِبُ الصِّرَاطُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ وَالتَّقْدِيرُ : لِأَلْزَمَنَّ بِقَعُودِي صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ)^(٣). وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو حَيَّانَ لَا ضَرُورَةَ إِلَيْهِ وَلَا سَيِّمًا أَنَّهُ صَرَّحَ فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ أَنَّ التَّضْمِينَ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، إِذْ قَالَ: (لَكِنَّ التَّضْمِينَ لَا يَنْقَاسُ لَيْسَ بِقِيَاسٍ وَلَا يُضَارُّ إِلَيْهِ إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ، وَلَا ضَرُورَةَ هُنَا تَدْعُو إِلَيْهِ)^(٤). وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: (التَّضْمِينَ لَا يَنْقَاسُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ وَإِنَّمَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ، أَمَّا إِذَا امْكُنَّ إِجْرَاءُ اللَّفْظِ عَلَى مَدْلُولِهِ الْوَضْعِيِّ فَإِنَّهُ يَكُونُ أَوَّلَى)^(٥). فَكَيْفَ يَخْرُجُ كَلَامُ رَبِّ الْعَالَمِينَ عَلَى الضَّرُورَةِ وَعَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ؟ !. فَالَّذِي أَرَاهُ أَنَّ تَوْجِيهِ الصِّرَاطِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ هُوَ الرَّاجِحُ عِنْدِي وَهُوَ أَقْرَبُ لِلْمَعْنَى، وَلَا سَيِّمًا وَأَنَّ الصِّرَاطَ مَخْصُوصٌ وَمَعْلُومٌ وَهَذَا مَا صَرَّحَ بِهِ سَيَّبُويه وَغَيْرِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْقَدَامَى. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

سادساً: توجيهِ لفظة (أحصى)، في قوله تعالى: {ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِئُوا أَمَدًا} ^(١).

بيان المعنى العام:

هذه الآية تتحدث عن قصة أصحاب الكهف -الفتية الذين آمنوا برَبِّهم وزادهم الله تعالى هدى- بعد أن ضرب الله -تعالى- على آذانهم في الكهف سنين عدداً، قال تعالى: {فَضَرَبْنَا عَلَى آذَانِهِمْ فِي الْكُهْفِ سِنِينَ عَدَدًا} ^(٢)، ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: {ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ أَيُّ مِنْ بَعْدِ نَوْمِهِمْ. وَيُقَالُ لِمَنْ أَحْيِيَ أَوْ أَقِيمَ مِنْ نَوْمِهِ: مَبْعُوثٌ، لِأَنَّهُ كَانَ مَمْنُوعًا مِنَ الْإِنْبِعَاثِ وَالتَّصْرِيفِ. قَوْلُهُ تَعَالَى: {لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى} (لِنَعْلَمَ) عِبَارَةٌ عَنْ خُرُوجِ ذَلِكَ الشَّيْءِ إِلَى الْوُجُودِ وَمَشَاهِدَتِهِ، وَهَذَا عَلَى نَحْوِ كَلَامِ الْعَرَبِ، أَي نَعْلَمُ ذَلِكَ مَوْجُودًا وَإِلَّا فَقَدْ كَانَ اللَّهُ تَعَالَى عَلِمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى الْأَمَدَ... وَالْحِزْبَانِ الْفَرِيقَانِ، وَالظَّاهِرُ مِنَ الْآيَةِ أَنَّ الْحِزْبَ الْوَاحِدَ هُمُ الْفَتِيَّةُ إِذْ ظَنُّوا لُبُّهُمْ قَلِيلًا. وَالْحِزْبُ الثَّانِي أَهْلُ الْمَدِينَةِ الَّذِينَ بَعَثَ الْفَتِيَّةَ عَلَى عَهْدِهِمْ، حِينَ كَانَ عِنْدَهُمُ التَّارِيخُ لِأَمْرِ الْفَتِيَّةِ. وَهَذَا قَوْلُ الْجُمْهُورِ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ)^(٣).

أما توجيهِها، فللعلماء فيها توجيهاً:

التَّوْجِيهِ الْأَوَّلُ: أَنَّ (أَحْصَى)، فِعْلٌ مَاضٍ، أَصْلُهُ: مِثَالُ الْمَاضِي، مِنْ: أَحْصَى يُحْصِي، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {...أَحْصَاهُ اللَّهُ وَتَسْوَاهُ...} ^(٤)، {...وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا} ^(٥)، وَهُوَ التَّوْجِيهِ الثَّانِي الَّذِي اخْتَارَهُ الرَّجَّاحُ، ^(٦) وَرَجَّحَهُ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ إِذْ قَالَ: (فِي كَيْفِ الْأَمَدِ عَلَى هَذَا مُنْتَصِبًا عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ، وَالْعَامِلُ فِيهِ (أَحْصَى) الَّذِي هُوَ فِعْلٌ) ^(٧). وَتَبِعَهُ مَكِّي الْقَيْسِيُّ، إِذْ قَالَ: (إِنَّ (أَحْصَى)، لَيْسَ هُوَ (أَفْعَلُ مِنْ كَذَا)، إِنَّمَا هُوَ فِعْلٌ مَاضٍ) ^(٨). وَتَبِعَهُمُ أَبُو حَسَنِ الْقَبْرَوَانِيُّ ^(٩)، وَالزَّمَخْشَرِيُّ ^(١٠)، وَأَبُو الْبَرَكَاتِ بْنِ

(١) تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة) ٤/٣١٧.

(٢) بصائر ذوي التمييز ٤/٢٨٦.

(٣) البحر المحيط ٥/٢١.

(٤) البحر المحيط ٤/٥١٣.

(٥) البحر المحيط ٧/١٦٦.

(٦) سورة الكهف من الآية: ١٢.

(٧) سورة الكهف الآية: ١١.

(٨) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١٠/٣٦٤.

(٩) سورة المجادلة من الآية: ٦.

(١٠) سورة الجن من الآية: ٢٨.

(١١) معاني القرآن وإعرابه ٣/٢٧١.

(١٢) الإغفال ٢/٣٦١.

(١٣) مشكل إعراب القرآن ١/٤٣٧.

(١٤) التكت في القرآن الكريم: ٣٠٢.

الأنباري^(٢)، والبيضاوي^(٣)، والتسفي^(٤)، والتعالبي^(٥). وتوجيه (أمداً) عندهم منصوب بـ (أحصى)، والتقدير: لنعلم أهؤلاء أحصى للأمد أم هؤلاء. إلا أن أبا البركات جعل لعامل التّصّب وجهين. إذ قال: (و(أمداً) منصوب؛ لأنّه ظرف زمان، وفي العامل فيه وجهان، أحدهما: أن يكون العامل فيه (أحصى). والثاني: أن يكون العامل فيه (لبثوا). والوجه الأول أوجه الوجهين)^(٦).

التّوجيه الثاني: أن (أحصى)، اسم تفضيل، و(أمداً)، منصوب على التّمييز، وهو أحد الوجهين اللّذين قال بهما الفراء. إذ قال: (إن شئت جعلته خرج من (أحصى) مفسّراً، كما تقول: أيّ الحزبين أصوب قولاً وإن شئت أوقعت عليه اللّبث: للبياتهم أمداً)^(٧). ورجّحه الطّبري في تفسيره، إذ قال: (وفي نصب قوله (أمداً) وجهان: أحدهما أن يكون منصوباً على التّفسير من قوله (أحصى) كأنه قيل: أيّ الحزبين أصوب عدداً لقدّر لبيّهم. وهذا هو أولى الوجهين في ذلك بالصّواب؛ لأنّ تفسير أهل التّفسير بذلك جاء)^(٨)، وهو قول الزّجاج في أحد قوليه، وقدمه على غيره^(٩)، ورجّحه النّحاس^(٤)، والعكبري^(٥). إلا أن هذا القول لم يلق قبولا من لدن القسم الأكبر من المفسّرين والنّحاة، وحجّتهم أنّ (أحصى) من باب (أفعل، يُفعل)، (أحصى يُحصي)، فلا يقال منه: هو أفعل من كذا، وما انتصب على التّمييز فهو في المعنى فاعل، قال أبو عليّ الفارسيّ: (اعلم أنّ التّمييز في الأمد وانتصابه عندي غير مستقيم؛ وذلك أنّه لا يخلو من أن يكون (أحصى) يُحمل على أن يكون فعلاً ماضياً أو (أفعل) نحو: (أحسن)، و(أعلم). ولا يجوز أن يكون (أحصى) أفعل وغير مثال الماضي لأمرين:

أحدهما: أنّه يقال: أحصى يُحصي، وفي التّنزيل {أحصاه الله ونسوه}^(٦)، وأفعل يُفعل لا يقال منه: أفعل من كذا، وأمّا قولهم: (ما أولاه للخير)، و(ما أعطاه للدرهم)، فمن الشّاذ التّادر الذي حكمه أن يحفظ لقلّته، ويُعرفُ خروجُه عن الجمهور والكثرة. وسبيل ما ذكرنا من ذلك لا يقاس عليه ولا يجعل أصلاً يُحملُ غيره عليه، فـ (أحصى) إذن لا يجوز أن يكون أفعل من كذا لهذا الذي أعلمتك.

والأمر الآخر الذي يمنع انتصاب هذا الاسم على التّمييز: هو أنّ ما انتصب على التّمييز في نحو هذا، كقولك: أكثر مالاً، وأحسن وجهاً، وأغزر علماً ونحو هذا، فهو في المعنى فاعل وإن كان في اللفظ منتصباً؛ ألا ترى أنّ الوجه هو الذي حسن، والمال هو الذي كثر، والعلم هو الذي غرّز، وليس ما في الآية كذا؛ لأنّ (الأمد) ليس هو الذي أحصى، فهو خارج عن جهة ما عليه الأسماء المنتصبة على التّمييز وحدها، فإذا كان كذلك لم يجز أن يكون منها، فإذا لم يجز ذلك كان مثلاً للماضي، وإذا كان ماضياً كان المعنى: ليّعلم أيّ الحزبين أحصى أمداً لبيّهم، فيكون الأمد على هذا منتصباً على أنّه مفعول به، والعامل فيه (أحصى) الذي هو فعْل^(٧). وشبيه بهذا الذي ذكره أبو عليّ قول أبي البركات بن الأنباري، إذ قال: (وزعم بعض النّحويّين أنّ (أحصى)، اسم على وزن (أفعل) للمبالغة، ولو كان كذلك لكان ينبغي أن يكون: لنعلم أيّ الحزبين أشدّ إحصاءً؛ لأنك لا تقول: ما إحصاه؛ ولهذا تقول: ما أشدّ إحصاءه، فلمّا قال: أحصى، دلّ على أنّه فعل ماضٍ. وأمّا قولهم: ما أولاه للمعروف، وما أعطاه للمال، فهو من الشّاذ الذي لا يقاس عليه)^(٨). وما ذهب إليه أبو عليّ وأبو البركات قال به ابن هشام إذ قال: (

(١) الكشّاف ٢/٦٥٩.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ١/١٠١.

(٣) أنوار التّنزيل ٣/٢٧٤.

(٤) مدارك التّنزيل ٣/١٢.

(٥) الجواهر الحسان ٣/٥١٠.

(٦) البيان ١/١٠١.

(٧) معاني القرآن ٢/١٣٦.

(٨) جامع البيان ١٧/٦١٤.

(٩) معاني القرآن وإعرابه ٣/٢٧١.

(٤) إعراب القرآن ٢/٢٨٩.

(٥) التّبيان ٢/٨٣٩.

(٦) سورة المجادلة من الآية: ٦.

(٧) الإغفال ٢/٣٦٠-٣٦١.

(٨) البيان ١/١٠١.

ومن الوهم قول بعضهم في {أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمْدًا} {إِنَّهُ مِنَ الْأَوَّلِ} ^(١) فَإِنَّ الْأَمْدَ لَيْسَ مَحْصِيًّا بَلْ مَحْصَى وَشَرَطَ التَّمْيِيزَ المنصوب بعد أفعل كونه فاعلاً في المعنى ك(زَيْدٌ أَكْثَرَ مَالًا). بخلاف (مَالٌ زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالٍ) ^(٢).

لذا وجدت من العلماء من قال : إِنَّهُ: (ليس بالوجه السديدي...ولأنَّ (أَمْدًا). لا يخلو إما أن يُنْصَبَ بِ (أَفْعَلٍ) (فَأَفْعَلُ)، لا يعمل) ^(٣). ومنهم من قال: (ويلحق هذا القول من الاختلال أن أفعل لا يكون من فعل رباعي إلا في الشاذ) ^(٤). ومنهم من قال: (هذا وهم) ^(٥). ومنهم من قال: (وهذا ضعيف) ^(٦). وهذا الرد يحتاج إلى تأمل وتوضيح؛ لأنَّ مذهب سيبويه جواز بناء اسم التفضيل من (أَفْعَلٍ). مطلقاً ^(٧). وهو مذهب أبي إسحاق ^(٨). وأنَّ التَّفْصِيلَ اختيَارُ ابنِ عَصْفُورٍ ^(٩). والهمزة في (أَحْصَى) ليست للنقل. وأما قولهم: إِنَّ (أَفْعَلُ). لا يعمل، ليس بصحيح فإنه يعمل في التَّمْيِيزِ. و(أَمْدًا) تَمْيِيزٌ وهكذا أعربه من زعم أن (أَحْصَى) أَفْعَلٌ لِلتَّفْصِيلِ، كما نقول: زَيْدًا أَقْطَعُ النَّاسُ سَيْفًا، وَزَيْدٌ أَقْطَعُ لِلهَامِ سَيْفًا، ولم يعربه مفعولاً به ^(١٠).

إِذَنْ (أَحْصَى). بين الاسمِيَّةِ والفعلِيَّةِ، وهذا من المُشْكِلِ، فإذا أثبتنا فعليته، فهل يأتي اسماً؟ وما هو الضَّابِطُ في ذلك؟ إِنَّ المعنى مرتبط باللفظ ارتباطاً وثيقاً، كما أن التَّوْجِيهَ النَّحْوِيَّ كذلك، فلو قلنا: زَيْدٌ أَحْصَى ذَهْنًا، وَعَمْرُو أَحْصَى مَالًا، فَإِنَّ الْأَوَّلَ عَلَى أَنَّ (أَحْصَى). اسم تفضيل والمنصوب تمييز. مثل: أَحْسَنَ وَجْهًا، وَالثَّانِي عَلَى أَنَّ (أَحْصَى). فعل ماضٍ والمنصوب مفعول مثل: (وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدْدًا) ^(١١).

والذي أراه أن (أَحْصَى). هنا اسم تفضيل وليس فعلاً، وأنَّ (أَمْدًا). تمييز له. وقوله: (أَحْصَى). يعني: أبلغ إحصاءً، فصار المعنى: أَيُّ الْحَزْبَيْنِ أَضْبَطُ، أَوْ أَدَقُّ لِلْمَدَّةِ الَّتِي لَبِثُوهَا: لِأَنَّهُمْ تَنَازَعُوا أَمْرَهُمْ فَقَالُوا: {...لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ...} ^(١٢). وقال آخرون: {...رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ...} ^(١٣). ثمَّ النَّاسُ مِنْ بَعْدِهِمْ اخْتَلَفُوا فِي مَدَّةِ لَبِثِهِمْ: لَذَا فَإِنَّ (أَحْصَى) هنا تمييز. هذا هو الرَّاجِحُ عِنْدِي وَالرَّأْيُ الْآخِرُ أَرَاهُ مَرْجُوحًا. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

سابعاً: توجيه اللام الداخلة على (مَنْ) في قوله تعالى: {يَدْعُوا مَنْ ضَرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ لَيْسَ الْمَوْلَى وَلَيْسَ الْعَشِيرُ} ^(١٤). بيان المعنى العام:

قال أبو الليث السمرقندي (ت٣٧٣هـ): {يَدْعُوا مَنْ ضَرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ}، يعني: لمن إثمه وعقوبته أكثر من ثوابه ومنفعته، ويقال: ضَرَّهُ في الآخرة أكثر من نفعه في الدنيا. فإن قيل: لم يكن في عبادته نفع ألبتة. فكيف يقال: من نفعه ولا نفع له؟ قيل له: إنما قال هذا على عاداتهم. وهم يقولون لشيء لا منفعة فيه: ضَرَّهُ أَكْثَرَ مِنْ نَفْعِهِ، كما يقولون لشيء لا يكون هذا بعيد، كما قالوا: {إِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ} ^(١٥). ثمَّ قَالَ تَعَالَى: {لَيْسَ الْمَوْلَى}، يعني: بئس الصَّاحِبُ، {وَلَيْسَ الْعَشِيرُ} يعني: بئس الخليط. ويقال: معناه من كانت عبادته عقوبة عليه، فبئس المعبود هو) ^(١٦).

(١) أي: تمييز.

(٢) مغني اللبيب ١/٧٨١.

(٣) الكشاف ٢/٦٥٩.

(٤) المحرر الوجيز ٣/٥٠٠.

(٥) التكت في القرآن الكريم: ٣٠٢.

(٦) التسهيل لعلوم التنزيل ١/٩٣٦.

(٧) ينظر: الكتاب ٣/١٩٣.

(٨) معاني القرآن وإعرابه ٣/٢٧١.

(٩) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/٤٨.

(١٠) ينظر: البحر المحيط ٧/١٤٦.

(١١) ينظر: مغني اللبيب ١/٧٨١.

(١٢) سورة الكهف من الآية: ١٩.

(١٣) سورة الكهف من الآية: ١٩.

(١٤) سورة الحج الآية: ١٣.

(١٥) سورة ق الآية: ٣.

(١٦) بحر العلوم ٢/٤٥١.

أما توجيهها، فللعلماء فيها خمسة توجيهات:

التوجيه الأول: أنها لام الابتداء، وأطلق عليها الفراهيدي، اللام المنقولة^(١)، وفيها ثمانية توجيهات^(٢):
 الأول: أن (يدعو) ضمّن معنى: (يقول)، و(من) موصولة في محل رفع مبتدأ، وخبره محذوف، والمعنى: يقول لمن ضربه أقرب من نفعه إليه، وهو قول الأخفش. إذ قال: (ف(يدعو) بمنزلة (يقول)، و(من) رفع وأضمر الخبر كأنه: يدعو لمن ضربه أقرب من نفعه إليه. يقول: لمن ضربه أقرب من نفعه إليه)^(٣).
 وذكره الزجاج وجعله وجهاً ثالثاً^(٤)، واختاره أبو جعفر النحاس، واستحسنه، فقال: (وهو أحسن ما قيل في الآية عندي)^(٥)، وزعم أنه مذهب المبرد^(٦)، ولم أقف عليه، ورجحه ابن جني^(٧)، وتبعه المالقي وقال: إنه أحسن ما قيل^(٨). واعترض ابن عطية على هذا التوجيه، وجعله مفسداً للمعنى، إذ قال: (وهذا القول فيه نظر، فتأمل إفساده للمعنى، إذ لم يعتقد الكافرقط، أن ضرب الأوثان، أقرب من نفعها)^(٩). وتبعه ابن الشجري وبين أنه فاسد المعنى وبعيد عن الصواب^(١٠).
 الثاني: أن (يدعو) ضمّن معنى: يُسمّي، فتكون اللام مزيدة في المفعول الأول وهو الموصول وصلته، ويكون المفعول الثاني محذوفاً تقديره: يُسمّي الذي ضربه أقرب من نفعه إليها، وهو أحد أقوال الزجاج^(١١). وهذا كالقول الذي قبله إلا أن المحذوف آخر مفعول تقديره: إليها^(١٢)، قال أبو حيان: (وهذا لا يتم إلا بتقدير زيادة اللام أي: يدعو من ضربه)^(١٣).
 الثالث: أن في الكلام حذفاً أي: حذف المفعول به ل (يدعو) والمعنى: يدعو لمن ضربه أقرب من نفعه إليها، ذكره النحاس عن علي بن سليمان، ونسبه للمبرد، ولم أقف عليه. وردّه النحاس، فقال: (وأحسب هذا القول غلط على محمد بن يزيد، لأنه لا معنى له؛ لأن ما بعد اللام مبتدأ فلا يجوز نصب (إله))^(١٤). وهو التوجيه الثاني الذي ذكره أبو البركات بن الأنباري، والتقدير عنده: يدعو إليها لمن ضربه أقرب من نفعه^(١٥).
 الرابع: أن (يدعو) توكيد لفظي ل (يدعو) الأولى، فلا يكون لها معمول، وهو أحد أقوال الفراء، إذ قال: (قوله (يدعو) التي بعد (البعيد) مكرورة على قوله: {يدعوا من دون الله}، (يدعو) مكررة، كما تقول: يدعو يدعو دائماً، فهذا قوة لمن نصب اللام^(١٦) ولم يوقع (يدعو) على (من))^(١٧)، وهو قول أبي علي الفارسي^(١٨)، وقول ابن جني^(١٩)، وذكره الثعلبي في تفسيره^(٢٠)، و

(١) الجمل في النحو: ٢٨٠.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤١٧/٣، والإغفال ٤٣٧/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن ١٧٠/٢.

(٣) معاني القرآن ٥٣٩/٢.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٤١٦/٣.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٨٩/٣.

(٦) إعراب القرآن ٨٩/٣.

(٧) سر صناعة الإعراب ٤٠٢/٢.

(٨) رصف المياني: ٢٤٤.

(٩) المحرر الوجيز ١٣٣/٤.

(١٠) أمالي ابن الشجري ٤٤٢/٢.

(١١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤١٦/٣.

(١٢) المحرر الوجيز ١٣٣/٤.

(١٣) البحر المحيط ٤٩١/٧.

(١٤) إعراب القرآن ٨٩/٣.

(١٥) البيان في غريب إعراب القرآن ١٧٠/٢.

(١٦) أي: فتح اللام دون كسرها؛ لأنه تكلم عن وجه كسر اللام نحو: لمن.

(١٧) معاني القرآن ٢١٨/٢.

(١٨) الإغفال ٤٣٧/٢.

(١٩) سر صناعة الإعراب ٤٠١/١.

(٢٠) الكشف والبيان ١٠/٧.

الأنباري^(١)، والرّمخشري^(٢)، وأبو البقاء^(٣)، ورّجحه أبو حيّان، إذ قال: (وأقربُ التّوجّهات أن يكونَ (يَدْعُو) توكيداً لـ (يَدْعُو) الأوّل، واللّامُ في (لَمَنْ) لأمّ الابتداء، والخبرُ الجملةُ الّتي هي قَسَمٌ محذوفٌ، وجوابُهُ: لَيْسَ المُولَى^(٤)). وفي هذا القول دعوى خلاف الأصل مرّتين إذ الأصل عدم التّوكيد والأصل ألا يفصل المؤكّد من توكيده ولا سيّما في التّوكيد اللفظي^(٥).

الخامس: أنّ (ذلك) -في الآية الّتي قبلها- من قوله تعالى: (يَدْعُو من دُونِ اللّهِ مَا لَا يَضُرُّهُ وَمَا لَا يَنْفَعُهُ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ البُعِيدُ)^(٦)، في موضع نصب: بوقوع (يدعو) عليه، ويكون (ذلك) بمعنى (الذّي)، وهذا على قولٍ من جعل (ذا) مع غير الاستفهام بمعنى (الذّي)^(٧). ويكون المعنى: الذّي هو الضلال البعيد يدعو، ويكون (لَمْ يَضُرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ) مستأنفاً، وقد ذكره الرّجّاح ذاهباً إلى أنّ هذا التّوجيه قد أغفله النّاس^(٨)، واختاره أبو عليّ الفارسيّ، إذ قال: (وهذا الوجه هو الحسنُ)^(٩). وتبعه ابنُ جنيّ^(١٠)، واختاره الباقلويّ^(١١)، وردّه ابنُ عطية، وقال: (كون (ذلك) بمعنى (الذّي) غير سهل)^(١٢)، وتبعه ابن الحاجب، إذ قال: (وليس بقويّ: لأنّ اسم الإشارة لا يقع عند البصريّين بمعنى (الذّي)، وهو قليل أيضاً عند من جوزّه)^(١٣). وتبعهما أبو حيّان: فقال (وهذا لا يصحّ إلاّ على قول الكوفيّين: إذ يجوزون في اسم الإشارة أن يكون موصّلاً، والبصريّون لا يجوزون ذلك إلاّ في (ذا) بشرط: أن يتقدّمها الاستفهام بـ (ما) أو (من))^(١٤). والذّي ذهب إليه أبو حيّان فيه نظر، إذ قال بهذا القول أبو عليّ الفارسيّ ومن قبله الرّجّاح فكيف يكون القول للكوفيّين؟!. كذلك يُفهم من كلام الرّجّاح أنّ القول للنحويّين عامتهم ولم يقيدوه بالكوفيّين: لذا قال النّحاس: (ولأبي إسحاق قول آخر وزعم أنّ النحويّين أجازوه)^(١٥). والمسألة فيها خلاف^(١٦). وهذا التّوجيه وإن كان جائزاً إلاّ أنّه قليل، والقليل لا يحمل عليه التّنزيل.

السّادس: أنّ (يَدْعُو)، يُشبه أفعال القلوب؛ فكأنّه قال: يظنّ. وصحّ أن يقدر هذا الفعل من الأفعال الّتي تعلق وهي أفعال النّفْس كـ (ظَنَنْتُ)، و(حَسِبْتُ)^(١٧)، قال العكبريّ: (والأحسنُ أنّ تقديره: يَزْعُمُ؛ لأنّ (يَزْعُمُ) قول مع اعتقاد)^(١٨). ورّجحه البيضاويّ في تفسيره^(١٩)، وأبو حيّان^(٢٠).

السّابع: أن يكون (يَدْعُو) في موضع الحال من (ذلك)، وهو أحد أقوال الرّجّاح، والتّقدير عنده: (ذلك هو الضلال البعيد يدعوه، المعنى في حال دُعائه إيّاه)^(٢١)، وتبعه أبو عليّ الفارسيّ^(٢٢). وقدّره ابنُ جنيّ: بـ (ذلك هو الضلال البعيد مدعوّاً)^(٢٣).

(١) الهداية ٤٨٥٣/٧.

(٢) الكشّاف ١٤٨/٣.

(٣) التّبيان ٩٣٤/٢.

(٤) البحر المحيط ٤٩١/٧.

(٥) مغني اللّبيب ٣٠٨/١.

(٦) سورة الحجّ الآية: ١٢.

(٧) ينظر: التّبيان في إعراب القرآن ٩٣٤/٢.

(٨) معاني القرآن وإعرابه ٤١٥/٣.

(٩) الإغفال ٤٣٨/٢.

(١٠) سرّ صناعة الإعراب ٤٠٢/٢.

(١١) إعراب القرآن ٦٩٠/٢.

(١٢) المحرّر الوجيز ١٣٣/٤.

(١٣) الإيضاح في شرح المفصل ١٢٢/١.

(١٤) البحر المحيط ٤٩١/٧.

(١٥) معاني القرآن ٣٨٥/٤.

(١٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٨٩/٢، المسألة (الثالثة بعد المائة) واثتلاف النّصرة: ٦٧، المسألة (التاسعة والخمسون).

(١٧) المحرّر الوجيز ١٣٣/٤.

(١٨) التّبيان ٩٣٥/٢.

(١٩) أنوار التّنزيل ٦٦/٤.

(٢٠) البحر المحيط ٤٩١/٧.

وقدره الباقولي: (بذلك هو الضلال البعيد داعياً، أي: في حال دعايته إياه).^(٤) (ومن ضره) ابتداء، وخبره (لبئس المولى). ورد أبو حيان ما قدره الزجاج وأبي عليّ. فقال: (وهذا ضعيف؛ لأنّ (يدعو) لا يُقدّر: مدعوًا، إنّما يُقدّر: داعيًا، فلو كان يُدعى مبنياً للمفعول لكان تقديره مدعوًا جارياً على القياس)^(٥)، وما ذكره أبو حيان فيه نظر، إذ لم يقدر الزجاج (مدعوًا) بل الجملة عنده من الفعل والفاعل والمفعول في موضع نصب حالاً من (ذلك) في الآية {ذلك هو الضلال البعيد} كما أشار إليه أبو عليّ الفارسيّ. وزعم ابنُ الشَّجَرِيّ أنّه قول المبرد، إذ قال: (وقال أبو العباس محمد بن يزيد: (يدعو) في موضع الحال، والمعنى: ذلك هو الضلال البعيد في حال دعائه إياه)^(٦).
وتبعه الزركشي^(٧). والذي وقفت عليه غير هذا كما نقله العلماء^(٨).

الثامن: أنّ اللام دخلت في غير موضعها، والتقى دير: يدعو من لضره أقرب من نفعه، وهو قول الكسائيّ والفرّاء^(٩). وذكره الطبري^(١٠)، وقال الزجاج: إنّ قول البصريين والكوفيين لكتهم لم يشبعوا الشرح، إذ قال: (قال البصريون والكوفيون: اللام معناها التأخير، المعنى: يدعو من لضره أقرب من نفعه، ولم يُشبعوا الشرح، ولا قالوا من أين جاز أن تكون اللام في غير موضعها، وشرح ذلك أنّ اللام لليمين والتوكيد فحقها أن تكون في أول الكلام فقدمت لتجعل في حقها، وإن كان أصلها أن تكون في (لضره) كما أنّ لام (إنّ) حقها أن تكون في الابتداء، فلمّا لم يجز أن تأتي (إنّ) جعلت في الخبر في مثل قولك: إنّ زيداً لقائمٌ، ولا يجوز (إنّ) لزيداً قائمٌ)، فإذا أمكن أن يكون ذلك في الاسم كان ذلك أجود الكلام، تقول: إنّ في ذلك لاية^(١١).
واعترض أبو عليّ الفارسيّ ما تأوله الزجاج، وقال: (إنّه لم يَحْتَجْ إلى أن يتأول في الكلام هذا التأويل الفاسد)^(١٢). وأيده ابنُ جنيّ، فقال: (وهذا عندنا على إجماع الكافة عليه في ما حكاه أبو إسحاق غير جائز ولا مرضٍ، وقد أنكره أبو عليّ، وذهب في فساده إلى أنّ اللام على هذا التقدير من صلة (من)، ومحلّه أن تتقدم الصلة أو شيء منها على الموصول)^(١٣). ونسب أبو البركات بن الأنباري هذا التوجيه للكوفيين^(١٤). وذكره ابن عطية^(١٥)، والأنباري^(١٦)، وذكره الباقوليّ، وخطأه^(١٧)، وذكره أبو البقاء العكبريّ، واعترضه، إذ قال: (وهذا بعيد؛ لأنّ ما في صلة (الذي) لا يتقدم عليها)^(١٨)، وتبعه أبو حيان^(١٩)، والسّمين الحلبيّ^(٢٠)، وذكره ابنُ الحاجب، واعترضه أيضاً، إذ قال: (وليس بجيد أيضاً؛ لأنّ لام الابتداء لا تتقدم عن موضعها)^(٢١). فاللام في هذه

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤١٥/٣.

(٢) الإغفال ٤٣٧/٢.

(٣) سرّ صناعة الإعراب ٤٠١/١.

(٤) إعراب القرآن ٦٩١/٢.

(٥) البحر المحيط ٤٩١/٧.

(٦) أمالي ابن الشَّجَرِيّ ٤٤١/٢.

(٧) البرهان في علوم القرآن ٣٣٦/٤.

(٨) ينظر: إعراب القرآن للنجاشي ٨٩/٣، والهداية إلى بلوغ النهاية ٤٨٥٣/٧، والجامع لأحكام القرآن ١٩/١٢.

(٩) معاني القرآن ٢١٧/٢.

(١٠) جامع البيان ٤٧٦/١٦.

(١١) معاني القرآن وإعرابه ٤١٥/٣.

(١٢) الإغفال ٤٣٧/٢.

(١٣) سرّ صناعة الإعراب ٤٠١/١.

(١٤) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢١٧٠.

(١٥) المحرر الوجيز ١٣٣/٤.

(١٦) الهداية ٤٨٥٣/٧، ومشكل إعراب القرآن ٤٨٧/٢.

(١٧) إعراب القرآن ٦٩٠/٢.

(١٨) التبيين ٩٣٤/٢.

(١٩) البحر المحيط ٤٩١/٧.

(٢٠) الدرّ المصون ٢٣٨/٨.

(٢١) الإيضاح في شرح المفصل ١٠١/١.

التَّوْجِيهَاتِ الَّتِي ذَكَرْتَهَا هِيَ لَامُ الْاِبْتِدَاءِ . وَالَّذِي اَرَاهُ اَنَّ هَذَا الْقَوْلَ هُوَ الرَّاجِحُ وَغَيْرُهُ مَرْجُوحًا، وَهُوَ رَأْيِي اَغْلِبُ النَّحْوِيِّينَ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ . وَاللَّهُ تَعَالَى اَعْلَمُ .

التَّوْجِيهَةُ الثَّانِيَّةُ : اَنَّ تَكُونَ اللَّامُ بِمَعْنَى (إِلَى) ، ذَكَرَهُ السَّمْعَانِيُّ (٤٨٩هـ) فِي تَفْسِيرِهِ ، اِذْ قَالَ : (وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : يَدْعُو لِمَنْ ضَرَّهُ ، يَعْنِي : اِلَى الَّذِي ضَرَّهُ اَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ)^(١) ، وَلَمْ اَقْفِ عَلَيْهِ عِنْدَ غَيْرِهِ ، اِلَّا اَنِّي وَجَدْتُ الْفَرَاءَ قَدْ ذَكَرَ قَوْلًا يُوْحِي بِاَنَّ اللَّامَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ تَأْتِي بِمَعْنَى (إِلَى) ، لَكِنَّهَا لَيْسَتْ اللَّامُ الْمَفْتُوحَةُ بِلِ الْمَكْسُورَةِ ، فَقَالَ : (وَوَجْهٌ اٰخَرٌ لَمْ يُقْرَأْ بِهِ . وَذَلِكَ اَنَّ تَكْسِرَ اللَّامِ فِي (لِمَنْ) وَتَرْيِدُ : يَدْعُو اِلَى مَنْ ضَرَّهُ اَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ . فَتَكُونُ اللَّامُ بِمَنْزِلَةِ (إِلَى) ، كَمَا قَالَ : (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا ، وَاِلَى هَذَا) ، وَاَنْتَ قَائِلٌ فِي الْكَلَامِ : دَعَوْتُ اِلَى فَلَانٍ ، وَدَعَوْتُ لِفَلَانٍ بِمَعْنَى وَاحِدٍ . وَلَوْلَا كِرَاهِيَةُ خِلَافِ الْاَثَارِ وَالاجْتِمَاعِ لَكَانَ وَجْهًا جَيِّدًا مِنَ الْقِرَاءَةِ)^(٢) .

وَالْحَقِيْقَةُ اَنَّ (إِلَى) يَقْرَبُ مَعْنَاهَا مِنْ مَعْنَى اللَّامِ ، وَكَذَلِكَ لِفِظِهَا ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا ...)^(٣) ، وَ(هَدَى) ، يَتَعَدَّى بِـ (إِلَى) ، وَالْهَيْدَايَةُ فِي الْمَعْنَى اَوْصَلَتْ الْمَهْدِيَّ اِلَى الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ ، وَالْوَصْلَةُ مَوْجُودَةٌ فِي مَعْنَى (إِلَى) وَاللَّامِ ، وَهِيَ مَوْجُودَةٌ فِيهِمَا حَيْثُمَا كَانَا ، اِلَّا اَنَّ (إِلَى) لَانْتِهَاءُ الْغَايَةِ ، وَاللَّامُ عَارِيَةٌ عَنْهَا^(٤) . وَلَكِنْ مَوْضِعُ اللَّامِ فِي الْآيَةِ لَا يَحْتَمِلُ هَذَا الْمَعْنَى ، كَوْنُهَا مَفْتُوحَةٌ ، وَالحَدِيثُ عَنِ اللَّامِ الْمَكْسُورَةِ . وَيؤَيِّدُهُ قَوْلُ النَّحَّاسِ : (وَلَوْ كَانَتْ اللَّامُ مَكْسُورَةً لَكَانَ الْمَعْنَى : يَدْعُو اِلَى مَنْ ضَرَّهُ اَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ)^(٥) ، فَهَذَا التَّوْجِيهَةُ فِيهِ اِشْكَالٌ حَاصِلٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى . وَاللَّهُ تَعَالَى اَعْلَمُ .

التَّوْجِيهَةُ الثَّلَاثُ : اَنَّهَا مُؤَدَّةٌ بِمَجِيءِ الْقَسَمِ ، وَاللَّامُ بَعْدَهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (لِبَيْتِ الْمَوْلَى) ، لَامُ الْقَسَمِ ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ فِي تَفْسِيرِهِ فَقَالَ : (وَاللَّامُ مُؤَدَّةٌ بِمَجِيءِ الْقَسَمِ وَالثَّانِيَةِ الَّتِي فِي (لِبَيْتِ) ، لَامُ الْقَسَمِ)^(٦) ،

وَذَكَرَهُ الثَّعَالِبِيُّ (٨٧٥هـ)^(٧) . اَوْ اَنَّهَا جَوَابٌ لِقَسَمِ مَحذُوفٍ ، وَالتَّقْدِيرُ : يَدْعُو وَاللَّهُ لِمَنْ ضَرَّهُ اَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ، وَهُوَ اَحَدُ التَّوْجِيهَاتِ الَّتِي ذَكَرَهَا الزَّجَّاجُ ، اِذْ قَالَ : (وَشَرَحَ ذَلِكَ اَنَّ اللَّامَ لِلْيَمِينِ وَالتَّوْكِيدِ فَحَقَّهَا اَنَّ تَكُونَ فِي اَوَّلِ الْكَلَامِ فَقَدِمَتْ لِتُجْعَلَ فِي حَقِّهَا ، وَاِنْ كَانَ اَصْلُهَا اَنَّ تَكُونَ فِي (لَضَرُّهُ) ، كَمَا اَنَّ لَامَ (اِنَّ) ، حَقَّقَهَا اَنَّ تَكُونَ فِي الْاِبْتِدَاءِ ، فَلَمَّا لَمْ يَجْزْ اَنَّ تَلِيَّ (اِنَّ) ، جُعِلَتْ فِي الْخَبْرِ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ : اِنَّ زَيْدًا لِقَانِمٌ ، وَلَا يَجُوزُ (اِنَّ لَزَيْدًا قَانِمٌ)^(٨) . وَذَكَرَهُ أَبُو الْحَسَنِ الْقَيْرَوَانِيُّ (٤٧٩هـ) ، اِذْ قَالَ : (اِنَّ فِي الْكَلَامِ حَذْفًا ، تَقْدِيرُهُ : يَدْعُو وَاللَّهُ لِمَنْ ضَرَّهُ اَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ، فَاللَّامُ عَلَى هَذَا جَوَابُ الْقَسَمِ الْمَحذُوفِ)^(٩) . وَزَعَمَ الْقُرْطُبِيُّ ، اَنَّهُ قَوْلُ الْفَرَاءِ وَالْكِسَائِيِّ^(١٠) . وَرَدَّهُ أَبُو الْقَاسِمِ الْكِرْمَانِيُّ (٥٠٥هـ) ، وَقَالَ عَنْهُ اِنَّهُ بَعِيدٌ^(١١) .

التَّوْجِيهَةُ الرَّابِعُ : اَنَّ تَكُونَ زَائِدَةً ، وَالتَّقْدِيرُ : يَدْعُو مَنْ ضَرَّهُ اَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ، فـ (مَنْ) اسْمٌ مَوْصُولٌ مَنْصُوبٌ بِـ (يَدْعُو) ، وَيؤَيِّدُ هَذَا التَّوْجِيهَةَ قِرَاءَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ بِغَيْرِ لَامٍ مَعَ (مَنْ)^(١٢) ، وَهُوَ ضَعِيفٌ لِأَنَّ هَذَا الْمَوْضِعَ لَيْسَ مِنْ مَوَاضِعِ زِيَادَةِ اللَّامِ^(١٣) . لَذَا اعْتَرَضَهُ ابْنُ هِشَامٍ وَجَعَلَهُ مِنَ الشَّدُوذِ فَلَا يَجُوزُ تَخْرِيجُ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الشَّاذِ ، اِذْ قَالَ : (وَهَذَا مَرْدُودٌ لِأَنَّ زِيَادَةَ هَذِهِ اللَّامِ فِي غَايَةِ الشَّدُوذِ فَلَا يَلِيْقُ تَخْرِيجُ التَّنْزِيلِ عَلَيْهِ)^(١٤) .

(١) تفسير القرآن للسمعاني ٤٢٦/٣ .

(٢) معاني القرآن ٢١٧/٢ .

(٣) سورة الأعراف: من الآية: ٤٣ .

(٤) ينظر: رصف المبانى: ٢٢٢ .

(٥) إعراب القرآن ٦٣/٣ .

(٦) ينظر: المحرر الوجيز ١٣٤/٤ .

(٧) الجواهر الحسان في تفسير القرآن ١١١/٤ .

(٨) معاني القرآن وإعرابه ٤١٥/٣ .

(٩) التكت في القرآن الكريم: ٣٣٩ .

(١٠) الجامع لأحكام القرآن ١٩/١٢ .

(١١) غرائب التفسير ٧٥٣/٢ .

(١٢) معاني القرآن للفرأه ٢١٧/٢ .

(١٣) ينظر: رصف المبانى: ٢٤٤ .

(١٤) مغني اللبيب ٣٠٨/١ .

التَّوْجِيه الخامس: أن تكون بمعنى (أَنْ)، ذكره المظهري (١٢٢٥هـ) في تفسيره^(١)، ولعلَّ هذا الرأي قد أُخِذَ من قول الفراء الَّذِي يُوحي بأنَّ اللَّام تأتي بمعنى (أَنْ)، إذ قال: (وقوله: {يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ...})^(٢)، وقال في موضع آخر {وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ}^(٣)، والعرب تجعل اللَّام التي على معنى (كي) في موضع (أَنْ)، في: أردت وأمرت^(٤)، وليس موضع الآية شبيهه بما مرَّ . والله تعالى أعلم. والذي أراه - بعد ذكر تفصيل المسألة- أن توجيه اللَّام في هذه الآية على الزيادة ضعيف وشاذ: فلا يليق تخريج التَّنزيل عليه، وشبيهه به قولهم من أَنْ اللَّام بمعنى (أَنْ)، أو بمعنى (إلى)، وأما غيرها من التَّوجيها فقد تكون راجحة أو مرجوحة على خلاف بين التَّحويين والمفسرين. والله تعالى أعلم.

نتائج البحث والدراسة:

الحمد لله مستحق الحمد والثناء، والصلاة والسلام على النبي محمد - صلى الله عليه وسلم- المبعوث رحمةً لأهل الأرض والسَّماء، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعدُ، فقد قرب انتهاء بحثي ودراستي في موضوع لا نهاية له، لكن أرجو الله تعالى أنني قد وقَّفتُ فيه وفي دراسته، فالحمدُ حسبي ونعم الوكيل. وبعد البحث والدراسة توصلتُ إلى مجموعَةٍ من النتائج التي أحسبها جديرة بالذِّكر وهي:

- ١ - توصل الباحث إلى أن كلام الله تعالى لا بدَّ من حمله على أعلى مراتب السَّماع، من حيث التَّوجيها النَّحويَّة والدلالات الإعرابيَّة.
- ٢ - يعدُّ البحث دفاعاً عن كتاب الله؛ لذا لا بدَّ من حمل شواهد على أعلى مراتب الصَّحَّة وا لفصاحة، وإبعاد ما كان قليلاً أو ضعيفاً أو شاذاً أو نادراً، أو ضرورة.
- ٣ - يبيِّن الباحث مراتب المسموع الذي يعدُّ أصلاً من أصول النَّحو العربي، فالغالب أكثر الأشياء والكثير دونه والقليل دون الكثير والتَّادر أقلُّ من القليل.
- ٤ - ذكر الشَّيخ خالد الأزهرِّي أنَّ توجيه (جميعاً) في كتاب الله تعالى على التَّوكيد، هو قول ابن عقيل، وقد أثبت الباحث خلاف ذلك.
- ٥ - المشهور أنَّ (مَنْ) في قوله تعالى {ولله على النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً}، هي بدل بعض من كلِّ، وقد أثبت الباحث، قولاً آخر في كون (مَنْ) بدل كلِّ من كلِّ.
- ٦ - ذكر فخر الدِّين الرَّازي قولاً نسبته لابن الأنباري في كون (مَنْ) في الآية السَّابِقة في موضع رفعٍ على معنى التَّرْجِمَةِ لِلنَّاسِ، كأنَّهُ قيل: مَنْ النَّاسُ الَّذِيْنَ عَلَيْهِمُ لِلَّهِ حُجُّ الْبَيْتِ؟ فقيل: هم مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً، ويبيِّن الباحث خلاف ذلك.
- ٧ - يبيِّن الباحث خطورة توجيه (مَنْ) في قوله تعالى: {يَأْتِيهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ} على أنَّها في موضع رفع عطفاً على لفظ الجلالة لما له من أثر على العقيدة الصَّحيحة.
- ٨ - يبيِّن الباحث قوَّة التَّرابط بين المعنى والإعراب؛ لذا لم يُقبل توجيه (مَنْ) في آية الحجِّ على أنَّها فاعل بالمصدر، ولا توجيه (حيث) على الطَّرْفِيَّة، في قوله تعالى: {الله أعلم حيث يجعل رسالته}، ولا توجيه (مَنْ) على أنَّها في موضع رفع عطفاً على لفظ الجلالة، في قوله تعالى: {يَأْتِيهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ}.
- ٩ - وقف الباحث على مسألة الجِرِّ على الجوار، ويبيِّن موقف العلماء منها من حيث ثبوته في كتاب الله تعالى وعدم ثبوته، أو ثبوته في الشَّعر خاصَّة دون النَّثر، وقد اعتمد الباحث رأي ابن جيِّي في هذه المسألة.
- ١٠ - ذكر قسم من العلماء أنَّ سيبويه صرَّح بجواز العطف على عاملي معمولين، ووجَّه لفظة (اختلاف) في قوله تعالى {واختلاف اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا بَثَّ فِيهَا مِنْ دَابَّةٍ...} على العطف على عاملي معمولين، والحقيقة التي توصل إليها الباحث أنَّ سيبويه لم يصرَّح بها بل ذكرها في أثناء حديثه عن قولهم: ((ما كلَّ سوداء تمره ولا بيضاء شحمة))، والذي نسبه لسيبويه هو الرَّمَخَشْرِي في كتابه الكشَّاف.

(١) تفسير المظهري ٦/٢٥٩.

(٢) سورة النَّساء من الآية: ٢٦.

(٣) سورة النَّساء من الآية: ٢٧.

(٤) معاني القرآن الفراء ١/٢٦١.

- ١١ - بين البحث ما قيل في مسألة تكرار البديل (البديل الثاني)، هل يصحُّ أولاً يصحُّ؟ في قوله تعالى: {إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا}. واختار الباحث القول الذي يقول: إِنَّهُ لَا يَصِحُّ.
- ١٢ - بين الباحث أن قول مكي القيسي في توجيهه (كَمْ) في قوله تعالى: {أولم يهدهم لهم كم أهلكننا ...} على أنها في موضع نصب هو قول البصريين فقط فيه نظر، إذ هو قول الكوفيين كذلك.
- ١٣ - وقف الباحث على أقوال نسبت لأبي العباس المبرد، وبين خلافها في أثناء بيان توجيه اللام في قوله تعالى: {يَدْعُونَ مَنْ ضَرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ...}، وبين اللبس فيما نقل عنه.
- ١٤ - ذكر أبو البركات بن الأنباري أن توجيه اللام في الآية السابقة على أنها في غير موضعها هو قول الكوفيين فقط. وقد بين الباحث أن هذا القول هو قول البصريين والكوفيين.
- ١٥ - ذكر أبو حيان أن توجيهه (ذلك) في قوله تعالى: {ذلك هو الضلال البعيد}، على أنها بمعنى (الذي)، هو قول الكوفيين فقط، وقد بين الباحث أن قسماً من البصريين قال به.
- ١٦ - وقف الباحث على التوجيهات التي حُمِلَتْ على الزيادة في كتاب الله تعالى، وعدّها الباحث توجيهاتٍ ضعيفةً أو قليلةً أو شاذةً، ووجهت الشواهد القرآنية على القوي والصحيح، كما بينته في أثناء حديثي عن توجيهه (من) في قوله تعالى: {ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً}، وتوجيهه (من) في قوله تعالى: {ما ننسخ من آية} وغيرهما.
- ١٧ - وقف الباحث على مجموعة من المصطلحات النحوية، منها تسمية لام الابتداء باللام المنقولة، وتسمية بدل الإضراب ببدل البداءة وبالبدل المعنوي.
- ١٨ - بين الباحث اللبس الحاصل في استشهاد النحاة بقول ساعدة بن جؤية الهذلي:
لَنْ يُهْرَ الْكَفَّ يَغْسِلَ مَتْنُهُ ... فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ التَّغْلُبُ
منع من استشهاد به دليلاً على أن (الطريق) منصوب على الظرفية، ومنهم من استشهاد به دليلاً على أن (الطريق) منصوب على نزع الخافض، ومنهم من ذكر أن سيويوه استشهاد به على نزع الخافض والذي وقفت عليه أن سيويوه استشهاد به على الظرفية، كما فعل الخليل بن أحمد الفراهيدي.

ثبت المصادر والمراجع

* القرآن الكريم

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرحي الزبيدي (ت ٨٠٢هـ)، تحقيق: طارق الجنابي، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٧م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: مصطفى أحمد النحاس، ط١، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٨٩م.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفضي، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٩٨٧م.
- إعراب القراءات السبع وعللها، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالدويه (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٢م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٧م.
- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي الزركلي (١٣٩٦هـ)، ط١٥، دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٢م.
- الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تصحيح:
- عبد الرحمن اليماني وآخرين، (د. ت.).
- أمالي ابن الشجري، أبو السعادات ضياء الدين المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطنحاني، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ١، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٩٦١م.

- أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل المعروف بـ (تفسير البيضاوي) ، أبو سعيد، ناصر الدّين عبد الله بن عمر الشّيرازي (ت ٦٨٥هـ) المكتبة الإسلامية . (د . ت) .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، أبو محمّد عبد الله جمال الدّين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) ، تحقيق : محمّد محيي الدين عبد الحميد ، ط ٦ ، دار النّدوة الجديدة، ١٩٨٠ م .
- إيجاز البيان عن معاني القى رآن، أبو القاسم، نجم الدّين محمود بن أبي الحسن بن الحسين النيسابوري (ت ٥٥٠هـ) تحقيق: د. حنيف بن حسن القاسمي، ط ١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤١٥ هـ .
- الإيضاح في شرح المفصل ، أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت ٦٤٦ هـ) ، تحقيق: د. موسى بناي العليي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٢ م .
- بحر العلوم ، أبو الليث، نصر بن محمّد بن إبراهيم السمرقندي (ت ٣٧٣هـ)، تحقيق : د. محمود مطرجي، دار الفكر، بيروت. (د.ت)
- البحر المحيط في التفسير ، أبو حيّان محمّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان أثير الدّين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ). تحقيق: صديقي محمّد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠ هـ .
- البرهان في علوم القرآن ، بدر الدّين محمّد بن عبد الله الزّركشي (ت ٧٩٤هـ) ، تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٩٨٨ م .
- بصائر ذوي التّمييز في لطائف الكتاب العزيز، أبو طاهر، مجد الدّين محمّد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ) تحقيق: محمّد علي النّجار، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة - لجنة إحياء التّراث الإسلاميّ، القاهرة، ١٩٩٦ م
- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات عبد الرّحمن بن محمّد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، تحقيق : د . عبد الحميد طه، مراجعة : مصطفى السّقا ، دار الكتاب العربي القاهرة، ١٩٦٩ م .
- التّبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ) ، تحقيق : علي محمّد البجّاوي ، مطبعة عيسى البياتي الحلبي، ١٩٧٦ م .
- التّحرير والتّنوير (تحرير المعنى السّديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد) . محمّد الطّاهر بن محمّد بن محمّد الطّاهر بن عاشور التّونسي (ت ١٣٩٣هـ)، الدار التّونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤ هـ .
- تخليص الشّواهد وتلخيص الفوائد، أبو محمّد، جمال الدّين، عبد الله بن أحمد بن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، تحقيق: د. عباس مصطفى الصّالحيّ، بيروت، ١٩٨٦ م .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، أبو عبد الله جمال الدّين محمّد بن عبد الله بن محمّد ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق : محمّد كامل بركات، دار الكتاب العربي، للطباعة والنّشر، ١٩٦٧ م .
- التّسهيل لعلوم التّنزيل أبو القاسم، محمّد بن أحمد بن محمّد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي (٧٤١هـ)، تحقيق: د. عبد الله الخالدي، ط ١، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت ١٤١٦ هـ .
- التّعريفات، أبو الحسن علي بن محمّد الجرجاني (ت ٨١٦ هـ)، تحقيق: د. أحمد مطلوب ، مطبعة دار الشّؤون الثّقافيّة : ١٤٠٦ هـ . ١٩٨٦ م .
- تفسير القرآن الكريم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشيّ البصري (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمّد سلامة، ط ٢، دار طيبة للنّشر والتّوزيع، ١٩٩٩ م .
- تفسير القرآن، أبو المظفّر، منصور بن محمّد بن عبد الجبار ابن أحمد المرزويّ السّمعاني (ت ٤٨٩هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس بن غنيم، ط ١ دار الوطن، الرّياض - السعودية، ١٩٩٧ م .
- التّفسير المظهري ، المظهري، محمّد ثناء الله . (ت ١٢٢٥هـ) ، تحقيق : غلام نبي التّونسي، المكتبة الرّشدية، باكستان، ط ١، ١٤١٢ هـ .
- تلخيص البيان في مجازات القرآن، أبو الحسن الشّريف، الرّضي، محمّد بن أبي أحمد الحسين بن موسى (٤٠٦هـ)، دار الأضواء، بيروت، ط ١، ١٩٩٨ م .
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محبّ الدّين محمّد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ)، تحقيق: علي محمّد فاخر وآخرون، ط ١، دار السّلام، القاهرة، ٢٠٠٧ م .

- توضيح المقاصد والمسالك في شرح ألفية ابن مالك ، حسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩ هـ) ، تحقيق: عبد الرحمن علي بن سليمان ، ط ٣ ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، (د.ت) .
- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت ٦٧١ هـ) دار إحياء التراث العربي ، بيروت، لبنان، ١٩٦٥ م.
- جامع البيان في تفسير القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ) ، دار الحديث، القاهرة ، ١٩٨٧ م .
- الجمل في النحو، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصرى (ت ١٧٠ هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط ٥، ١٩٩٥ م.
- جمهرة الأمثال، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥ هـ)، دار الفكر، بيروت، (د.ت).
- الجنى الداني في حروف المعاني ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن ع بد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩ هـ)، تحقيق: د. طه محسن ، مؤسسة الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٧٦ م .
- الجواهر الحسان في تفسير القرآن، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف النعالي (ت ٨٧٥ هـ)، تحقيق: الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ط ١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٨ هـ.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، شرحها وعلّق عليها : تركي فرحان المصطفى، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨ م .
- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، المسماة: عن رؤية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (ت ١٠٦٩ هـ)، دار صادر، بيروت، (د.ت).
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، أبو العرفان محمد ابن علي (ت ١٢٠٦ هـ) تحقيق: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، القاهرة، ٢٠٠٢ م .
- حجة القراءات، أبو زرعّة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (المتوفى حوالي ٤٠٣ هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٢ م.
- الحجة للقراء السبعة،، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ال فارسي (ت ٣٧٧ هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاني، ط ٢، دار المأمون للتراث دمشق، بيروت، ١٩٩٣ م.
- خزائن الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٤، ١٩٩٧ م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) تحقيق: محمد علي النجار، ط ٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩ م.
- الدر المنصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦ هـ) تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، ط ١، دار القلم، دمشق، ١٩٩٤ م.
- ديوان أبي داود ، مطبوع ضمن كتاب دراسات في الأدب العربي ، للمستشرق غوستاف غرنيام ، ترجمة: د. إحسان عباس وآخرين ، مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٥٩ م.
- ديوان الأقيشر الإيادي، أبو معرض المغيرة بن عبد الله بن معرض (نحو ٨٠ هـ)، تحقيق: خليل الدويهي، ط ١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩١ م.
- ديوان الهذليين ، الدار القومية للطباعة والنشر. القاهرة: ١٩٦٥ م .
- رصف المياني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي، (٧٠٢ هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبعة زيد بن ثابت، ١٣٩٤ هـ.
- زاد المسير في علم التفسير، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧ هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط ١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٢٢ هـ.
- زاد المعاد في هدي خير العباد، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزي (ت ٧٥١ هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط ٢٧، ١٩٩٤ م.

- السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت ٩٧٧هـ)، مطبعة بولاق (الأميرية)، القاهرة، ١٢٨٥ هـ.
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٠م.
- سنن ابن ماجه، ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٣هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، (د.ت).
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيويه، د. خديجة عبد الرزاق الحديثي، جامعة الكويت، ١٩٧٣م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى الأشموني الشافعي (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٨م.
- شرح ألفية ابن مالك، ابن عقيل بهاء الدين عبد الله بن عقيل (٧٦٩هـ)، ط١٤، مصر، ١٩٦٤م.
- شرح التسهيل، أبو عبد الله ابن مالك محمد جمال الدين بن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، مكتبة الأنجلو المصرية، (د.ت).
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، زين الدين المصري (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٠م.
- شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الأشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، بغداد، ١٩٨٢م.
- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الأسترابادي (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، ط٢، جامعة قارونس، بنغازي، ١٩٩٦م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، أبو محمد، جمال الدين، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، ط١، سوريا، ١٩٩٨م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوجري (ت ٨٨٩هـ) تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، ط١، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، ٢٠٠٤م.
- شرح شواهد المغني، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ١٩٩٦م.
- شرح قصيدة بانث سعاد، ابن هشام الأنصاري، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٤٥هـ.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١١، القاهرة، ١٣٨٣هـ.
- شرح الكافية الشافية، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، دار المأمون، ١٩٨٢م.
- شرح الوافية نظم الكافية، ابن الحاجب، تحقيق: موسى بناني العليبي، مطبعة الآداب، الجبف، ١٩٨٠م.
- شرح المفصل، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣هـ) تحقيق: إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م.
- علل النحو، أبو الحسن، محمد بن عبد الله بن العباس، ابن الوزاق (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، ط١، مكتبة الرشد الرياض، السعودية، ١٩٩٩م.
- غرائب التفسير وعجائب التأويل، أبو القاسم محمود بن حمزة بن نصر، برهان الدين الكرمانى، ويعرف بتاج القراء (ت نحو ٥٠٥هـ)، دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، (د.ت).
- غريب القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ) تحقيق: سعيد اللخام، دار الكتب العلمية، ١٩٧٨م.
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني (١٢٥٠هـ)، ط١، دار الفكر، بيروت ١٤١٤هـ.
- الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، (د.ت).

- الفوز الكبير في أصول التفسير، أحمد بن عبد الرحيم المعروف بـ (ولي الله الدهلوي)، (ت ١١٧٦هـ)، عرّبه من الفارسيّة: سلمان الحسيني الندوي، ط٢، دار الصّحوة، القاهرة، ١٩٨٦ م
- الكتاب، سيبويه أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي (ت ١٨٠هـ) تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨ م.
- الكشّاف عن حقائق التّزويل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الرّمخسريّ (٥٣٨هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط٣، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، ١٤٠٧هـ.
- الكشف عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، ط٤، تحقيق: د. محيي الدّين رمضان، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان ١٩٨٧ م.
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أبو إسحاق أحمد بن محمّد بن إبراهيم التّعليّ (ت ٤٢٧هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمّد بن عاشور، ط١، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢ م.
- كتاب الكلّيات، أبو البقاء أيّوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش، ومحمّد المصري، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ١٩٩٨ م.
- اللّباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النّهان، ط١، دار الفكر، دمشق ١٩٩٥ م.
- اللّباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدّين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت ٧٧٥هـ)، تحقيق: الشّيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشّيخ علي محمّد معوض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٨ م.
- لسان العرب، أبو الفضل، جمال الدّين محمّد بن مكرم بن علي، ابن منظور الأنصاريّ الإفريقيّ (ت: ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤ هـ.
- لطائف الإشارات، عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري (ت ٤٦٥هـ) تحقيق: إبراهيم البسيوني، ط٣، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، مصر، ١٩٩٤ م.
- اللّمحة في شرح اللّمحة، أبو عبد الله شمس الدّين محمّد بن حسن بن سيباع بن أبي بكر، المعروف بابن الصّائغ (ت ٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصّاعدي، ط١، عمادة البحث العلمي، السّعودية، ٢٠٠٤ م.
- لمع الأدلّة في أصول النّحو، أبو البركات، عبد الرّحمن بن محمّد الأنباريّ (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧ م.
- اللّمع في العربيّة، ابن جيّ، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، (دت).
- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (ت ٢٠٩هـ)، تحقيق: محمّد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨١ هـ.
- مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمّد بن إبراهيم الميدانيّ الرّيسابوري (ت ٥١٨هـ) تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، ط٢، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٩٨٧ م.
- المُجيد في إعراب القرآن المُجيد، أبو إسحاق إبراهيم بن محمّد بن إبراهيم السّفاقي (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق: موسى محمّد زنين، طرابلس، ليبيا، ١٩٩٥ م.
- المُحتسّب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح بن جيّ، تحقيق: محمّد عبد القادر عطا، طذ، بيروت، لبنان، ١٩٩٨ م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، القاضي محمّد عبد الحقّ بن غالب بن عطية الأندلسيّ (ت ٥٤٦هـ) تحقيق: عبد السلام عبد الشّافي محمّد، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ٢٠٠١ م.
- مختصر في شواذّ القراءات من كتاب البديع، ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) عني بنشره: برجستراسر، دار الهجرة، ١٩٣٤ م.
- مدارك التّزويل وحقائق التّأويل، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدّين النّسفيّ (ت ٧١٠هـ)، تحقيق: يوسف علي بديوي، ط١، دار الكلم الطيّب، بيروت، ١٩٩٨ م.
- المزهري في علوم اللّغة وأنواعها، عبد الرّحمن جلال الدّين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، ط١، دار الكتب العلميّة، دمشق، ١٩٧٢ م.

- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، ط ٢، مكتبة الملك فهد، السعودية، ٢٠٠١م.
- مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي، (المتوفى: ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- معالم التنزيل في تفسير القرآن، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت ٥١٠هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط ١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- معاني الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، الرماني (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شليبي، ط ٣، دار الشروق، جدة، السعودية، ١٩٨٤م.
- معاني القرآن، أبو الحسن المجاشعي، المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٠م.
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشليبي، ط ١، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ١٩٥٥م.
- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل، الزجاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شليبي، ط ١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨م.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إبراهيم مصطفى، وآخرون، دار الدعوة، ١٩٨٠م.
- العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ) تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (د.ت).
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط ٦، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.
- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين، فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٣، ١٤٢٠هـ.
- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم الزمخشري، تحقيق: د. علي بوملحم، ط ١، مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣م.
- مقاييس اللغة، أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكريا (٣٩٥هـ)، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، ط ١، بيروت، لبنان، ١٩٩٩م.
- المقتضب، أبو العباس، محمد بن يزيد، المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، ط ٣، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ١٩٩٤م.
- المقرب، علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواربي، وعبد الله الجبوري، ط ١، بغداد، ١٩٧٢م.
- المكتفى في الوقف والابتداء، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، ط ١، دار عمار، ٢٠٠١م.
- المنصف لابن جني، (شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني)، أبو الفتح بن جني، دار إحياء التراث القديم، ط ١، ١٩٥٤م.
- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، أبو العباس، تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد رشاد سالم، ط ١، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٩٨٦م.
- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٢م.
- النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه)، أبو الحسن علي بن فضال بن علي بن غالب المجاشعي القيرواني (ت ٤٧٩هـ)، تحقيق: د. عبد الله عبد القادر الطويل، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٧م.
- النكت والعيون، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الماوردي (ت ٤٥٠هـ)، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ت).

- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت٤٦٨هـ).
تحقيق: صفوان عدنان داوودي، ط١، دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت، ١٤١٥ هـ.
- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، أبو محمد مكي القيسي، تحقيق:
مجموعة رسائل جامعّة كلية الشريعة والدراسات الإسلاميّة، جامعة الشارقة، ط١، ٢٠٠٨ م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق : عبد الحميد هندراوي،
المكتبة التوفيقية، مصر، (د.ت).